المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلّد (02) - العدد (07)

أوت – أغسطس 2019

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies ®

International Scientific Periodical Journal

Volume (02) – Issue (07)

August 2019

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

E - ISSN 2569 – 7366

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies
Copyright 2019, All Rights Reserved ©

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكّمة

المجلّد (02) - العدد (07) – أوت/ أغسطس 2019

مجلة علمية دولية محكّمة ربع سنوية تصدر من ألمانيا – برلين عن المركز الديمقراطي العربي
تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات
العربية – الإنجليزية – الفرنسية

رئيس المركز الديمقراطي العربي

د. عمّار شرعان.

رئيسة التحرير واللّجنة العلمية

د. رانجة زكية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

نائب رئيس التحرير

د. صايم مصطفى، جامعة تلمسان، الجزائر.

مديرة التحرير

د. عائشة حديدي، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

أعضاء هيئة التحرير

د. صلاح محمّد، جامعة المسيلة، الجزائر.
د. وليد أحمد النعيمي، العراق.
د. ساهرة حسين زيد الثعلبي، جامعة البصرة، العراق.
د. عبد الله جابو عمر مصطفى، أكاديمية السودان.
أ. حسن عطا الله عبد الله الرضيع، غزة، فلسطين.
أ. بوسبالة محمد رشيد، الجزائر.

International Journal of Economic Studies ®

International scientific periodical journal

Nationales ISSN - Zentrum für Deutschland
ISSN (Online) 2569 – 7366
VR.3341. 6321.B

Volume (02) - Issue (07)
August (2019)

- أ. د. كريـم سالم حسين جبـر الغالبي، جـامعة القـادسية – العـراق.
- أ. د. منصف بـن خديجة، جـامعة سوق أهـراس – الجزائـر.
- أ. د. عبد القادر لعريبي، جـامعة سعيـدة – الجزائـر.
- أ. د. احمد بن عيشاوي، جامعة ورقلـة – الجزائـر.
- أ. د. حمداوي الطاوس، جامعة عنابـة – الجزائـر.
- د. ايـمان قـاسم هاني حـمد الصـافي – العـراق.
- د. ربيـعة ملال، جـامعة سعيـدة – الجزائـر.
- د. اولحيسـان اسناد دلال، جـامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس – الجزائـر.
- د. إسماعيـل عبد المجيد المحيـشي، كليـة العلـوم التقنية – ليـبيا.
- د. عـطار نسيـمة، جـامعة تلمسان – الجزائـر.
- د. منـير خروف، جـامعة قـالمة – الجزائـر.
- د. محمّد الأميـن بودخيـل، جـامعة بشـار – الجزائـر.
- د. دوعـاء ممدوح سليمان، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهـرة – مصر.
- د. صايم مصطفى، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان – الجزائـر.
- د. سعدونـي محمّد، جـامعة بشـار – الجزائـر.
- د. سكنة جهية فـرج جبارة السـاري، جـامعة البصرة – العـراق.
- د. ليـندة فريحة، جـامعة قالمـة – الجزائـر.
- د. انيـسة سدرة، جـامعة الجزائـر 03 – الجزائـر.
- د. امـل خيري، باحثة في الاقتصاد والإحصاء بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القـاهرة – مصـر.
- د. عـامر شبل زيا، باحـث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية – العـراق.
- د. بلال نجـاح جبير، عضو في دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، جـامعة بغداد – العـراق.
- د. حيـدر عبّاس دريبي، جـامعة القادسية – العـراق.
- د. بـدر شحدة سعيـد حمدان، مدير دائرة الدراسات والأبحاث، الإتحاد العام لنقابات العمّال – فلسطيـن.
- د. محمّد سعيد بسيـوني، جـامعة بنها – مصـر.

International Journal of Economic Studies ®

- د. حسن الشاكر، جامعة الكوفة – العـراق.
- د. خـالد المغاري، عضو الاكاديمية الفلسطينية للعلوم والتكنولوجيا – فلسطيـن.
- د. ونوغي نبيـل، المركز الجامعي سي الحوّاس ببريكة – الجزائـر.
- د. فـاطمة الزهراء الديش، جـامعة سيدي بلعباس – الجزائـر.
- د. رجاء عبد الله عيسى السالم، جـــامعة البصرة – العـراق.
- د. أبـوبكر خوالــد، جـامعة عنابـة – الجزائـر.
- د. حمزة رملي، المركز الجامعي ميلة – الجزائـر.
- أ. مشيرة العشري، جامعة دمياط – مصـر.

International Journal of Economic Studies ®

- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- ألا يكون البحث منشورا أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- أن يتبع المؤلف الأصـــول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراســـات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنســـيق أقســـامه، وإثبات مصـــادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- ألاّ تتجاوز نسبة الاقتباس 15% في إجمالي الورقة البحثية.
- إذا كانت الورقة البحثية أصـيلة وتتميّز بالحداثة وتم قبولها من طرف اللجنة العلمية للمجلة وتجاوزت نسـبة الاقتباس 15% يطلب من أصحابها إعادة الصياغة في الفقرات المطلوبة.
- يكتب في الورقة الأولى عنوان البحث مع ترجمته إلى اللغة الإنجليزية إذا كان البحث بلغة غير الإنجليزية، واســـم الباحث أو الباحثين باللغة العربية (وباللغة اللاتينية) وصـــفتهم العلمية، وعناوين البريد الإلكتروني، أرقام الهواتف، والمؤسسات التي ينتمون إليها، مع ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
- يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
- يحرّر البحث باستخدام برنامج (MS Word 2016) فما فوق، وفقا للشروط التالية:
  - للمقـالات المكتوبـة بـاللغـة العربيـة: تكتـب بخط (Simplified Arabic) حجم 12، وحجم 10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق (Gras).
  - بالنســـبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع.
  - إعدادات الصفحة: أعلى 2.5، أسفل 2، يمين 1.5 ويسار 1.5.
  - تستخدم الأرقام العربية (Arabic...1-2-3) في جميع ثنايا البحث.
  - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
  - يكون التهميش بطريقة (American psychological Association) (APA).

- يتأكـــد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.
- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.
- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشـــكلية تقوم إدارة المجلة بتســـليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.
- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- لا يخضع ترتيب المقالات الواردة في المجلة لأية معايير.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتـــروني:

economie@democraticac.de

تنشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلى بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحا لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسيات ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية (Critical Studies) للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

International Journal of Economic Studies ®

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies
Copyright 2019, All Rights Reserved ©

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

المركـز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجيـة والسـياسية والاقتصادية
جميـع الحقـوق محفوظـة ©
Berlin 10315 Gensinger Str : 112
Tel : 0049 - Code Germany
030 - 54884375
030 – 91499898
030 - 86450098

يسعد المركز الديمقراطي العربي بصدور العدد السابـع من المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، كما يتقدّم رئـيس المركز بالشكر الوافـر لكلّ أعضاء إدارة المجلة وكـذا الباحثين المشاركين بمقالاتهـم. تسعى دائـما إدارة المجلة بكـلّ طاقمها إلى تحسيـن جـودة المجلة شكلا ومضمـونا، كما تعمل على استقطاب الباحثيـن من مختلف الدول العربية وباقي دول العالـم من أجل نشـر أوراقـهم العلمية والتي تتسم بالأصـالة والحداثـة وتشجّـع وتؤكد أكثر على الدراسات القياسيـة والدراسات التحليليـة التي تعالج الظواهر الاقتصادية والأوضاع الراهنـة والتـي تضم الإحصائيـات الحديثـة والشـاملة لكل جوانب الورقـة البحثية المقدّمـة للنشـر. تعمـل إدارة المجلة أيضا وبالتدرّج على تحسيـن شروط النشـر من ناحية المحتوى ومـن ناحية الشكـل وعليه نؤكّـد على احتـرام كافة شروط النشـر الواردة في المجلـة وتدعوا كافة الباحثين الالتـزام بها. إنّ الهدف الرئيسي لكل أعضاء إدارة المجلة يكمن في تطويـرها لتنافـس وترقى إلى مستوى المجلات العلمية الرصينة ومواكبـة شروط النشر الحديثة المتعارف عليها في مختلف الميادي ـن والعمل على فهرستها مستقبلا في قواعد البيانات المعروفة، كما تسرّ أيضا إدارة المجلة دعـوة كافة الباحثيـن المهتمين بنشر أبحاثهم إلى المشاركة في الأعداد القادمة من المجلة وذلك بما يتناسب وشروط النشر، توجّهات المجلة وأهدافها والميادين التي تدخـل ضمن اهتماماتـها.

تنوّعت مقالات العدد السابـع من المجلة، بحيث شارك باحثـون من مختلـف الدول العربية على غرار المغرب، مصر، العـراق والجزائـر، بحيث عالج باحث من المملكة المغربية إشكالية التدبير الاستراتيجي للموارد البشرية ودوره في رفـع أداء وحكامة القطاع العام بالمغرب حيث أشار الباحث إلى توصيات المجلس الأعلى للحسابات حول نظام الوظيفة العمومية بالمغرب حيث أوصـى هذا التقرير بضـرورة تصـميم ووضـع اسـتراتيجية شـمولية لإصـلاح نظام الوظيفة العمومية تشـمل مخططات عمل دقيقة وتحدد الأهداف والأولويات وكذا الإطار الزمني المناسـب، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتوقع على الميزانية وتحديد المسـؤول عن كل عملية، وفي بحث آخر حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في تطـور النمو الاقتصادي في المغرب حيث أشار الباحثان إلى بعض الدراسـات والتي أكدت على أن الاسـتثمار الأجنبي المباشـر لا يولّد فوائد منتظمة مما يعني أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو يعتمد بشكل كبير على المتغيرات المرتبطة ببعضها البعض و يجب أن تدرس في وقت واحد. شارك أيضا باحثون من الجزائر بمواضيع مختلفة مسّت الاقتصاد الوطني الجزائري على غرار دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر والتي خلّصت إلى أن أسعار النفط تؤثر على النمو الاقتصادي الوطني على المدى القصير والطويل الأجل، كذلك موضوع يتعلق بأهمية وساطة السوق كآلية لدعم الاقتصاد الجزائـري وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد عجز وساطة السوق عن أداء مهامها نتيجة لكون السوق المالي الجزائري غير نشط وغير قادر على أداء دوره الأساسي في دعم الاقتصاد الوطني وأيضا موضوع مكانة البنوك الأجنبية فـي النظام البنكي الجزائـري و قد اتضح من خلال هذه الدراسة أن للبنوك الأجنبية في

الوقت الراهن دور مهم في النظام البنكي الجزائري وتشهد تطورا متزايدا ومستمرا في انتشارها في السوق المصرفية الجزائرية. إضافة إلى موضوع تحدّيات البنوك الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية وحركة التعاملات المالية وذلك بسبب غياب سياسة تسويقية للتّعريف بوسائل الدفع الحديثة، أيضا موضوع متعلق بإشكالية تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري خارج قطاع المحروقات والمساهمة في التنمية المستدامة وأشارت الباحثة حتى يتحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر لا بد من اعتماد استراتيجية ملائمة كاستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، كذلك عالج باحثان إشكالية استراتيجيات التنافس الأوروبي والأمريكي على سوق الطاقة في منطقة المغرب العربي بالإشارة إلى حالة الجزائر وليبيا حيث أكّدوا على أن الطاقة تعتبر من الموارد الاستراتيجية ضمن السياسة الدولية وهذا من خلال التنافس القائم بين القوى الدولية عليها.

تم التطرق أيضا إلى موضوع دور مبادئ حوكمة المؤسسات في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الرياضية وقد خلصت هذه الدراسة الى أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن المؤسسة الرياضية محل الدراسة لا تهتم بجميع بمبادئ الحوكمة في تسييرها الإداري باستثناء مبدأي المساءلة ومسؤوليات مجلس الإدارة. وكذا موضوع التعليم الإلكتروني في الجزائر بالإشارة إلى الصعوبات والعقبات التي تواجهه مع إضاءات على تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال وأكد الباحثان على أن الجزائر كغيرها من الدول النامية ما تزال نظم التعليم فيها مشدودة إلى النمط التقليدي وأساليب لا تناسب مطالب التربية في عصر الثورة التكنولوجية. شارك أيضا في هذا العدد باحث من العراق بموضوع واقع زراعة أشجار النخيل في محافظة البصرة خلال الفترة (1950 – 2016) حيث أشار إلى نقطة مهمة في البحث وهي عدم وجود فقرات ضمن الموازنة الرأسمالية لدعم النشاط الزراعي بصورة عامة وزراعة النخيل بصورة خاصة، وأخيرا عالج باحث من مصر موضوع أساسي وتمثل في أزمات الكهرباء في مصر ودور الطاقة النووية في استدامة قطاع الكهرباء حيث أشار الباحث إلى أن مصر تعاني في الوقت الحالي من ضعف في القدرة التمويلية لتوفير احتياجاتها من الطاقة خاصة من النفط في ظل ارتفاع أسعار البترول لذلك وجبت الحاجة لاستخدام المحطات النووية لإنتاج الكهرباء في مصر.

وفي الأخير يأمل الطاقم المشرف على المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية أن يكون عند مستوى القرّاء والمتابعين آملين أن يقدّم لهم الأفضل، " دمتم في خدمة العلم والمعرفة ".

نائب رئيس التحرير

د. صايم مصطفى

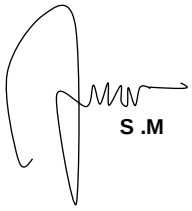

IJES ® Issue 07

الهيئة العلمية والإستشارية للمجلة 02
شروط النشـر 04
أهداف ومجالات المجلة 06
افتتاحية العدد السابع 07
فهرس العدد السابع 09

IJES ® Issue 07 ①
الإدارة الاستراتيجية للرأسمال البشري ودورها في تعزيز أداء وحكامة القطاع العام بالمغرب.
(د. اخلفو محمّد) 12

IJES ® Issue 07 ②
أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2016).
(د. بن خالدي نوال & بن يوب لطيفة) 19

IJES ® Issue 07 ③
وساطة السوق كآلية لدعـم الاقتصاد الجزائـري.
(أ. سرارمة مريم & ط. د جلابة علي) 29

IJES ® Issue 07 ④
مكانة البنوك الأجنبية فـي النظام البنكي الجزائـري.
(د. قاسمي سعاد) 40

IJES ® Issue 07 ⑤
دور مبادئ حوكمة المؤسسات في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الرياضية
" دراسة ميدانية بمديرية الشبيبة والرياضة بولاية أم البواقي ".
(د. توايتية الطاهر & د. مالك رضا & د. بوطورة كمال) 47

IJES ® Issue 07 ⑥
واقع زراعة أشجار النخيل في محافظة البصرة خلال الفترة (1950 – 2016).
(م.م. هيام خزعل ناشور) 68

IJES ® Issue 07 ⑦
التعليم الإلكتروني في الجزائر: صعوبات وعقبات " مع إضاءات على تجارب بعض الدول الرائدة ".
(أ.د شريف غياط & أ. عبد المالك مهري) 81

IJES ® Issue 07 ⑧
أزمات الكهرباء في مصر و دور الطاقة النووية في استدامة قطاع الكهرباء.
(م. م عبير محمّد عبد الرازق يوسف) 95

IJES ® Issue 07 ⑨
تحدّيات البنوك الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة.
(أ. بوسعيد محمّد عبد الكريم & د. بن لدغم محمّد) 116

IJES ® Issue 07 ⑩
اسـتراتيجيات التنافس الأوروبي – الأمريكي على سـوق الطاقة في منطقة المغرب العربي (دراسـة حالـة الجزائـر وليبيا).
(ط. د صونيا ولد بومعزة & ط. د خولـة حبـاش) 124

International Journal of Economic Studies ®

IJES ® Issue 07 ⑪ Economic Diversification outside the Hydrocarbon Sector in Algeria " The road to sustainable development ". (Dr. Benazza Hanaa) 135

IJES ® Issue 07 ⑫ IDE, moteur de croissance économique au Maroc. (Dabnichi Youness & Pr. El Meskini Essaid) 142

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

الإدارة الاستراتيجية للرأسمال البشري ودورها في تعزيز أداء وحكامة القطاع العام بالمغرب

Strategic human resources management as a key driver for enhancing the performance and governance of Moroccan public institutions★

د. اخلفو محمّد (✉) *
* المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي – المغرب.

D.A.C ©

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
الإدارة الإستراتيجية
الموارد البشرية
الحكامة الإدارية
الإدارة العمومية المغربية
التدبير الترابي

الملخص

يروم هذا المقال إلى تسليط الضوء على أهمية تبني الإدارة الاستراتيجية لتدبير الموارد البشرية في القطاع العام المغربي عبر انتهاج المقاربة بالكفاءات، في أفق برنامج الإصلاح الشامل الذي انخرطت فيه الادارة العمومية المغربية منذ سنة 2000. حيث تهدف هذه الدراسة إلى جرد أهم تحديات تبني هذه السياسة الجديدة، وما يواكب ذلك من معيقات منهجية مع وضع تشخيص دقيق لواقع الممارسات التدبيرية الحالية للثروة البشرية في الإدارات العمومية بالمغرب، واقتراح حلول إجرائية وتوصيات عملية بغية الرفع من الأداء الوظيفي وتحسين الخدمات؛ من أجل الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال إدارة عمومية فعالة، وذلك مع مراعاة النهج التدبيري الترابي الجديد الذي انخرطت فيه المملكة المغربية.

ARTICLE INFO

Keywords :
Strategic management
Human resources
Administrative governance
Moroccan public sector
Territorial management

JEL Classification :
J 24
H 83

ABSTRACT

The present paper highlights the importance of embracing the strategic approach in human resources management in the Moroccan public sector by adopting the competency-based approach, based on the comprehensive reform program perspective in which the Moroccan public administration has been involved in since 2000. This research is undertaken with the aim to identify the most important challenges related to the adoption of the presented new human capital management policy, as well as, the accompanying methodological obstacles. We will also be presenting an accurate diagnosis of the current management practices of human resources in Moroccan public administrations. Furthermore, we will be proposing practical solutions and recommendations, in order to, raise the functional performance, improve the provided users services and create an effective public administration necessary to increase the national economy competitiveness. While, taking into consideration, the new territorial management approach in which the Kingdom of Morocco has been engaged.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail address:** akhlaffou.med@gmail.com (AKHLAFFOU Mohamed) *.
⌛ **Article history:**
Received 05 February 2019 ; Received in revised 09 June 2019 ; Accepted 12 June 2019 ; Published 16 September 2019.
Please cite this article as: Akhlaffou, M. (2019). Strategic Human resources management as a key driver for enhancing the performance and governance of Moroccan public institutions. *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 12 – 18.
اخلفو محمّد. (2019). الإدارة الاستراتيجية للرأسمال البشري ودورها في تعزيز أداء وحكامة القطاع العام بالمغرب. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 12 – 18.
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمة

يكتسي الرأسمال البشري أهمية قصوى داخل المنظمات سواء كانت عمومية أو خاصة، فتنميته وتدبيره استراتيجيا يسهم في الرفع من أدائها وبالتالي يعزز من حكامتها. إلا أن الممارسات الحالية لتدبير الموارد البشرية في القطاع العام المغربي تستدعي التحسين وإعادة الصياغة، لكونها مبنية على نهج إداري يركز على تطور الرتب؛ من خلال مقاربة كمية ورؤية وظيفية بحتة، تحصر وجود الموظف داخل الإدارة ومساره المهني في تخصيص بسيط في الميزانية (منصب مالي).

إن السياق المتغير للإدارة بالإضافة إلى تحديات تنميتها على المستوى الجهوي، يفرض تغييرا جوهريا في طرائق تدبير الموارد البشرية وهو ضرورة ملحة في الوقت الحالي وليس اختيارًا. حيث أن ظهور مفهوم التدبير القائم على الأداء، فضلاً عن التخطيط القطاعي واختيار الجهوية المتقدمة كطريقة للإدارة على المستوى الترابي، يلزم الإدارة على إجراء مراجعة شاملة لممارساتها في مجال تدبير الموارد البشرية. وبالتالي، فإن اعتماد إدارة استراتيجية للموارد البشرية قائمة على نهج بالكفايات، لهو السبيل الوحيد لتلبية احتياجات تنمية المرفق العمومي ومتطلبات تطور صلاحيات واختصاصات كل من الإدارة المركزية والترابية.

من خلال ما سبق أعلاه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هو الدور الذي يلعبه التدبير الاستراتيجي للموارد البشرية في الرفع من أداء وحكامة القطاع العام بالمغرب؟**

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول معالجة الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ماهي الأسس النظرية للإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية؟
- كيف يمكن تشخيص واقع تدبير الموارد البشرية داخل القطاعات الوزارية بالمغرب؟
- كيف السبيل إلى استراتيجية وسياسة تدبيرية للرأسمال البشري مبنية على النجاعة والفعالية؟

1.1 أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال أهمية التدبير الاستراتيجي للموارد البشرية في تحسين فعالية ونجاعة العنصر البشري داخل المنظمات العمومية المغربية، وكذا دور الاتجاهات الحديثة في تدبير الرأسمال البشري داخل القطاع العام المغربي في تحقيق الحكامة الشاملة والتنمية المندمجة.

2.1 منهج البحث

بغية الإجابة على الاشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانبها سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وفق مقاربة شمولية. من هذا المنطلق، سنقوم بتشخيص لواقع الادارة المغربية من حيث تدبير الموارد البشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياقها المتطور والمشاريع الاصلاحية والأوراش الكبرى التي ستؤثر على الهياكل المركزية والجهوية للمرافق العمومية. هذا، باعتماد تحليل شامل للممارسات التدبيرية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية (التوظيف، التكوين، إدارة المسارات الوظيفية) مع اقتراح توصيات وتدابير عملية وإجرائية والتي من شأنها أن تحسن وتجود هذه الممارسات، من خلال تكييفها مع النهج القائم على الكفاءات مع مراعاة الحاجة إلى تحسين مخططات تنمية الموارد البشرية.

2. الأسس النظرية للإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية

إن الربط بين الاستراتيجية وتدبير الكفاءات كان موضوع عدة أبحاث علمية بدءا ب Penrose سنة 1959 ومرورا بـ Wernerfelt (1984) ثـــم Prahalad & Hamel (1990) و Barney سنة 1991. إن العمل التركيبي الذي قام به كل من الباحث Le Boulaire و Retour في 2008، والذي يحدد ثلاثة نماذج للعلاقة بين إدارة المهارات أو الكفاءات (الكلاسيكي، الناشئ والمختلط)، له أهمية بالغة ويشكل أحد الأركان المهمة لإطارنا النظري. فالنموذج الكلاسيكي (Le modèle déduit) المسمى *top–down* يرى بأن الكفاءات الفردية يجب أن تتبع وتتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للمنظمة (Porter,1980 ; Réale & Dufour, 2006)، إلا أن التحدي الرئيسي الذي يواجه وظيفة الموارد البشرية في هاته الحالة هو تحديد الكفاءات اللازمة لدعم الخيارات الاستراتيجية للمنظمة وتطويرها وتعبئتها في الوقت المناسب (ريالي ودوفور، 2006).

في حين يعتبر النموذج التصاعدي *bottom–up* الكفاءات كقدرة اســـتراتيجيـة من خلال نظريـة الموارد أو Resource–Based View (Barney, 1991 ; Prahalad & Hamel, 1990 ; Teece & al., 1997). إلا أن هناك عدة انتقادات وجهت لهذا النموذج الناشئ (Le modèle émergent) كصعوبة تحديد طبيعة الموارد التي هي في مركز هذا الطرح (Kraaijenbrink et al.,2010). أما النموذج المختلط (Le modèle mixte)، فجاء لدمج النموذجين الســـابقين من خلال التوافق بين الأبعاد

الداخلية والخارجية للتدبير الاستراتيجي (Amit et Schoemaker, 1993) في هذا الصـــدد، يمكن اعتبار الاســـتراتيجية عمومًا على أنها تمتلك القدرة على الجمع بين القرارات قصـيرة الأمد التي تهدف إلى التوافق مع التوجهات الإستراتيجية الكبرى والقرارات طويلة الأمد القائمة على الاسـتثمار في كفاءات المنظمة (Loufrani-Fedina وAldebert، 2013). لأســـباب ثقافية وأخرى متعلقة بالأدوات المتاحة، بما في ذلك صـعوبة قياس تأثيرها الحقيقي (Le Louarn وWils، 2001، Retour وKrohmer، 2006)، تعـاني هـذه النماذج النظرية أحيانًا من عجز في التثبيت التجريبي (Boulaire و Le Retour ، 2008).

بعد بسط أهم الأسس النظرية للتدبير الاستراتيجي للموارد البشرية بشكل موجز وعام، سنقوم بدراسة تطبيقية لهذه النظريات في القطاع العام المغربي، من خلال تشخيص دقيق لواقع تدبير الموارد البشرية داخل القطاعات الوزارية بالمغرب على أن نقترح إجراءات عملية، ونخرج بتوصيات من شأنها أن ترفع من نجاعة الأداء العمومي للمنظمات العمومية المغربية.

3. تشخيص واقع تدبير الموارد البشرية داخل القطاعات الوزارية بالمغرب والإجراءات العملية المقترحة

1.3 الفقرة الأولى: من أجل استراتيجية وسياسة تدبيرية للرأسمال البشري مبنية على النجاعة والفعالية

إن تشخيصا لحالة القطاعات الوزارية، يبين أن الإدارة العمومية المغربية تتبنى نهجًا أفقيًا لأداء مواردها البشرية من خلال الرغبة في اعتماد أدوات ثابتة في تسيير الموارد البشرية رغم أن السياق العام يفرض عدة تغيرات إستراتيجية (الاستراتيجيات القطاعية، عدم تركيز العمليات الإدارية، اللامركزية، إلخ). ونتيجة لذلك، لم تعد الإدارة الحالية للموارد البشرية تلائم الحاجة الملحة إلى التغيير الذي أملته التوجهات الحكومية الجديدة التي تتبنى الجهوية المتقدمة. مما يشكل ورشا كبيرا يتطلب مستوى عاليًا من الاستجابة وقدرة كبيرة على تطوير العنصر البشري ليكون في مستوى هذا التحدي.

من أجل بلوغ مستوى من الفعالية، يجب على القطاعات الوزارية أن تأخذ في الاعتبار التوجهات الإستراتيجية للحكومة وتعمل على بلورتها على مستوى المخطط القطاعي الخاص بها؛ مما سيصبح مرجعا أساسيًا لأي تدبير استراتيجي للموارد البشرية، مع إعادة هيكلة المصالح الخارجية فيما يتعلق بسيرورة تدبير العنصر البشري لتتماشى وروح المقتضيات الجديدة لدستور الفاتح من يوليوز 2011؛ حيث نص الفصل الأول منه على أن نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية. يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة (الفصل الأول من الدستور، 2011). وكذا متطلبات الاصلاح الترابي للمملكة الذي يقوم على أساس تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة.

على مستوى الممارسات المتعلقة بإدارة الثروة البشرية، يلاحظ بأن سياسة تدبير الموظفين لم يتم صياغتها والتعبير عنها بشكل واضح، ويمكن تفسير ذلك، في حالة عدة قطاعات وزارية، على أن التغيير في التكوين السياسي للمسؤولين الكبار (الوزير والكتاب العامون) يعني تغييراً في التوجهات السياسية لكل قطاع وزاري، وفقا للأهداف المسطرة من طرف الأغلبية الحكومية. وعليه، فإن المخططات القطاعية المعتمدة لأهم الوزارات وكذلك الإرادة القوية في إصلاح الميزانية (إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية) تهدف إلى توفير إطار مرجعي قائم على منطق النتائج، مما سيوجه طريقة عمل كبار المسؤولين الذين سيتعاقبون على تدبير مختلف القطاعات. لكن وعلى الرغم من وجود سياسة شاملة، إلا أنه لم يتم صياغة الشق المتعلق منها بسياسة الموارد البشرية.

من أجل تبني سياسة متماسكة للموارد البشرية بين جميع الإدارات، يجب على وزارة اصلاح الإدارة والوظيفة العمومية أن تشرف على سياسات الموارد البشرية للإدارات العمومية من أجل تحسين مردودية العنصر البشري على المستوى الجهوي. بحيث تمارس هذه الوزارة دورها الاستشاري فيما يتعلق بأي تعاقد محتمل بين الإدارات، باعتبار أن لديها نظرة شاملة على الموارد البشرية لمختلف الإدارات ومتطلباتها على مستوى كل جهة. هذا يتطلب أيضا التنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وباقي القطاعات الوزارية وتقوية التعاون فيما بينها في أفق تعزيز آليات التعاقد واستحضار البعد الجهوي أثناء بلورة استراتيجية تدبير الثروة البشرية داخل القطاع العام.

ومن جهة يلاحظ أن القطاعات الوزارية ليس لها نفس المقاربة التدبيرية للعنصر البشري. فرغم أن بعض الادارات تقوم بتحديث مرجع الوظائف والكفاءات (REC) ومتابعة سيرورة التوظيف مما سيمكن مديري الموارد البشرية من تطوير مستقبل الموارد البشرية. إلا أن تنفيذ هذه المخططات لا تزال مرتبطة باعتمادات الميزانية

والمناصب المالية التي تخصصها وزارة المالية، مما يعيق من مرونة إدارة الموارد البشرية ويحد من فعاليتها. وبالتالي، فإن هامش التصرف المحدود في الميزانية يضعف فعالية الإجراءات المتخذة من طرف المديريات الجهوية، مما يمنعها من لعب دورها بالكامل في بلورة الاستراتيجيات القطاعية، وكنموذج لذلك مخطط المغرب الأخضر بالنسبة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وتأسيسا على ما سبق، فإن اعتماد الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية وتنفيذ سياسة فعالة لتدبيرها داخل القطاعات الوزارية مرتبط بثلاثة عناصر أساسية كما يلي:

– **تبني نهج كيفي في إدارة الموارد البشرية ذو بعد جهوي وترابي:** من خلال تطوير استراتيجية الموارد البشرية مما يتماشى و احتياجات الإدارة المركزية والمديريات الجهوية و الإقليمية، عن طريق إنشاء لوحات تحكم مع مؤشرات دقيقة تجمع بين الجوانب الكمية والكيفية، ومن هنا تكمن أهمية تطوير مراجع وظيفية شاملة تغطي جميع الهياكل الإدارية. لكن المقاربة الكمية لوحدها لا تكفي لوضع توقعات منطقية وتحديد الاحتياجات الحقيقية في الموارد البشرية. من هنا تكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية الذي يجب ان يظل قريباً من الحد الأقصى للاحتياجات على المستوى الترابي، وذلك في إطار عدم التركيز وتعزيز استقلالية الإدارة الترابية والمصالح الخارجية (المديريات الجهوية والمصالح الاقليمية). وهذا ما سيمكن من صياغة استراتيجية للموارد البشرية خاصة بها بما يتماشى مع احتياجاتهم الحقيقية بتنسيق مع الإدارة المركزية، مما سيمكنهم من تلبية احتياجاتهم التنموية جهويا وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمرتفقين.

– **استقلالية مالية موجهة من أجل تدبير فعال للموارد البشرية:** فارتباط القطاعات الوزارية بوزارة المالية من حيث الميزانية يحد من بلورة سياسة تدبيرية واضحة للموارد البشرية. وعليه وجب تفويض اعتمادات الميزانية فيما يتعلق بمختلف جوانب إدارة الموارد البشرية، وذلك بتقليل الرقابة القبلية على الميزانية وتعزيز الرقابة البعدية أو باعتماد مراقبة معدلة للنفقات فيما يتعلق بتسيير الموارد البشرية. وكذا تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية 13-130 فيما يتعلق بالبرمجة المتعددة السنوات واستحضار البعد البشري أثناء صياغتها.

– **تحسين التواصل مع الموظفين فيما يتعلق باستراتيجية تدبير الموارد البشرية:** حيث يمكن التواصل فيما يتعلق بالاستراتيجيات القطاعية الموظفين من التركيز بشكل أفضل وتوجيه جهودهم نحو خدمة الاستراتيجية العامة للإدارة. كما يمكن أن يسمح تواصل الموارد البشرية لكل موظف من معرفة دوره في المشروع التنظيمي، والوسائل المتاحة له ومكانه في التنظيم الداخلي لإدارته، فالتواصل حول مساطر العمل سيمكن من هيكلة عمل الموظفين واكتساب المهارات الإجرائية اللازمة لتحسين الأداء داخل العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن وضوح المساطر يسهل عملية التمكن من العمل، مما سيمكن من بلورة الإدارة بالأهداف في سياق المقاربة الموجهة نحو تعزيز أداء الموظف خدمة للصالح العام. نظام يعرف فيه الجميع ما هي واجباتهم ومهامهم والأهداف السنوية التي يصبون لتحقيقها.

2.3 الفقرة الثانية: اتجاهات حديثة في تدبير الموارد البشرية في القطاع العام المغربي

– **تعزيز المقاربة بالكفاءات في تدبير الرأسمال البشري:** فعلى الرغم من إعداد مراجع الوظائف والكفاءات على مستوى القطاعات الوزارية، إلا أنها لم يكن لها تأثير كبير على التنظيم الداخلي للعمل. يلاحظ كذلك أن هناك اختلافا في طرق إعداد هذه المراجع، مع ما يصاحب ذلك من معيقات منهجية مما يشكل تحديا كبيرا أمام إعداد المرجع المشترك للوظائف بين جميع الإدارات. يمكن الاشارة كذلك الى أن المعيار الوحيد المعتمد لتقييم كفاءة الموارد البشرية هو التنقيط وهو غير مبني على معايير دقيقة وأهداف محددة. وعملية التقييم هاته لا يتبعها أي إجراء لاحق (التدريب، تغيير الوظيفة، ونقل المهارات، ...).

بغية تبني المقاربة بالكفايات والحد من اختلالات تدبير العنصر البشري وجب اعتماد ما يلي:

– **تغليب منطق المهنة على منطق الفئة:** تعدد الفئات داخل الوظيفة العمومية يعيق من عمل الادارة، وعليه وجب اعتماد المقاربة بالكفاءات والتدبير المبني على المشاريع، واعتماد نصوص قانونية تنظم هذه المقاربة في أفق اعتماد منطق التدبير بالنتائج.

– **إعادة النظر في منظومة تقييم الموظفين:** تجدر الإشارة هنا إلى أن تبني التدبير القائم على النتائج يستلزم إدخال نظام التدبير بالأهداف بالنسبة للموظفين، حيث أن اعتماد النقطة السنوية التي يضعها الرئيس المباشر في تحديد مسار وترقية الموظف يظل شيئا وجب مراجعته، باعتماد طرق حديثة في التنقيط مبنية على التحفيز والتي من شأنها قياس المردودية الحقيقية للموظفين.

– **إعادة النظر في الطرق المعتمدة في عملية التوظيف وإدماج الموظفين:** رغم أن التوظيف بالمباراة (مرسوم رقم 2.11.621) يشكل

مكسبا أساسيا في طريقة التوظيف إلا أنه وجب اعادة النظر في بعض المساطر خصوصا الشق المتعلق منها بالتعيين في مناصب المسؤولية والمناصب العليا. علاوة على ذلك وجب اعداد مخططات مضبوطة للوافدين الجدد فيما يتعلق باستحداث طرق جديدة غير طريقة المصاحبة والمعتمدة حاليا في بعض الادارات فقط.

– **مراجعة طريقة التكوين والتكوين المستمر:** حيث من المفترض أن تقوم الإدارات العمومية بتطوير مخططاتها القطاعية المرتبطة بالتكوين المستمر على أساس خطتها الاستراتيجية، من أجل تأهيل مواردها البشرية في إطار المرسوم المنظم لهذه العملية، وذلك بموجب اتفاقات الشراكة مع الإدارات الأخرى. كما ينص المرسوم رقم 2-05-1366 على جميع الأحكام المتعلقة بأجر الموظف وتعويضه أثناء التكوين، أيا كانت مدته. وفي إطار عملية التعاقد والتعاون بين الإدارات، يجب وضع مخططات جهوية للتكوين تكون مشتركة وتستجيب لمختلف حاجيات الموظفين وتعالج النواقص في الكفاءة المطلوبة. هذا دون إغفال أهمية التكوين عن بعد باستعمال الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة.

– **من تدبير الرتب نحو تدبير المسارات المهنية:** فبداية يجب مراعاة معيار الشفافية والاستحقاق في تدبير العنصر البشري وفي الولوج إلى مناصب المسؤولية، ولا يجب حصر المسار المهني في الترقية في الرتب فقط. فرغم وجود مرسوم ينظم عملية التعيين في مناصب رؤساء المصالح والأقسام رقم 2.11.681 بتاريخ 25 نونبر 2011، إلا أنه يلاحظ غياب معايير دقيقة ومضبوطة في التقييم والترقي ويتم حصر الترشيح فقط في معيار الأقدمية والرتبة أو الفئة الوظيفية التي ينتمي إليها المترشح.

ومن هنا تكمن أهمية إعادة النظر في طرق التعيين المعتمدة، ومن جهة أخرى، يجب اعتماد التخطيط الاستراتيجي للمسارات المهنية قصد إعداد الخلف وتشجيع الحركية الأفقية عوض الحركية العمودية المعتمدة حاليا، وتشجيع الحركية الواسعة بين الوزارات والإدارات لتحفيز الموظفين على الالتزام والعطاء الوظيفي، مع إعادة النظر في طريقة التقييم واعتماد المقابلات الشفوية السنوية لتحديد حاجيات الموظفين ومعرفة تطلعاتهم المهنية.

– **مأسسة الممارسات الأخلاقية في تدبير الموارد البشرية في القطاع العام** (اخلفو، 2016):

فالدراسات الحديثة أكدت أن المناخ الأخلاقي السائد داخل المنظمة والأخلاقيات المهنية المطبقة، لها تأثير كبير على الأداء الفردي في العمل داخل المؤسسات والمقاولات العمومية المغربية (EEP).

حيث أن البحوث السابقة التي تناولت النتائج الفردية والتنظيمية للأخلاقيات المهنية نادرا ما أحاطت بإشكالية الميكانيزمات والمحددات الوسيطة التي قد تؤثر على الأداء الفردي الوظيفي، وتحديدا في القطاع العام.

من هذا المنطلق وجب بلورة نموذج بحث للتبادل الاجتماعي داخل العمل، الذي يفترض من خلاله أن الثقة التنظيمية تلعب دور الوسيط في العلاقة الكائنة بين مناخ الأخلاقيات السائد والأداء الفردي لأطر ومدبري الشأن العام.

– **اعتماد آليات التحفيز والإنصات وإشراك الموظفين في صنع القرار:** من خلال تحفيز الموظفين الأكفاء ومكافأتهم والاعتراف بمجهوداتهم، وجعل الادارة في خدمتهم وقريبة منهم ومن تطلعاتهم والاهتمام بالجانب الاجتماعي، وكذا إشراكهم في مختلف القرارات الاستراتيجية المهمة للإدارة وجعلهم قوة اقتراحية، بغية رفع أداءهم الوظيفي والتزامهم تجاه المنظمة التي ينتمون إليها والقطع مع الممارسات القديمة التي من شأنها أن تحد من مردوديتهم وحافزيتهم داخل العمل، لجعل خدمة المصلحة العامة تسمو على كل مصلحة شخصية ضيقة.

4. الخاتمة

يهدف هذا المقال إلى تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين تدبير الكفاءات البشرية داخل القطاع العام والاستراتيجية. وتتجلى أهمية هذا الموضوع في الدور المركزي للموارد البشرية في تنفيذ أي سياسة عمومية. كما تعد الوظيفة العمومية جديرة بالاهتمام بالنظر إلى ارتفاع كتلة الأجور والطلب المتنامي على مرفق عمومي ذو جودة عالية. فحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول نظام الوظيفة العمومية بالمغرب الصادر بتاريخ أكتوبر 2017، فقد انتقلت كتلة الأجور بين سنتي 2008 و 2016 من 75 إلى 120 مليار درهم، وهو ما يمثل ارتفاعا من 11,38 إلى 11,84 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. وخلال هذه الفترة، ارتفعت نفقات الموظفين بمعدل نمو سنوي بلغ 5,3 بالمائة، مقابل معدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام في حدود 3,92 بالمائة. حيث أوصى هذا التقرير بضرورة تصميم ووضع استراتيجية شمولية لإصلاح نظام الوظيفة العمومية تشمل مخططات عمل دقيقة وتحدد الأهداف والأولويات وكذا الإطار الزمني المناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتوقع على الميزانية وتحديد المسؤول عن كل عملية.

وعليه، فإن تبني استراتيجية لتدبير الموارد البشرية يشكل حجز الزاوية من أجل إدارة عمومية فعالة وفاعلة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لن يتم إلا باعتماد مقاربة استراتيجية للرأسمال البشري في مختلف القطاعات الوزارية على المستويين الترابي والمركزي، من خلال تشخيص واقع الممارسات التدبيرية الحالية والاختلالات المرتبطة بتدبير العامل البشري بغية العمل على تجاوزها بانتهاج سياسة تدبيرية واضحة ودقيقة، مبنية على المقاربة بالكفاءات.

من أجل ذلك، وبعد التشخيص الذي أنجزناه اقترحنا بعضا من التوصيات الأساسية نجملها كما يلي: تبني نهج كيفي في إدارة الموارد البشرية ذو بعد جهوي وترابي، استقلالية مالية موجهة من أجل تدبير فعال للموارد البشرية وتحسين التواصل مع الموظفين فيما يتعلق باستراتيجية تدبير الموارد البشرية. ومن جهة أخرى، وجب تعزيز المقاربة بالكفاءات في تدبير الرأسمال البشري من خلال تغليب منطق المهنة على منطق الفئة وإعادة النظر في طريقة تقييم الموظفين وربط الترقية بالاستحقاق وفي الطرق المعتمدة في عملية التوظيف وإدماج الموظفين. هذا، دون إغفال مراجعة طريقة التكوين والتكوين المستمر والانتقال من تدبير الرتب نحو تدبير المسارات المهنية واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة لدعم هذا التحول.

وفي إطار الجهوية المتقدمة وجب إعادة هيكلة الوظيفة العمومية الترابية، حيث نجد أنه في الإدارة المحلية لا تتناسب الموارد البشرية من حيث الأعداد والكفاءات مع المهام المنوطة بالجماعات الترابية أو تلك التي يمكن أن تسند إليها تماشيا مع منطق التدبير الترابي الجديد واللاتمركز الإداري وتشجيع حركية الموظفين قطاعيا ومجاليا.

وختاما، واعتبارا لعمق التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، يجب أن تتطور ثقافة الإدارة العمومية للمشاركة في منطق التدبير المبني على الأداء والنتائج. وهذا لن يتأتى إلا بالعمل على مأسسة الممارسات الأخلاقية في تدبير الموارد البشرية في القطاع العام واعتماد آليات التحفيز والإنصات وإشراك الموظفين في صنع القرار، مع ربط المسؤولية بالمحاسبة.

References

Akhlaffou, M. El wazani, Y. & Souaf M. (2016). Ethical dimension and performance of public organizations: Effect of the institutionalization of ethical practices on the Moroccan public sector. International Research Journal of Engineering and Technology, IRJET, Volume: 03, Issue: 12.

Akhlaffou, M. El wazani, Y. & Souaf M. (2016). L'importance de la dimension éthique dans la performance et la gouvernance des organisations publiques : l'apport de l'institutionnalisation des pratiques éthiques dans le secteur public marocain. European Scientific Journal, ESJ, vol.13, No.1.

Amit R., Schoemaker P. J. (1993). « Strategic assets and organizational rent », Strategic Management Journal, vol. 14, n° 1, 33-46.

Barney J. (1991). « Firm resources and sustained competitive advantage », Journal of Management, vol. 17, 99-120.

Constitution Marocaine, juillet 2011.

Décret n°2.11.621 relatif aux conditions d'accès par voie de concours.

Décret n°2.11.681 en date du 25 novembre 2011 (nominations au poste de Chef de Division et Chef de Service).

Décret n°2-05-1366 du 2 Décembre 2005 relatif à la formation continue des fonctionnaires et agents de l'Etat.

Kraaijenbrink J., Spender J.C., Groen A.J. (2010). « The resource-based view: a review and assessment of its critiques », Journal of Management, vol. 36, n° 1, 349-372.

Le Boulaire M., Retour D. (2008). « Gestion des compétences, stratégie et performance de l'entreprise : quel est le rôle de la fonction RH ? », Revue de Gestion des Ressources Humaines, vol. 70, 51-68.

Le Louarn J.-Y., Wils T. (2001). L'évaluation de la gestion des ressources humaines. Du contrôle des coûts au retour sur l'investissement humain, Liaison, Paris.

Loi n°130-13 concernant la Loi organique relative à la loi des finances.

Loufrani-Fedida S., Aldebert B. (2013). « Le management stratégique des compétences dans un processus d'innovation: le cas d'une TPE touristique», Revue de Gestion des Ressources Humaines, vol. 89, 56-73

Penrose E.T. (1959). The theory of the growth of the firm, John Wiley, New York.

Retour D., Krohmer C. (2006), « La compétence collective, maillon clé de la gestion des compétences », pp. 139-173, in DEFELIX C., KLARSFELD A., OIRY E. (2006), Nouveaux regards sur la gestion des compétences, Paris, Vuibert, 2006

Teece D. J., Pisano G. P., Shuen A. (1997). «Dynamic capabilities and strategic management», Strategic Management Journal, vol. 18, n° 7, 509-533.

Wernerfelt B. (1984). « A resource-based view of the firm », Strategic Management Journal, vol. 5, n° 2, 171-180.

Porter M. E. (1980). Competitive Strategy, Free Press, New York.

Prahalad C.K., Hamel G. (1990). « The core competence of the corporation », Harvard Business Review, vol.3, 79-91.

Rapport de la Cour des Comptes sur le système de la fonction publique Marocaine, Octobre 2017.

Réale Y., Dufour B. (2006). Le DRH stratège: le nouveau mix stratégique des ressources humaines, Editions d'Organisation, Paris.

Réale Y., Dufour B. (2006). Le DRH stratège: le nouveau mix stratégique des ressources humaines, Editions d'Organisation, Paris.

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2016)

The impact of oil price fluctuations on the economic growth in Algeria during the period (1980 – 2016) ★

د. بن خالدي نـوال (✉) * د. بن يـوب لطيفة (✉) **
* جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر.
** جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس – الجزائر.

D.A.C ©

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
الاقتصاد الجزائري
التكامل المشترك
النمو الاقتصادي
الناتج المحلي الإجمالي
أسعار النفط

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين التاليين: سعر النفط كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، باستخدام طرق قياسية تعتمد على إجراء اختبار السكون السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك لانجل – غرانجر خلال المدة 1980 إلى غاية 2016، وأظهرت نتائج الدراسة استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مما يعني أن لأسعار النفط تأثير على النمو الاقتصادي الوطني على المدى القصير والطويل الأجل.

ARTICLE INFO

Keywords :
Algerian economy
Co-Integration
Economic growth
Gross domestic product
Oil prices

JEL Classification :
O 11
O 13
Q 43

ABSTRACT

The objective of this study is to determine the effect of oil prices on economic growth in Algeria. To achieve this objective, we analyze the long-term relationship between the two variables: oil price as an independent variable and Gross domestic product (GDP) as a dependent variable during the period 1980 to 2016. For that we used certain statistical tools based on the stability of time series and the Co-Integration test of the method Engle-Granger. The results of the study showed the stability of the time series at the first difference and the existence of a long-term equilibrium relationship between the variables of the study, which means that oil prices affect the national economic growth in the short and long term.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail addresses:** nbenkhaldi@yahoo.fr (BENKHALDI Nawel) * ; latifasanaa@yahoo.fr (BENYOUB Latifa) **.
Article history:
Received 19 January 2019 ; Received in revised 17 July 2019 ; Accepted 28 July 2019 ; Published 16 September 2019.
Please cite this article as: Benkhaldi, N., & Benyoub, L. (2019). The impact of oil price fluctuations on the economic growth in Algeria during the period (1980 – 2016). *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 19 – 28.
بن خالدي نوال، بن يوب لطيفة. (2019). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2016). المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 19 – 28.

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمة

لقد احتل النفط مكانة عالمية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة، بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي شتى المجالات، فتأثيرات النفط بلغت جميع أوجه النشاط الاقتصادي وأصبح يؤثر بشكل رهيب في التجارة الدولية، وهذا ما جعله من المواضيع الأكثر أهمية في عالمنا، فهو أداة محورية تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مزدهر والتقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها ومستوياتها.

والجزائر من بين الدول التي اعتمدت بعد استقلالها على قطاع النفط بنسبة 98 % من التجارة الخارجية، والريع النفطي في مسيرتها التنموية ما ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط سواء بالإيجاب أو بالسلب، ذلك أن الإيرادات النفطية الوطنية تلعب دورا بالغ الأهمية في تحسين مستويات المعيشة، رواتب للعمال، تحقيق الرفاهية و دعم المشاريع الإنتاجية، كما شهد سوق النفط منذ سنة 1980 حتى 2016 عدة أزمات سعرية على غرار ما حدث في سنة 1986، 1997، 2008 وأخيرا في سنة 2014، كل هذه العوامل جلبت اهتمامنا لصياغة الإشكالية التالية: **كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟** وانطلاقاً من ذلك فان دراستنا تقوم على الفرضية التالية: وجود تأثير ايجابي ومعنوي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؛ وبهذا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية، إلى تحديد مدى مساهمة أسعار النفط في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وفي سبيل التأكّد من مدى صحّة فرضية الدراسة، سيتمّ الاعتماد على كلٍّ من المنهج الاستقرائي، والمنهج الكمي الإحصائي. حيث يتمّ الاستناد إلى المنهج الاستقرائي من أجل استقراء البيانات والمعلومات، وكذلك البحوث المتعلّقة بموضوع الدراسة، والمنهج الكمي الإحصائي من أجل اختبار العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على البرنامج الإلكتروني EViews 9، من أجل الحصول على نتائج الدراسة القياسية.

1.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الأثار التي تخلفها تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال استعراض أهم التغيرات التي عرفها سعر النفط في الأسواق العالمية، كما تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام البالغ الذي حظي به النفط في مختلف اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة له والدور الكبير الذي يلعبه الذهب الأسود في تطور وتحقيق رفاهية الدول لما يوفره من موارد مالية تساهم في استمرارية دوران عجلة اقتصاديات هذه الدول.

2.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط.
- الوقوف عند مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط مما يجعله رهينة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.
- دراسة مدى تأثير هذه الأسعار على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2. الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي اهتمت بموضوع النمو الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط نذكر:

- دراسة **Valerie A.Ramey و Ramey Garey:** (Valerie A.Ramey, 1995)

يعتبرا من الأوائل اللذان قاما بدراسة العلاقة التي تربط بين ظاهرة تطاير الأسعار والنمو الاقتصادي، وقد تعرضا في بحثهما إلى الانشطار المعياري في الاقتصاد الكلي والذي يفصل بين النمو الاقتصادي عن تقلبات الدورة الاقتصادية وذلك باستخدام بيانات مدمجة لعينة تتكون من 92 دولة تنتمي إلى OECD من بينها الجزائر، و كانت نتائجهما أن البلدان التي تتسم بتطاير الأسعار يكون فيها مستوى النمو الاقتصادي أضعف، وقد نتج عن تقدير نموذج الآثار الثابتة أن التقلب في الإنفاق الحكومي وتطاير الأسعار يرتبطان بشكل كبير، وبالتالي بينا أنه توجد علاقة عكسية قوية بين التطاير والنمو الاقتصادي، وقد تفاجآ كون أن الاستثمار ليس له أي تأثير في تفسير هذه العلاقة حيث أن إضافته كمتغير مفسر في المعادلة لم تغير العلاقة بين تطاير الأسعار والنمو الاقتصادي.

- دراسة **Steven Poelhekke و van der Frederic Ploeg:** (Poelhekke, 2008)

أجريت الدراسة على عينة ل 63 دولة في المدة الممتدة ين 1970-2003 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تبات التباين ARCH لاختبار أهمية تطاير أسعار السلع الأساسية على وفرة الموارد الطبيعية، وقد توصلا في بحثهما إلى النتائج التالية:

– الدول التي تتسم بتطاير في أسعار السلع الأساسية المصدرة والتي تكون الانحرافات عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي

جد عالية يكون فيها انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد.

–تعاني الدول النامية من تطاير النمو الاقتصادي أكثر من الدول المتقدمة، حيث أن أوربا الغربية وأمريكا الشمالية لديهما انحراف معياري يقدر بـــ 2.33 % و1.90 % على التوالي من نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد السنوي، وتملك كل من الصحراء الجنوبية الإفريقية، الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا أعلى معدلات التطاير إذ بلغ مستوى الانحراف المعياري عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد 6.52 % و8.12 % على التوالي. الدول ذات الأنظمة المالية غير المتطورة تكون أكثر عرضة للتطاير، حيث أن التطور المالي يقلل من تقلب نمو الناتج غير المتوقع ويساهم في التخفيف من الآثار السلبية لصدمات عائدات تصدير المواد الأولية، الإنفاق الحكومي ومعدلات التبادل التجاري. الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية هي أكثر عرضة للتطاير، حيث أن الدول التي تفوق حصة صادراتها من الموارد الطبيعية 19 % من الناتج المحلي الإجمالي لديها مستوى انحراف معياري جد عالي عن نمو الناتج إذ يبلغ% 7.37، أما الدول التي تبلغ حصة صادراتها من الموارد الطبيعية أقل من 5 % من الناتج المحلي الإجمالي يكون مستوى الانحراف المعياري فيها مقاربا 2.83 %.

- دراسة **Rabah Arezki و Gylfason Thorvaldur:** (Rabah Arezki, 2011)

قد قاما هذان الاقتصاديين بدراسة أثر تطاير أسعار المواد الأولية على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام عينة تضم – 158 دولة – خلال المدة 1970– 2007، وباستخدام طريقة المقدرات المعممة GMM وقد توصلا إلى:

أن زيادة تطاير أسعار الموارد الأولية تؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج الموارد الطبيعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية على غرار الدول ذات الأنظمة الأوتوقراطية أو الاستبدادية. استخدام متغيرات جودة المؤسسات الاقتصادية عوضا عن المؤسسات السياسية تساهم بشكل فعال في تشكيل تطاير الأسعار كقناة للعنة الموارد الطبيعية.

- دراسة **حاج بن زيدان:** (زيدان) وتلخصت نتائج الدراسة في:

تقلبات أسعار النفط العالمية تؤدي إلى إنعاش أو تدبدب معدلات النمو الاقتصادي في كافة الدول المنتجة ولكن بنسب متفاوتة حسب مستوى تبعية هذا النمو ونفس الشيء بالنسبة للدول غير المنتجة.

تزايد اعتبار النفط سلعة مالية فاقت حدود المضاربة ليكون محور الاستثمارات الطويلة الأجل. تتقلب أسعار النفط بسبب ظروف نمو الطلب العالمي عليه، وكذا عرضه، وكذا بلوغ الطاقة الإنتاجية إلى حدها الأقصى لدى دول الأوبك بالدرجة الأولى.

- دراسة **Berument,Ceylan:** (Berument)

تمحورت هذه الدراسة حول تأثير صدمات أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المدة ما بين 1960– 2003، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصدمة الموجبة على أسعار النفط لها تأثير معنوي موجب على نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر والبلدان الأخرى محل الدراسة.

- دراسة **عبد الرزاق مدوري وبلقاسم الزاير:** (الزاير، 2017)

تمحورت هذه الدراسة حول دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الناتج المحلي الخام، النفقات العامة، معدلات البطالة، سعر الصرف الفعلي الحقيقي) باستخدام إختبار التكامل المتزامن ونماذج متجه تصحيح الخطأ لتحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية وقد توصلت الدراسة إلى أن لتقلب أسعار النفط أثر عكسي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وعليه فالجزائر تعاني من نقمة الموارد.

- دراسة **موري سمية:** (موري، 2015)

تمحورت هذه الدراسة حول دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الإقتصادي في الجزائر، فقد تم إختبار هذه العلاقة عن طريق إختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية ودوال الاستجابة الدفعية وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية.

3. واقع قطاع المحروقات في الجزائر

عرف قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا من حيث الفعالية إذ أنه يتكيف تدريجيا مع المشهد العالمي الاقتصادي. فلقطاع المحروقات أهمية كبيرة كون أن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق عليها إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج المحلي للدخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي، إضافة لكون أكثر من 60بالمئة من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها أرباح تجلبها الحكومة من صادرات النفط والغاز.

1.3 التطور التاريخي لقطاع المحروقات بالجزائر

إن بداية الإنتاج الحقيقي للنفط في الجزائر كانت سنة 1956 بعد اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر (حاسي مسعود)، بعد ذلك جاء قانون النفط الصحراوي في نوفمبر 1958 ليشجع رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في الميدان النفطي في الجزائر.

وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة النفطية وبسط السيادة على القطاع النفطي وثروات البلاد، وكانت أهم خطوات هذا المشروع كالآتي: (بورجة، 2014)

- إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات " سوناطراك" بتاريخ 1964/12/31؛
- الانضمام إلى منظمة الأقطار المصدرة للنفط في المؤتمر الثامن عشر بتاريخ 1968/06/22؛

سمح قانون المحروقات عام1986 للشركات الأجنبية المشاركة في التنقيب عن النفط والمبادئ الرئيسية لهذا القانون هي كالآتي:

- احتياطي النفط والغاز ملك للدولة؛
- إن أنشطة التنقيب والاستغلال هي احتكار للدولة في حين قد يترافق أداؤها مع الشركات النفطية الأجنبية؛
- غير مسموح الالتزام لأي مستثمر أجنبي الدخول في عقود الاستكشاف مع سوناطراك والشراكة على الحقول المكتشفة بالفعل؛
- إلزام كل مستثمر أجنبي بإبرام عقود تنقيب مع سوناطراك، مع عدم السماح بأي شراكة على الحقول المستكشفة مسبقا؛
- الإعلان عن تأميم المحروقات في 1971/02/24 حيث تمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية؛
- إدخال تعديلات على قانون استغلال وإنتاج المحروقات في1991/12/04 كان من أهمها تشجيع التنقيب، منح تسهيلات في إبرام العقود.

وفيما يتعلق بالإنتاج، كان النفط الخام في مركز توسع قطاع الهيدروكربونات بعد استقلال الدولة الجزائرية. وفي بداية الثمانينيات، تراجع إنتاج النفط وصادراته بشكل ملحوظ بسبب قيود منظمة أوبك على استقرار أسعار النفط العالمية. في الواقع، بين 1980 و1982، انخفضت حصة الصادرات من النفط الخام من 80٪ إلى 30٪، وفي الآونة الأخيرة، تتخذ الجزائر خطوات نحو الحفاظ على قدرتها الإنتاجية النفطية وتعزيزها من خلال تطوير حقول نفطية جديدة لتعويض الانخفاض في الحقول القديمة. وقد زاد إنتاج النفط زيادة حادة في السنوات الماضية من نحو 1.2 مليون برميل يوميا في عام 2000 إلى 1.7 مليون برميل يوميا في عام 2006 استجابة للزيادة في الطلب العالمي كما يظهره الشكل الآتي:

الشكل (01): إنتاج النفط في الجزائر خلال المدة (1965-2016)

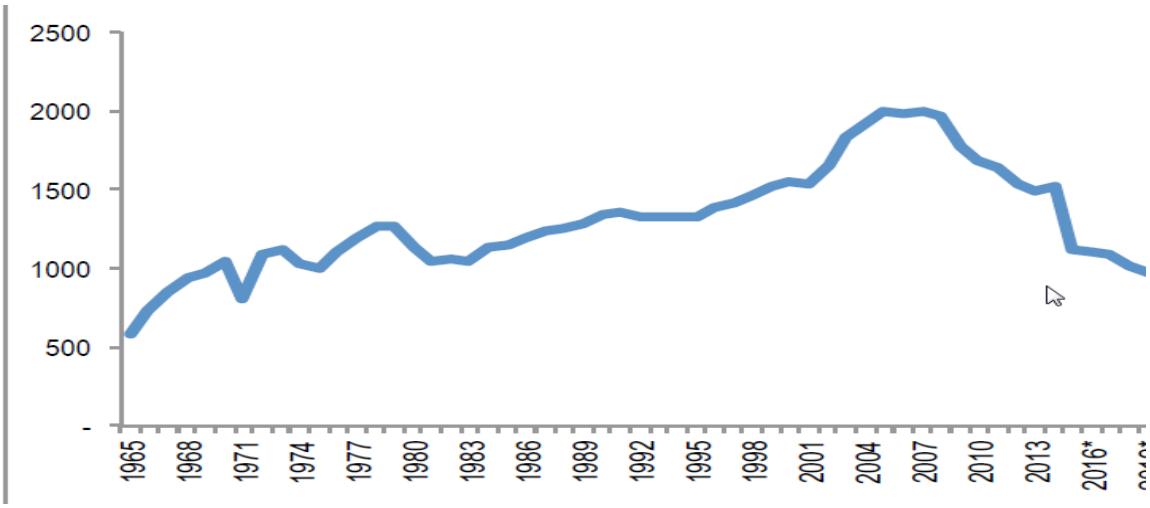

Source: Gonzalo Escribano, the impact of lowoilprices on Algeria, center on global energy policy, Columbia, october 2016 – p7.

2.3 خصائص قطاع المحروقات

يتميز قطاع المحروقات في الجزائر بما يلي:

أ- **الموقع الجغرافي:** هذه الميزة تعطي الجزائر أفضلية كبيرة وذلك لقرب موانئها التصديرية من موانئ الإستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وأسيا.

ب- **نوعية النفط الجزائري:** يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل الدول الأخرى.

فميزة النوعية وانخفاض تكاليف النقل بسبب القرب الجغرافي يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة.

3.3 تطورات أسعار النفط الجزائري والناتج المحلي الإجمالي

1.3.3 أسعار النفط الجزائري

شهد متوسط سعر النفط الجزائري خلال السنوات الماضية ارتفاعا هاما، حيث ارتفع من 26.08 دولار/برميل سنة 2000 إلى 93.77 دولار/برميل سنة 2008 قبل أن يهوي إلى61.75 دولار/ برميل سنة 2009 بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنه سرعان ما عاود الارتفاع إلى 78.05 دولار/برميل سنة 2010 وإلى 106.02 دولار/ برميل سنة 2011 واستمر متوسط السعر فوق عتبة 100 دولار/برميل حتى سنة 2014 حيث هوى بعد ذلك إلى 96.66 دولار/ برميل في سبتمبر من نفس السنة و استمر هذا الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى خلال سنة 2016.حيث بلغ متوسط السعر 41.23 دولار / برميل (هشام، 2016)..

الشكل (02): تطور أسعار النفط (1980- 2016)

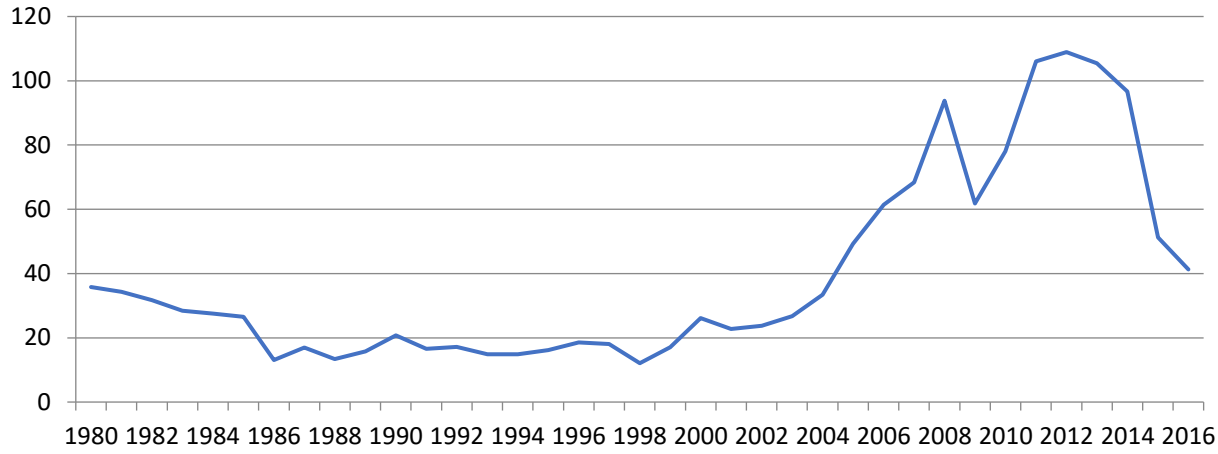

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات UNCTADSTAT

2.3.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي

لقد عرف الناتج المحلي الإجمالي تغيرات خلال السنوات الماضية، وخاصة المدة محل الدراسة وذلك تبعا للتغيرات التي طرأت على أسعار النفط، نظرا للعلاقة التي تربط بينهما. حيث نلاحظ من خلال الشكل (3) أدناه وجود ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1980 إلى سنة 1987 حيث ارتفع من حوالي 4234 مليار دينار جزائري إلى حوالي 6674 مليار دينار جزائري، ومع أزمة انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 أدى إلى انخفاض وتذبذب في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1987 إلى غاية 2002 ومع ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2001 هذا ما أثر ايجابيا على الاقتصاد الوطني نظرا لاعتماده الكبير على إيرادات صادرات المحروقات إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بما فيها الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعكس ارتفاع في المنحى إلى غاية سنة 2008 حيث نلاحظ انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية إلا أن ارتفاع في الاحتياطات الرسمية للصرف خلال سنتي2007-2008 أدى إلى مقاومة الصدمات الخارجية، ليرتفع إلى غاية سنة 2014، نلاحظ انخفاضه في سنة 2015 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط منذ شهر جوان 2014م مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني كما ذكرنا سابقا نظرا لاعتماده الكبير على إيرادات صادرات المحروقات، ومن هنا نستنتج أن التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالإيجاب او السلب تابع للتغير في أسعار االنفط الذي يخضع هو أيضا لتقلبات السوق النفطي الذي يتحكم فيه قوى الطلب والعرض النفطي.

الشكل (03): تطور الناتج المحلي الاجمالي

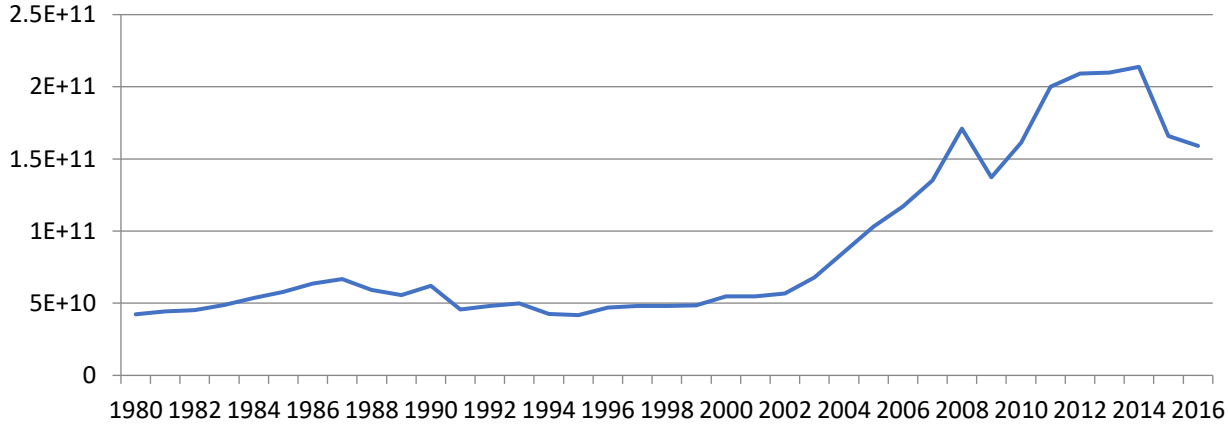

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات UNCTADSTAT

4. الدراسة القياسية

من أجل معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام طريقة التكامل المشترك لأنجل–غرانجر، والذي يهدف الى تحديد العلاقة طويلة الأجل بين متغيرين فقط، وتم استخدام متغير مستقل واحد ألا وهو أسعار النفط وذلك معرفة مدى تأثيره في النمو الاقتصادي وهو المتغير التابع، وباستعمال بيانات سنوية منذ سنة 1980 إلى غاية 2016 للناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يستخدم من طرف الاقتصاديين في قياس النمو الاقتصادي، وأسعار النفط (OIL)، والتي استخرجتا من قاعدة البيانات UNCTADSTAT. (UNCTADSTAT, 2018).

1.4 اختبار جذر الوحدة

يعتبر اختبار جذر الوحدة أساسي وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحراف الزائف والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة زائفة، ومن بين أهم الأساليب المستعملة هو اختبار لديكي فولر الموسع (ADF) والمستعمل في هذه الدراسة Bourbonnais 2011.

- اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF):

يتضمن هذا الاختبار ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار فرضية العدم H_0:B=0 والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة H_1:B<0 التي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ومتى وجدت السلسة الأصلية ساكنة عند المستوى فانه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر (0) I أما إذا تطلب أخذ الفروق (d... , 1,2) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة (d) I، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول (01): اختبار ديكي فولر الموسع ADF

المتغيرات		عند المستوى			عند الفرق الأول			حالة التكامل I(d)
		قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدونهما	قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدونهما	
GDP	t المحسوبة	-0.889	-1.489	0.216	-5.339	-5.266	-5.363	I(1)
	t الجدولية	-2.94	-3.54	1.95-	-2.94	-3.54	1.95-	
OIL	t المحسوبة	-1.276	-1.794	-0.715	-5.149	-5.066	-5.227	I(1)
	t الجدولية	-2.94	-3.54	1.95-	-2.94	-3.54	1.95-	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EViews 9

نلاحظ من خلال الجدول قبول فرضية العدم وذلك لان قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية 5% مما يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك سنقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأول، ويتضح لنا رفض فرضية العدم قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول إن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2.4 تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1) فسيتم تقدير العلاقة بين المتغيرات في الآجال الطويلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى والمتمثلة في المعادلة التالية:

$$GDP = a_0 + a_1 OIL + \varepsilon_t$$

مع العلم أن:

GDP هو الناتج المحلي الإجمالي.

OIL هو سعر النفط.

$a_1 a_0$ المعلمات.

ε_t هو المتغير العشوائي.

وتم الوصول الى النتائج التالية:

الجدول (02): معادلة انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: GDP
Sample: 1980 2016
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	40.83875	2.366563	17.25657	0.0000
C	1215.306	117.0345	10.38417	0.0000
R-squared	0.894828	Mean dependent var		2831.753
Adjusted R-squared	0.891823	S.D. dependent var		1297.589
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EViews 9

يتبين من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- ✓ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,89 وبالتالي فان المتغيرات المفسرة ألا وهي أسعار النفط تفسر حوالي 89% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ألا وهو النمو الاقتصادي؛
- ✓ إن أسعار النفط لها تأثير ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3.4 اختبار استقرارية سلسلة البواقي

ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون البواقي e_t مستقرة عند المستوى وهي المزيج الخطي المتولد من علاقة الانحدار طويلة المدى: $e_t = GDP - \hat{a}_1 OIL - \hat{a}_0$ وبينت نتائج اختبار ADF النتائج التالية:

الجدول (03): اختبار ديكي فولر الموسع ADF لبواقي الانحدار

	عند المستوى	حالة التكامل
t المحسوبة	-1.828688	I(d)
t الجدولية1%	-2.632688	I(0)
%5	-1.950687	
%10	-1.611059	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EViews 9

يبين الجدول أعلاه أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى عند 10% هذا ما يدل على وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط.

4.4 نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة عند نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1)، ووجود علاقة تكامل مشترك فسيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعمل على تعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل، وبتم ذلك بإدخال البواقي المقدرة في معادلة الانحدار كمتغير مفسر متباطئ بفترة واحدة، بالإضافة إلى إدخال الفروق للمتغيرات الأخرى، وذلك كما يلي:

$$d(GDP) = a_0 + a_1 d(oil) + a_3 ECT_{t-1}$$

مع العلم أن:

ECT معامل تصحيح الخطأ.

a_3 معلمة قوة الرجوع الى التوازن التي يجب أن تكون معنوية وسالبة.

ونتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (04): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(GDP)
Sample (adjusted): 1981 2016
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL)	29.99572	2.543888	11.79129	0.0000
RESID (-1)	-0.153243	0.084970	-1.803506	0.0804
C	39.15262	32.50536	1.204497	0.2370

R-squared	0.818862	Mean dependent var	47.97514
Adjusted R-squared	0.807884	S.D. dependent var	443.7610
S.E. of regression	194.5052	Akaike info criterion	13.45845
Sum squared resid	1248465.	Schwarz criterion	13.59041
Log likelihood	-239.2521	Hannan-Quinn criter.	13.50451
F-statistic	74.59066	Durbin-Watson stat	1.592177
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EViews 9

يتبن من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد 0,8078 ما يعني أن 80,78 % من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن التغير في أسعار النفط، أما الباقي 19,22 % فهو مفسر من قبل متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذا النموذج، ونلاحظ معنوية معامل تصحيح الخطأ مع الإشارة السالبة مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 15,32 %، و نلاحظ أن أسعار النفط معنوي لأن قيمة الاحتمال اصغر من 5 % مما يعني يوجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل في الآجال القصيرة.

5. الخاتمة

يتبن من خلال هذه الدراسة أن أسعار النفط تلعب دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في كل من الآجال الطويلة والقصيرة، خلال المدة 1980–2016 وباستخدام منهجية التكامل المشترك لأنجل–غرانجر ونموذج تصحيح الخطأ، وهو ما تأكد بعد إجراء الاختبارات الضرورية حيث أظهرت النتائج ما يلي:

- إنّ جميع المتغيّرات مستقرّة عند الفرق الأوّل؛ مما يعني أنّها متكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما يعني في نفس الوقت إمكانية وجود علاقة بينها في المدى الطويل؛
- من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك، تبيّن لنا وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي؛ مما يعني أنّ أسعار النفط لها القدرة على زيادة معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يؤكد على أنه المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني؛
- كما تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، مما يؤكّد وجود علاقة توازنية في الآجال الطويلة بين متغيّرات الدراسة؛
- وأوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ أنه معنوي وسالب، مما

يؤكد مرة أخرى على وجود علاقة توازنية في الآجال الطويلة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي؛

- كما تبين وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط حتى في الآجال القصيرة، وذلك يعود إلى ضعف باقي القطاعات الأخرى، مما يجعل الجزائر تعتمد عليه فقط في تدعيم نموها الاقتصادي.

و عموماً، توصلت هذه الدراسة، إلى وجود علاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل، وذلك نظرا لاعتمادها الكلي على النفط، فارتفاع أسعاره يؤثر ايجابيا على الاقتصاد الوطني إذ تتعزز جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وانخفاض أسعاره تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، وهو ما يتوافق مع الجانب النظري أي أن التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالإيجاب أو السلب تابع للتغير في أسعار النفط، وذلك يعود إلى الاعتماد الكبير على مداخيله المالية في تمويل المشاريع التنموية، في ظل ضعف ان لم نقل غياب المداخيل من باقي القطاعات الأخرى.

من خلال الدراسة وفي ظل ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية التي من شأنها التقليل من الاعتماد على النفط في التصدير:

- التقليل من الاعتماد على النفط كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني؛
- الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى، على سبيل المثال القطاع السياحي والقطاع الزراعي؛
- التعريف بفرص الاستثمار التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري عن غيره من الاقتصاديات؛
- إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية خاصة على مستوى النظام البنكي، الأمر الذي يشكل حافز لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- اعتماد سياسة إحلال الواردات والتوجه نحو الصادرات، من أجل الخروج من أحادية التصدير؛
- تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يمكنها من إشباع السوق المحلية من جهة، والتوجه نحو التصدير من جهة أخرى.

قائمة المراجع

Berument, C. (s.d). The impact of oil price shocks on the economic growth of the selected MENA countries. Working paper; Blkent University.

Poelhekke, S. (2008). Volatility and natural resource curse. Ox Carre Research Paper (N° 2008-03).

Rabah Arezki, T. G. (2011). Commodity price volatility-democracy and economic growth. CESifo Working Paper (N°3619).

https://unctadstat.unctad.org/FR .

Valerie A. Ramey, G. R. (1995). evidence on the link between volatility and growth. The American Economic Review ,Vol 85 (N°5).

الزاير، ع. ا. (2017). أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية. عدد 07 ديسمبر.

بورجة، ف. ا. (2014). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2016. مجلة التنمية السياسية والاقتصادية، المجلد السادس عشر العدد الثاني، ص 85.

زيدان، ح. ب. دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970 – 2010. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد.

موري، س. (2015). أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر. كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد.

هشام، ر. (2016)، جوان. تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. العدد الخامس، ص 235.

الملحق (01): بيانات الدراسة

السنوات	أسعار النفط	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	أسعار النفط	الناتج المحلي الاجمالي
1980	35,8458333	42345277342	1999	17,0758333	48640574567
1981	34,2941667	44348672668	2000	26,085	54790245601
1982	31,7566667	45207088716	2001	22,71	54744714396
1983	28,4675	48801369800	2002	23,7341667	56760288974
1984	27,5091667	53698278906	2003	26,7333333	67863829880
1985	26,5083333	57937868670	2004	33,4558333	85324998814
1986	13,0558333	63696301893	2005	49,2016667	1,03198E+11
1987	16,9641667	66742267773	2006	61,4316667	1,17027E+11
1988	13,36	59089067187	2007	68,3683333	1,34977E+11
1989	15,7808333	55631489802	2008	93,7766667	1,71001E+11
1990	20,73	62045099643	2009	61,7566667	1,37211E+11
1991	16,6066667	45715367087	2010	78,0575	1,61207E+11
1992	17,1383333	48003298223	2011	106,026667	2,00019E+11
1993	14,9058333	49946455211	2012	108,921667	2,09059E+11
1994	14,8316667	42542571306	2013	105,4275	2,09755E+11
1995	16,1275	41764052458	2014	96,6641667	2,1381E+11
1996	18,5366667	46941496780	2015	51,2316667	1,65874E+11
1997	18,1016667	48177862502	2016	41,2358333	1,59049E+11
1998	12,09	48187747529			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات UNCTADSTAT

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

وساطة الســـوق كآلية لدعم الاقتصاد الجزائري

Market Mediation as a Mechanism to Support the Algerian Economy ★

أ. سرارمــة مريم (✉) * ط. د جلابــة علي (✉) **
* جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي – الجزائر.
** جامعة باجي مختار، عنابة – الجزائر.

D.A.C ©

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
النظام المالي
السوق المالي
الوساطة المالية
وساطة السوق
مؤشرات أداء السوق المالي
الاقتصاد الوطني

الملخص

في ضوء الاهتمام المتزايد بموضوع وساطة السوق باعتباره مسارا بديلا لتوفير التمويل المناسب لمختلف القطاعات الاقتصادية، تأتي هذه الدراسة لإبراز المفاهيم الأساسية للنظام المالي وطبيعة الوساطة التي يوفرها من خلال أنظمة التمويل التي يعتمدها، وبالاعتماد على مؤشرات أداء السوق المالي الجزائري تم الوقوف على مكانة إحداها في النظام المالي الجزائري ومدى قدرتها على دعم الاقتصـــاد الوطني، وهي وساطة السوق. وقد توصلت الدراسة، إلى عجز وساطة السوق عن أداء مهامها نتيجة لكون السوق المالي الجزائري غير نشط وغير قادر على أداء دوره الأساسي في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك راجع لجملة من المعوقات التي من الواجب تذليلها للتمكن من الاستفادة من مختلف المزايا التي تحققها وساطة السوق للاقتصاد الوطني.

ARTICLE INFO

Keywords :
Financial System
Financial Market
Brokerage
Market Mediation
Performance Indicators of the Financial Market
National Economy

JEL Classification :
E 44
G 24

ABSTRACT

In light of the growing interest in the issue of market mediation as an alternative path to providing the appropriate financing for various economic sectors, this study aims to highlight the basic concepts of the financial system and the nature of the mediation it provides through the financing systems it adopts to provide the appropriate financing. Based on the indicators of the performance of the Algerian financial market, the status of this mechanism was identified in the Algerian financial system and its ability to support the national economy. The study found that this market is inactive and unable to play its primary role in supporting the national economy; this is due to a number of obstacles that must be overcome in order to be able to benefit from the various advantages achieved by the market mediation of the Algerian national economy.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail addresses:** meriem.serarma@gmail.com (SERARMA Meriem) * ; ali.djellaba@univ-annaba.org (DJELLABA Ali) **.
⌛ **Article history:**
Received 26 February 2019 ; Received in revised 28 July 2019 ; Accepted 29 July 2019 ; Published 16 September 2019.
✍ **Please cite this article as:** Serarma, M., & Djellaba, A. (2019). Market Mediation as a Mechanism to Support the Algerian Economy. *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 29 – 39.
سرارمة مريم، جلابة علي. (2019). وساطة السوق كآلية لدعم الاقتصاد الجزائري. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 29 – 39.
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمة

يعتبر النظام المالي حجر الأساس في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية بمختلف أنواعها، نظرا لقدرته على توفير العديد من البدائل التمويلية لمختلف القطاعات، من خلال اعتماده على أنظمة تمويلية قادرة على التوسط ما بين فئتي المدخرين والمستثمرين، اعتمادا على مؤسسات مالية متخصصة في جمع الأموال الفائضة عن حاجة مالكيها ووضعها في متناول الباحثين عنها، مع ضمان تحقيق مصلحة الطرفين بطريقة من شأنها المساهمة في تحقيق نمو الاقتصاد الوطني، أو من خلال اعتماده على أنظمة تمويلية قادرة على ضمان الالتقاء المباشر أو شبه المباشر بينهما لتسهيل تحقيق مصالحهما وتسريع عملية دعم نمو الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال ما يعرف بوساطة السوق في ظل الأسواق المالية.

ولقد ازداد الاهتمام بالأسواق المالية ووساطة السوق مع نهاية سبعينات القرن الماضي، نتيجة لقدرتها الكبيرة ودورها الفعال في حشد المدخرات وتوجيهها إلى مجالات استثمارية قادرة على دعم الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أنها حققت العديد من المزايا للدول المتقدمة مما جعلها تصبح من الشروط الأساسية الواجب على الدول النامية تحقيقها للاستفادة من دعم تلك الدول والمنظمات الدولية في إطار تبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي على حد سواء.

إن الجزائر شأنها شأن مختلف الدول النامية، قامت بإنشاء سوق مالي في إطار قيامها بالإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شرعت فيها منذ 1986، وذلك بهدف دعم الاقتصاد الوطني وتمكين النظام المالي من مسايرة التطورات التي يفرضها اقتصاد السوق، ومن هنا جاءت الإشكالية الأساسية لهذه والتي يمكن صياغتها من خلال التساؤل التالي: **هل تمكنت وساطة السوق في النظام المالي الجزائري من دعم الاقتصاد الوطني؟**

1.1 أهمية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة من خلال أهمية عناصرها، والتي تتضح أساسا من خلال:

- أهمية النظام المالي بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال توفيره للتمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- أهمية الأسواق المالية ووساطة السوق في حشد المدخرات وتوجيهها للمجالات الاستثمارية المناسبة والقادرة على دعم الاقتصاد الوطني.
- مواجهة السوق المالي الجزائري للعديد من الصعوبات التي تحد من قدرتها على أداء دورها في دعم الاقتصاد الوطني.

2.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة أساسا إلى تحقيق ما يلي:

- التعريف بالنظام المالي وطبيعة الوساطة فيه.
- توضيح أهمية وساطة السوق بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- الكشف عن بعض مؤشرات السوق المالي الجزائري، وتوضيح مدى مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.
- توضيح أبرز المعوقات التي تواجهها وساطة السوق في النظام المالي الجزائري وتقديم اقتراحات لتذليلها.

3.1 محاور الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية كالاتي:

- أولا: مفاهيم أساسية حول النظام المالي؛
- ثانيا: الوساطة في النظام المالي وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- ثالثا: وساطة السوق في النظام المالي الجزائري.

2. مفاهيم أساسية حول النظام المالي

1.2 تعريف النظام المالي

لقد تعددت التعاريف المقدمة للنظام المالي نتيجة لاختلاف وجهات النظر إليه والأساس الذي أعتمد عليه في تعريفه، ومن بين التعاريف المقدمة على سبيل الذكر لا الحصر: أنه عبارة عن: "مجموعة من الإجراءات والقواعد والمؤسسات التي تضبط العلاقات المالية في المجتمع". كما عرف بأنه: "ذلك النظام الذي يضم مختلف النشاطات التي تمارس بها عمليات بنكية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح القروض، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العمومية" (المغربي، 2018). وعرف أيضا بأنه: "ذلك النظام الذي يعبر عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم" (قدي، 2003). كما عرف بأنه: "النظام الذي يوفر الموارد المالية اللازمة لسير النشاط الاقتصادي، عن طريق توفير المنشآت والأدوات والأسواق القادرة على تجميع المدخرات اللازمة للاستثمار" (مصطفى وبن بوزيان،

2015). من خلال ما سبق، يمكن القول أن النظام المالي هو هياكل وبنى تتم في داخلها عمليات ومعالجات مالية، وتستخدم أدوات مالية متعددة ومتنوعة، وذلك من خلال مجموعة من العلاقات المالية المتداخلة بين الأفراد والوحدات المختلفة التي تشكل الاقتصاد.

2.2 وظائف النظام المالي

لقد تم تصنيف وظائف هذا النظام من طرف العديد من الكتاب والباحثين، ومن بينهم التصنيف حسب التحليل الوظيفي لـ Merton سنة 1992 الذي ميز بين ستة وظائف أساسية تقع على عاتق النظم المالية، وهي (Tufano, 2002):

- خلق النقود والأصول المالية.
- نقل وتوزيع الموارد المالية.
- تعبئة وتجميع الموارد المالية.
- إدارة المخاطر.
- استخراج وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات.
- التحكم في الخطر الأخلاقي ومشاكل عدم تماثل المعلومات.
- تسهيل شراء وبيع السلع والخدمات من خلال أنظمة الدفع.

3.2 أهمية النظام المالي

يلعب النظام المالي دورا بالغ الأهمية في الاقتصاديات الحديثة من خلال الوظائف التي يقوم بها اعتمادا على مختلف مؤسساته وأدواته، خاصة إذا اتصف بالكفاءة، حيث أنه يساهم في تحقيق على سبيل الذكر لا الحصر:

- دعم النمو والتنمية الاقتصادية والشاملة من خلال تجميعه للادخارات وتحفيزه للاستثمارات اعتمادا على مختلف أسواقه، مؤسساته وأدواته.
- يساهم في خلق العلاقات المتداخلة بين مختلف القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، نتيجة لروابطه المختلفة مع الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي.
- يعمل على تحويل الاستحقاقات قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل من خلال مختلف أدواته وتقنياته.
- يساهم في التنسيق بين المقرضين والمقترضين من خلال عمليات الوساطة.
- يساهم في تخفيض تكلفة المعاملات من خلال اعتماده على اقتصاديات الحجم.
- يعمل على توفير العديد من الخدمات التي يحتاجها مختلف الأفراد، المؤسسات، الجهات والقطاعات.
- يساهم فيجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر مما يساعد على تحقيق التوازن والفوائض في موازين المدفوعات.

4.2 أنواع الأنظمة المالية

من خلال عملية البحث تم التوصل إلى أنه يمكن التمييز بين أنواع عديدة من الأنظمة المالية، تم تصنيفها من خلال هذه الورقة البحثية إلى فئات اعتمادا على مجموعة من المعايير يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

- **التصنيف على أساس الانتشار الجغرافي والحفاظ على الهوية الشخصية**

لقد تم صنف الأنظمة المالية حسب هذا المعيار إلى:

- **النظام المالي المحلي (الوطني)**

يمكن وصف النظام المالي لبلد أو لإقليم معين على أنه ذلك النظام الذي يعبر عن طرق اتخاذ القرارات المالية وتنفيذها داخل البلد، والتي تحدد بناء على طبيعة العلاقات بين مختلف المتعاملين من أسر، مؤسسات مالية، أسواق مالية وهيئات تنظيمية (Schmidt & Hryckiewicz, 2006)، ما يمكن من تبعية رؤوس الأموال وتوظيفها من أجل رفع القدرة الإنتاجية الوطنية وزيادة نمو الاقتصاد الوطني.

- **النظام المالي العالمي**

يعبر هذا النظام عن مجموعة التفاعلات بين مختلف الوحدات على المستوى العالمي من دول، منظمات دولية حكومية وغير حكومية، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات، وقد برز هذا المصطلح مع بروز ظاهرة العولمة، ولذلك يمكن القول أنه في ظل هذا النظام يتم دمج الهويات لمختلف الوحدات الفاعلة فيه.

- **التصنيف على أساس شرعية النظام**

ونجد حسب هذا التصنيف:

- **النظام المالي التقليدي (الربوي أو الوضعي)**

هو باختصار ذلك النظام الذي لا يأخذ بعين الاعتبار تعاليم الشريعة الإسلامية سواء في مفاهيمه، مبادئه، معاملاته...الخ، مما جعله يعرف أيضا بنظام القيم المحايدة. وهو يقوم على أسعار الفائدة، الوساطة، جدولة الديون، التعامل بالمشتقات المالية، السحب على المكشوف...الخ. مما يعني أنه يقوم أساسا على مبدأ المصلحة الفردية.

- **النظام المالي الإسلامي**

يتفق هذا النظام في شكله أو إطاره العام مع النظام المالي التقليدي، لكنه يختلف عنه في مبادئه وأسلوب التفاعل بين عناصره، حيث أن النظام المالي الإسلامي يعتبر جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على الشريعة الإسلامية التي تعتبر منهج متكامل يشمل جميع نواحي ومجالات الحياة، ولا يمكن الفصل بين أجزائها أو تطبيق أي جزء بمعزل عن قواعد الشريعة الإسلامية.

- **التصنيف على أساس الجهة المرتكز عليها في التمويل**

تقسم الأنظمة المالية حسب هذا التصنيف إلى:

- **الأنظمة المالية المرتكزة على البنوك**

تسود هذه الأنظمة في اقتصاديات الاستدانة، حيث تعتمد بشكل أساسي على النظام البنكي كممول أساسي لمختلف قطاعاتها وأنشطتها.

- **الأنظمة المالية المرتكزة على أسواق المال**

تسود هذه الأنظمة في اقتصاديات السوق، أين يعتبر السوق المالي هو الممول الأساسي لمختلف القطاعات.

- **التصنيف على أساس نمط أو أسلوب التمويل**

يعتبر هذا التصنيف الوجه الآخر لسابقه، ويشمل:

- **الأنظمة المالية القائمة على أسلوب التمويل غير المباشر (الوساطة المالية)**

تخص هذه الأنظمة اقتصاديات الاستدانة، وكانت سائدة خاصة قبل ثمانينات القرن الماضي، وهي أنظمة تعتمد على الوساطة المالية (سيتم التعرف عليها لاحقا)، حيث أن الأنظمة المالية القائمة على هذا الأسلوب تعتمد في جمعها للمدخرات على وسطاء يعرفون ب "الوسطاء الماليين" أو مؤسسات الوساطة المالية.

- **الأنظمة المالية القائمة على أسلوب التمويل المباشر**

تنتشر هذه الأنظمة في اقتصاديات السوق، وبدأت في البروز مع نهاية سبعينات القرن الماضي، وهي أنظمة تعتمد على وساطة السوق، حيث أن هذه الأنظمة تعبر عن العلاقة المباشرة بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي دون تدخل أي وسيط مالي.

3. الوساطة في النظام المالي وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني

تحدد الوساطة في النظام المالي بناء على أسلوب التمويل المعتمد، وعليه يمكن القول أنها تتخذ شكلين أساسيين هما:

1.3 الوساطة في أنظمة التمويل غير المباشر

وتعرف بالوساطة المالية، وساطة الميزانية أو الوساطة التقليدية، وقد لوحظ من خلال عملية البحث أن هناك اختلافات كبيرة بين التعاريف المقدمة لها، والتي من بينها: أنها:" تلك الحالة التي يقوم فيها الوسيط بتجميع ادخارات المقرضين وتقديمها للمقترضين، مع عدم وجود علاقة بين المقرض والمقترض" (مصطفى وبن بوزيان، 2015). كما عرفت على أنها: "طريقة من طرق التمويل الخارجي الذي يتم من خلال الأسواق عن طريق مؤسسات الوساطة المالية سواء كانت نقدية أو غير نقدية، حيث تتولى هذه المؤسسات مهمة جمع الادخارات النقدية من الوحدات ذات الفائض من عائلات ومؤسسات اقتصادية، ثم تقوم بتوزيع ما جمعته من على الوحدات المحتاجة، ويتجلى ذلك من خلال ما تمنحه من قروض للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، والقاعدة هنا أن مؤسسات الوساطة المالية تقوم بإقراض ما اقترضته" (شاهين محمد، 2017). كما أن هناك من عرفها على أنها: "الطريقة التي يتحصل فيها المقترضين على رؤوس الأموال من خلال الوسطاء الماليين خاصة البنوك، حيث أن المقرضين لا يوفرون الأموال مباشرة لمن يحتاجون إليها وإنما يوفرونها للوسطاء الذين يستعملونها في القناة التي يرونها مناسبة بواسطة معايير التسيير التي يعتمدونها كمنحها في شكل قروض أو توظيفها في الأسواق المالية" (العايب وبخاري، 2013). وبناء على هذه التعاريف يمكن القول أن الوساطة المالية في أنظمة التمويل غير المباشرة تشتمل العمليات التي تدخل فيها الأموال التي يجمعها الوسطاء الماليون من أصحاب الفوائض إلى ميزانيتهم في شكل خصوم وتخرج من ميزانيتهم حسب سياستهم في شكل قروض أو توظيفات في الأسواق المالية إلى أصحاب العجز.

1.1.3 الوسطاء الماليون في أنظمة التمويل غير المباشر

هم المؤسسات المالية التي يلجأ إليها أصحاب الفوائض المالية لادخار أو توظيف أموالهم، وأصحاب العجز للحصول على الأموال اللازمة لسد حاجاتهم التمويلية دون أن يرغب أي منهما في الالتقاء بالآخر. وبناء على ذلك فإن الوسيط المالي هو الذي يقف بين الوحدات ذات الفائض المالي من خلال قبول ودائعها أو مدخراتها، ومن ثم يقوم بإعادة توزيعها على الوحدات ذات العجز المالي في شكل قروض أو شراء أصول مالية. وما تجدر الإشارة إليه، أنه بالرغم من قيام كل الوسطاء الماليين بمهمة التوسط بين الوحدات ذات العجز والفائض، إلا أنهم يختلفون في طريقة التوسط نتيجة لاختلاف خصائصهم ووظائفهم، مما بعني اختلاف طرق

خروج ودخول الأموال من وإلى ميزانيتهم في إطار وساطتهم، التي قد تكون وساطة مالية بنكية، أو وساطة مالية غير بنكية.

2.1.3 الوساطة في أنظمة التمويل المباشر

تعرف الوساطة في أنظمة التمويل المباشر أو في الأسواق المالية بوساطة السوق، وهي تعبر عما عرف بظاهرة اللاوساطة، وقد اتفقت أغلب التعاريف المقدمة على أنها أقرب إلى ما يعرف بالسمسرة، حيث هناك من عرفها على أنها: "اتفاق يلزم بمقتضاه الوسيط (السمسار) نظير عمولة معينة يتقاضاها من عميله، إما بالعثور على شخص يرتضي التعاقد مع العميل وإما إقناع شخص معين عن طريق التفاوض بالتعاقد مع هذا العميل" (بغدادي، 2012). وهناك من عرفها بأنها: "السعي في إبرام عقود بيع ورهن وهبة أسهم الشركات، أو الشهادات المؤقتة التي تمثلها، والسندات، وإجراء الصفقات في أية أوراق مالية لحساب الغير أو أية وظائف أخرى يحددها المجلس نظير عمولة" (بن صالح الخميس، 2013). بناء على ما سبق يمكن القول أن الوساطة أو السمسرة في السوق المالي تتم بموجب عقد بين طرف يرغب في بيع أو شراء أوراق مالية وبين جهة تنشط في السوق المالي تتمثل في الوسيط أو السمسار، الذي يلتزم بإتمام الصفقة لصالح البائع أو المشتري أو كلاهما مقابل عمولة متفق عليها، وهي تعبر أساسا عن التمويل شبه المباشر.

3.1.3 الوسطاء في أنظمة التمويل المباشر (في السوق المالي)

بالرغم من أن الأسواق المالية تعتبر الأساس الذي تقوم عليه أنظمة التمويل المباشر من خلال إصدارها للأصول المالية المباشرة في السوق الأولية أو تداول هذه الأصول في السوق الثانوية، إلا أنها قد تجعل هذه الأنظمة بمثابة أنظمة تمويل شبه مباشر، وذلك في حالة لجوء أصحاب الفائض أو أصحاب العجز إلى مساعدة فئة معينة من المتعاملين في هذه الأسواق وهي فئة الوسطاء، التي تحول دون الالتقاء المباشر بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، ما يحول دون تحقيق المفهوم الكامل للتمويل المباشر. وقد قدمت العديد من قوانين الأسواق المالية وهيئاتها تعاريف للوسيط في السوق المالي، وذلك كونها لا تسمح بالتعامل داخل السوق المالي إلا من خلال هذه الفئة، مما يعني أنها تعتمد على أسلوب التمويل شبه المباشر فقط، وبالرغم من أن كل سوق قدمت التعريف الخاص بها إلا أنها تعاريف متقاربة، ومن بينها:

- قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم 24 لسنة 1991 الذي عرف الوسيط بأنه: "كل شخص طبيعي أو معنوي يجاز له من المجلس بممارسة مهنة الوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية " (غولي، 2014).
- كما اعتمدت هيئة الأوراق المالية الأردنية والسورية تعريف الوسيط على أنه: "الشخص الاعتباري الذي يمارس شراء وبيع الأوراق المالية بالعمولة لحساب الغير" (بن صالح الخميس، 2013).
- أما في السوق الجزائري، فيتمثل الوسطاء في: "كل الأفراد أو شركة أسهم حاصلة على اعتماد من لجنة تنظيم عمليات البورصة لممارسة نشاط الوساطة في السوق المالي" (SGBV, 2018).

وبناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن الوسيط في السوق المالي هو كل شخص طبيعي أو اعتباري مرخص له بموجب قانون السوق وأنظمته وتعليماته للقيام بأعمال محددة من شأنها أن تجعله قادر على أن يكون حلقة وصل بين جمهور المستثمرين والجهات المصدرة للأوراق المالية، ويتقاضى عمولة محددة لقاء خدماته. مع الإشارة إلى أنه لا بد من توفر شروط معينة في الوسيط سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

2.3 أهمية وساطة السوق في الاقتصاد الوطني

إن أهمية وساطة السوق بالنسبة للاقتصاد الوطني مرتبطة بمدى قدرتها على المحافظة على الثقة التي تعتبر أساس قيام الأسواق المالية بصورة عامة، والمتحكم الأساسي في قدرتها على أداء وظائفها التي تعتبر من أهم العناصر الداعمة للاقتصاد الوطني، ومن أهمها:

- قدرتها على تشجيع وحشد المدخرات.
- توفيرها لوسائل وأدوات مالية قادرة على تخزين الثروة وزيادتها.
- قدرتها على توفير السيولة بسهولة ويسر.
- تعتبر مصدرا لمنح الائتمان لمختلف المتعاملين في الاقتصاد الوطني.
- تعتبر وسيلة لتنفيذ السياسات الحكومية وعلى رأسها المالية والنقدية.
- تساهم في تحسين وتطوير وسائل الدفع بما يخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام.
- قادرة على التقليل من المخاطر من خلال توفيرها لأدوات وتقنيات من شأنها توزيع المخاطر والتحوط ضدها.

4. وساطة السوق في النظام المالي الجزائري

إن الهدف من التعرض إلى وساطة السوق في النظام المالي الجزائري هو توضيح متى بدأ اعتماده على نظام التمويل غير المباشر، مع توضيح طبيعة الوساطة فيه ومدى مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

1.4 نشأة وساطة السوق في النظام المالي الجزائري

تعود نشأة وساطة السوق في النظام المالي الجزائري إلى فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية الجزائرية، التي جاءت نتيجة للإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988، من خلال القانون رقم 01- 88 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية وتحويلها إلى شركات ذات أسهم من خلال تقسيم رأسمالها الاجتماعي إلى أسهم، وكذا القانون رقم 88-03 المتعلق بإنشاء ثمانية صناديق مساهمة توزع عليها أسهم تلك المؤسسات. من هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة إنشاء سوق لتداول هذه الأوراق، والتي كانت في بدايتها سنة 1990 عبارة عن مؤسسة سميت بشركة القيم المنقولة تؤدي دور يشبه دور البورصة يديرها مجلس إدارة يتكون من ثمانية أعضاء هم ممثلو صناديق المساهمة. ولقد الهدف من إنشائها هو تمكين الاقتصاد الوطني، لاسيما القطاع المالي منه، من مسايرة اقتصاد السوق وإرساء معالمه في الجزائر. إن التأسيس الرسمي للبورصة كان بموجب المرسوم التشريعي 93-10 الصادر في تاريخ 23 ماي 1993، وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997، وأصبحت تعرف بـ "شركة تسيير بورصة القيم"، المعروفة اختصارا بـ SGBV، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 475200000.00 دينار جزائري، وتمثل الشركة إطارا منظما ومضبوطا في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة، بصفتهم الاحترافيين، لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعول بها (SGBV, 2018).

2.4 الوسطاء في عملية البورصة

يعرفون بـ IOB ، وهم عبارة عن أشخاص طبيعيين أو شركات ذات أسهم، معتمدون من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB، خول لهم المرسوم التشريعي السابق مهمة إدارة وتوظيف وتداول القيم المنقولة داخل البورصة لحساب الزبائن، كما يسهرون على ضمان الأداء الجيد للمعاملات المالية وإرشاد المستثمرين، ويوجد حاليا تسع وسطاء في بورصة الجزائر هم البنوك الستة العمومية (CNEP , CPA, BNA, BDL, BEA, BADR) إضافة إلى بنكين خاصين (Banque Société Générale, BNP Paribas El dajazair Algérie، ومؤسسة خاصة Tell Markets spa (COSOB, 2018).

3.4 أقسام السوق المالي الجزائري

تعرف أقسام السوق المالي بالتسعيرة الرسمية، ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): التسعيرة الرسمية للسوق المالي الجزائري

المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، عبر الرابط: http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145 **، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/01/31.**

يتضح من خلال الشكل أن السوق المالي الجزائري مقسم إلى سوق للأسهم (سندات رأس المال)، والذي ينقسم إلى سوق أسهم المؤسسات الكبيرة وسوق أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا سوق للسندات (سندات الدين) والذي ينقسم بدوره إلى سوق لسندات الشركات وسوق لسندات الحكومة.

أما بالنسبة للأوراق المالية المدرجة حاليا في كل قسم من أقسام السوق المالي الجزائري فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): الأوراق المالية المدرجة في مختلف أقسام السوق المالي الجزائري

أقسام السوق المالي	عدد الأوراق المسجلة	معلومات حول الشركات المصدرة
السوق الرئيسية (سوق الأسهم للشركات الكبرى)	05	أسهم مجمع صيدال وهو مؤسسة عمومية تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، تم إدراجها في 17جويلية 1999م.
		مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي وهي مؤسسة عمومية تنشط في قطاع السياحة، تم إدراجها 20 جانفي 2000م.
		أليانس للتأمينات، شركة خاصة تنشط في قطاع التأمينات، تم إدراجها في 07 مارس2011م.
		NCA رويبة وهي شركة خاصة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية. تم إدراجها في 03 جوان2013م
		شركة بيوفارم وهي شركة خاصة تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، تم إدراجها في 06 أفريل 2016م
سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	01	AOM Invest هي الشركة الوحيدة المدرجة في هاته السوق، تم إدراجها سنة 2018.
سوق السندات (سندات الشركات)	00	حاليا ولا سند، لكن سابقا تم تسجيل عدة سندات لعدة شركات.
سوق سندات الخزينة (السندات الحكومية)	حاليا يتم تداول 25 سند تختلف فترات استحقاقها بين 7، 10، 15 سنة، وبمعدلات فائدة تتراوح بين 3% و 5%	يتم إصدار السندات الحكومية من طرف الخزينة العمومية وتحت إشراف بنك الجزائر، تأسست هذه السوق عام 2008.

المصدر:

- **بديسي فهيمة، سرارمة مريم، أثر التحرير المالي على النظام المالي والبنكي الجزائري – إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري – ، مجلة العلوم الانسانية، أم البواقي، العدد الثامن، ص11.**
- **الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/12/31 عبر الرابط:**

.http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145

يتضح من خلال الجدول أن السوق المالي الجزائري هو سوق غير نشط، ولا يتميز بتنوع الأوراق المالية المتداولة، مما يجعله غير قادر على أداء دوره في توفير مختلف الوسائل التمويلية للاقتصاد الوطني من جهة، ولا يمكن اعتباره وسيلة لحشد المدخرات من أجل استثمارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. ولإثبات ذلك يمكن الاعتماد على مؤشرات الأداء بالنسبة للأسواق المالية والتي يمكن توضيح البعض منها في العنصر الموالي.

4.4 مؤشرات أداء السوق المالي

يتفق الاقتصاديون على مجموعة من المعايير لتقدير درجة تقدم ونضج السوق المالي، من بينها (بلغول وعياش، 2017):

- **معيار حجم السوق:** يقاس حجم السوق بمؤشرين هما:

أ. عدد الشركات المدرجة: من المنطقي أن زيادة عدد الشركات المدرجة في البورصة لها دلالة هامة على التطور السريع للسوق المالي.

ب. معدل رأس مال السوقي (معدل الرسملة): عبارة عن القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة مقسمة على الناتج المحلي الإجمالي، ويفترض المحللون الاقتصاديون أن معدل رسملة السوق يرتبط مع القدرة على تعبئة رؤوس الأموال وتنويع المخاطر، كما يدل على نسبة تمويل السوق المالي للاقتصاد الوطني.

- **معيار سيولة السوق:** تعني سيولة السوق، القدرة على شراء وبيع الأوراق المالية المتداولة في السوق الثانوية بسهولة، وتقاس اعتمادا على مؤشرين هما:

أ. معدل قيمة التداول (معدل السيولة): وهو مجموع الأسهم المتداولة في بورصة الأوراق المالية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر التداول المنظم لأسهم الشركات المقيدة كنسبة من الناتج المحلي، أي السيولة التي توفرها البورصة للاقتصاد الوطني، وهو يكمل مؤشر رسملة السوق، إذ أنه بالرغم من أن السوق قد تكون كبيرة إلا أن حجم التداول قد يكون صغيرا، وعليه يستدعي الأمر استخدام المؤشرين معا لغاية الحصول على معلومات سليمة عن سوق الأوراق المالية المحلية.

ب. معدل دوران السهم: هو إجمالي القيمة المتداولة للأسهم مقسوما على رسملة السوق، وهذا المؤشر يستخدم لتقييم نشاط السوق المالي وحركيته، كما أنه يكمل مؤشر رسملة السوق لتوضيح درجة نشاط السوق، إذ يمكن أن يكون هنا كسوق كبيرة ولكنها غير نشطة إذا كانت رسملتها كبيرة ولكن معدل الدوران فيها منخفض.

بعد توضيح أهم المعايير المستخدمة لقياس نمو ونضج الأسواق المالية سنحاول فيما يلي تطبيقها على السوق المالي الجزائري، من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): مؤشرات أداء السوق المالي الجزائري للمدة (1999-2018)

المعيار / السنوات	عدد الشركات المدرجة	رأسمال السوقي 1 (مليار دج)	القيمة المتداولة للأسهم 2 (مليار دج)	معدل دوران السهم 2÷1	حجم الاقتصاد PIB 3 (مليار دج)	معدل السيولة 3÷2	معدل الرسملة (تمويل الاقتصاد) 3÷1
1999	3	19.175	0.042	0.21%	5517.26	0.0008%	0.347%
2000	4	21.495	0.35	1.63%	6206.92	0.005%	0.346%
2001	4	14.720	0.25	1.7%	6206.92	0.004%	0.237%
2002	5	10.990	0.035	0.32%	6436.80	0.0005%	0.17%
2003	5	10.360	0.017	0.16%	7701.18	0.0002%	0.13%
2004	3	10.100	0.008	0.08%	9770.15	0.00008%	0.10%
2005	3	10.400	0.004	0.04%	11839.12	0.00003%	0.09%
2006	6	6.710	0.023	0.34%	13448.33	0.0002%	0.05%
2007	5	6.460	0.014	0.21%	15402.36	0.00009%	0.04%
2008	6	6.500	0.021	0.32%	19655.08	0.0001%	0.03%
2009	7	6.550	0.013	0.2%	15747.05	0.00008%	0.041%
2010	7	7.900	0.011	0.14%	18505.66	0.00005%	0.042%
2011	7	14.968	0.19	1.27%	22988.40	0.0008%	0.07%
2012	5	13.029	0.04	0.31%	24022.878	0.0002%	0.05%

0.06%	0.0002%	24022.87	0.36%	0.05	13.820	6	**2013**
0.06%	0.0002%	24482.64	0.27%	0.04	14.793	6	**2014**
0.08%	0.006%	18850.48	8.10%	1.25	15.429	5	**2015**
0.25%	0.005%	17930.95	1.77%	0.81	45.778	5	**2016**
0.20%	0.0015%	20127.511	%0.74	0.302	40.587	5	**2017**
/	/	/	%0.47	0.206	43.935	6	**2018**

المصدر:

- **بديسي، فهيمة، سرارمة، مريم. (2017). أثر التحرير المالي على النظام المالي والبنكي الجزائري – إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، ص11.**
- **الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/12/31 عبر الرابط:**

.http://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc

- **الموقع الرسمي للبنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/12/31 عبر الرابط:**

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ&year_high_desc=false

ما تجدر الإشارة إليه أنه قد تم احتساب كل القيم بما فيها إجمالي الناتج الداخلي PIB بالأسعار الحالية أو الجارية والتي تأخذ بعين الاعتبار مستوى التضخم. ويلاحظ من خلال الجدول أن أغلب مؤشرات أداء السوق المالي الجزائري منخفضة سواء بالنسبة للمؤشرات التي تقيس حجمه أو تلك التي تقيس سيولته.

بالنسبة لحجم السوق نجد أن عدد الشركات المدرجة في البورصة قليل جدا، إذ لم يتجاوز عددها 7 شركات منذ نشأتها، ولا يقل الوضع سوءا بالنسبة لرأسمال السوق (قيمة الأسهم مضروب في عدد الأسهم)، فبالرغم من أن معدل نموه موجب منذ 2010 إلى غاية 2016 إلا انه يبقى ضعيف جدا، حيث لم تتجاوز رسملة بورصة الجزائر 45.778 مليار دينار. كما يمكن ملاحظة أن حجم السوق المالي بالنسبة لحجم الاقتصاد صغيرا جدا (نسبة تمويل الاقتصاد)، حيث أن معدل الرسملة يبدو هامشي إذ أنه لم يتجاوز 0.4 % منذ نشأته، وهذا ما يعكس ضعف حجم السوق المالي الجزائري وقلّة تمويله لقطاعات الاقتصاد الوطني وعجزه على تعبئة الادخار وزيادة الاستثمارات.

أما بالنسبة لسيولة السوق فيلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتداولة للأسهم ضعيفة جدا (منذ نشأة السوق) مما أدى إلى ضعف سيولة السوق بالنسبة لحجم الاقتصاد، حيث أن معدلات السيولة لم تتجاوز 0.005% وهو ما يعكس الركود الكبير الذي يسود السوق المالي الجزائري، وقصوره في تجسيد مصدر للتمويل المباشر للاقتصاد الوطني عوض التمويل البنكي، كما أن معدل دوران السهم جد منخفض حيث لم يتجاوز 1.77% من إجمالي القيمة السوقية كأقصى حد سنة 2016.

5. الخاتمة

في إطار محاولة الجزائر القيام بالإصلاحات الاقتصادية والمالية، قامت بإنشاء سوق مالي لتمكين النظام المالي الجزائري من مسايرة التطورات التي يفرضها اقتصاد السوق، بهدف دعم الاقتصاد الوطني. إلا أنه ومن خلال تحليل مؤشرات أداء السوق المالي الجزائري تم التوصل إلى أنها لم تتمكن من أداء الدور الذي أنشئت من أجله، كما أنها حالت دون أن تتمكن وساطة السوق من أداء مهامها، وقد أرجع الباحثون ذلك إلى جملة من المعوقات التي تواجهها السوق المالية في الجزائر، والتي من أبرزها:

- **معوقات اقتصادية:**

تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي بشكل عام ويمكن توضيح أهما فيما يلي:

- سيطرة القطاع العام وتهميش مبادرات القطاع.
- طغيان الاقتصاد غير المنظم الذي يحول دون توجه المتعاملين للسوق المنظمة.
- انخفاض معدلات الادخار نتيجة لضعف الدخل الفردي.

- ضعف الجهاز الإنتاجي والاستثماري، كما أن أغلب المؤسسات الخاصة مكونة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامن، ليس لدى ملاكها استعداد لفتح رأس مالها للغير، فالحاجة للتمويل تنشا عن قيام الاستثمارات وأمام ضعف الاستثمارات حتما سيعيق توجه هذه المؤسسات إلى البورصة.

- **معوقات إجتماعية، ثقافية، دينية:**

لا تقل هذه المعوقات خطورة عن المعوقات الاقتصادية، وأهمها انعدام الثقافة البورصية لرجال الأعمال وضعف ثقتهم في بورصة الجزائر والنظرة السلبية لها على أنها جهاز إداري عمومي تشوبه البيروقراطية وسوء التسيير، إضافة إلى انعدام ثقافة الاستثمار المالي لدى الأفراد الجزائريين وتفضيلهم للسيولة والأصول الملموسة، وكذا عزوفهم عن المخاطرة، وهناك مشكلة أخرى من الناحية الدينية حيث يحرص المستثمرون في المجتمع الجزائري المسلم على المعاملات الحلال والبعيدة عن الربا والشبهات.

- **معوقات تنظيمية خاصة ببورصة الجزائر:**

رغم جهود عصرنة السوق المالي غير انه لا يزال متأخر، وكتنظيم إداري فإن الوسطاء في البورصة اغلبهم بنوك عمومية، كما أن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة أيضا تتكون من هيئات عمومية، وكذا غياب الهيئات المنشطة للسوق المالي من صناديق الاستثمار وغيرها، كل هذا يحول دون الكفاءة في جذب مختلف أنواع المستثمرين.

بناء على ما تم التوصل إليه، وفي سبيل تذليل المعوقات السالف ذكرها، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات من خلال هذه الورقة البحثية نوجزها كما يلي:

- ✓ ضرورة محاربة الاقتصاد الموازي، وهو أكبر تحدي تواجهه الدولة الجزائرية، بما يتضمنه من إصلاحات، وكذا تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنظيم وتسيير النشاط الإقتصادي، مما يسمح باندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المالي المنظم.
- ✓ الاهتمام بالإعلام الاقتصادي والتعريف بمزايا التمويل والاستثمار في البورصة.
- ✓ السعي لنشر وتطوير الوعي والثقافة المالية عامة والثقافة البورصية خاصة، عن طريق التوجه إلى إستراتيجيات التربية المالية.
- ✓ تيسير شروط انضمام إلى البورصة بما يتلاءم مع واقع ببيئة الأعمال في الجزائر.
- ✓ العمل على تحليل السلوك المالي للجزائريين للتمكن من الحصول على نتائج تساعد على التنبؤ بمستقبل السوق المالي وترشد إلى تطويره، وإلى ما ينبغي التركيز عليه لهذا الغرض.
- ✓ الاهتمام أكثر بالمالية الإسلامية كبديل تمويلي حديث، وتطوير العمل بأدواتها لضمان عدم إحجام أصحاب الشركات عن دخول البورصة لاعتبارات دينية.

نشير هنا، إلى أن الحلول المقترحة تبقى قابلة للتطبيق على المدى الطويل.

قائمة المراجع

بديسي، فهيمة، سرارمة، مريم. (2017). أثر التحرير المالي على النظام المالي والبنكي الجزائري - إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، 11-28.

بلغول، ليلى، عياش، زبير. (2017). تحديات السوق المالي الجزائري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة.

بن صالح الخميس، أحمد بن عبد الله. (2013). منازعات الوسيط والمستثمر في تداول الأوراق المالية- دراسة فقهية قانونية مقارنة، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

بغدادي، خالد عبد العزيز. (2012). تداول الأسهم والقيود الواردة عليها - دراسة مقارنة، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

قدي، عبد المجيد. (2003). المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد، محمد عبد الله شاهين. (2017). سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، مصر: دار حميثر للنشر.

مصطفى، عبد اللطيف مصطفى، بن بوزيان، محمد. (2015). أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، بيروت- لبنان: مكتبة حسن المصرية.

المغربي، محمد فاتح. (2018). النقود والبنوك، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

العايب، وليد، بخاري، لحلو. (2013). اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، بيروت- لبنان: مكتبة حسن العصرية.

غولي، رائد أحمد خليل القرة. (2014). عقد الوساطة التجارية، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية.

Handbook of the Economics of Finance. [Available online]. Retrieved June 30, 2018 from Financial Stability, IMFS Working Paper Series, No. 4. [Available online].
Retrieved July 15, 2018 from https://www.econstor.eu/bitstream/10419/97758/1/IMFS_WP_04.pdf .

Bourse D'Alger. (2018). http://www.sgbv.dz/
Tufano, Peter .(2002) .Financial Innovation, the http://www.people.hbs.edu/ptufano/fininnov_tufano_june2002.pdf

Schmidt, Reinhard H.; Hryckiewicz, Aneta. (2006). Financial systems - importance, differences and Convergence, Institute for Monetary and

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

مكانة البنوك الأجنبية في النظام البنكي الجزائري

The Status of Foreign Banks in Algerian Banking System ★

د. قاسمي سعاد (✉) *
* جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة – الجزائر.

D.A.C ©

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
البنوك الأجنبية
النظام البنكي الجزائري
التحرير المالي
البنوك الأجنبية في الجزائر
اقتصاد السوق

الملخص

سمح قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري من حيث طبيعة البنوك المكونة له وهذا بفتحه المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار به فأصبح يضم إلى جانب البنوك العمومية بنوكا أجنبية. تحاول الورقة البحثية تسليط الضوء على مكانة البنوك الأجنبية في النظام البنكي الجزائري، وذلك من خلال تقييم الدور الذي تضـــطلع به هذه البنوك في مجالات التعامل البنكي ومقارنته بالدور الذي تقوم به البنوك الوطنية. وقد اتضـــح من خلال هذه الدراســـة أن للبنوك الأجنبية في الوقت الحالي دور مهم في النظام البنكي الجزائري وهي الآن تشـــهد تطورا متزايدا ومســـتمرا في انتشـــارها في الســـوق المصـــرفية الجزائرية، وذلك بعد مرورها بمرحلة أداء محتشـم في السـابق. وجاء هذا بعد رفع التجميد عن القروض الاســتهلاكية بالنســبة للمنتجات الوطنية، خاصــة وأن البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر تعتمد بصفة كلية في قروضها على تمويل المشاريع الاستهلاكية، والتي تصنف ضمن الاستثمارات الآنية، وهذا خلق نوع من المنافسة بينها وبين البنوك العمومية.

ARTICLE INFO

Keywords :
Foreign banks
Algerian banking system
Financial liberalization
Foreign banks in Algeria
Market economy

JEL Classification :
G 21
G 24
E 58

ABSTRACT

The law on money and credit issued in 1990 led to structural changes in Algerian banking system. This law gave permission to foreign banks to operate in Algeria for the first time. The paper attempts to shed some light on the status of foreign banks in the Algerian banking system. This could be done by evaluating the role played by these banks in terms of banking transactions and comparing this with the role played by public banks. The main finding of this study is that foreign banks plays recently a crucial role in the Algerian banking system, after witnessing a period of weak performance in the past decades, especially after the removal of restrictions on credits devoted to consumption of local products. This policy allowed private banks to compete public banks in the local market.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail address:** souadguesmi98@yahoo.com (GUESMI Souad) *.
⌛ **Article history:**
Received 19 December 2018 ; Received in revised 10 August 2019 ; Accepted 11 August 2019 ; Published 16 September 2019.
✍ **Please cite this article as:** Guesmi, S. (2019). The Status of Foreign Banks in Algerian Banking System. *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 40 – 46.
قاسمي سعاد. (2019). مكانة البنوك الأجنبية في النظام البنكي الجزائري. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 40 – 46.
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمة

في بداية التسعينيات من القرن الماضي، تبنت الجزائر سياسة التحرير الاقتصادي والمالي حيث قامت بعدة إصلاحات هيكلية أهمها تلك المتعلقة بالقطاع المصرفي الجزائري كآلية لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية والتوجه بلا رجعة إلى اقتصاد السوق.

تمثلت سياسة التحرير المالي التي مست النظام المصرفي الجزائري في تحرير أسعار الفائدة، رفع القيود على الائتمان، رفع القيود على الملكية، تسهيل الولوج إلى السوق المالي الجزائري وخصخصة البنوك. ومع ظهور التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري – وفقاً لما جاء به قانون النقد والقرض (90/10) سنة 1990– فُتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية، فأصبحت عدة بنوك أجنبية وبنوك مختلطة تعمل داخل الجزائر. وتطورت هذه البنوك بين تزايد وتراجع من حيث العدد؛ فتارة تقوم الدولة بتقديم ترخيص لتأسيس بنك جديد وتارة أخرى تقرر سحب الاعتماد من بنك آخر.

في هذه الورقة البحثية سيتم التطرق إلى تطور البنوك الأجنبية في الجزائر بما فيها البنوك الخاصة برأس مال محلي، كما سيتم تسليط الضوء على حجم ومكانة هذه البنوك في النظام البنكي الجزائري، وذلك للإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية المتمثلة في السؤال التالي: **أي دور تلعبه البنوك الأجنبية في النظام البنكي الجزائري في ظل سياسة التحرير المالي؟**

2. النظرة الجديدة للنظام المصرفي وإصلاح عام 1990

لقد سبق إصلاح سنة 1990 تغييرات أدخلت على النظام المالي الجزائري تمثلت في إصلاحات السبعينيات وبداية الثمانينيات، وأظهرت هذه الأخيرة محدوديتها حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما دفع السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية، وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم (90/10) المؤرخ في 14 أفريل 1990.

1.2 قانون القرض والنقد (90/10)

يعتبر القانون رقم (90/10) الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصًا تشريعياً يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي في الجزائر، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات (لعشب، 2000).

رغم أنه تواجد في ظروف صعبة نوعا ما، إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء هذا القانون ليحرر تماماً البنوك التجارية من قيودها الإدارية، ويركز السلطة في يد البنك الجزائري أو مجلس النقد والقرض، وفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة تحديدًا، وأن الجزائر متوجهة فعلياً نحو اقتصاد السوق. هذا الأخير الذي أرغم الجزائر على القيام بإصلاح جذري في جهازها المصرفي من الناحية الإدارية.

وأهم ما جاء به قانون النقد والقرض من تعليمات ما يلي: (بلعزوز وكتوش، 2004)

- إلغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرسخة في ظل التخطيط المركزي.
- وضع حد نهائي لكل تدخل إداري في القطاع البنكي.
- عدم التمييز في منح القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- استعادة البنوك والمؤسسات لوظائفها التقليدية تلك المتمثلة في منح القروض التي كانت محتكرة من قبل الخزينة العمومية.
- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى من المشاريع.
- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- ترقية الاستثمار الأجنبي وتشجيعه.

2.2 هيكل النظام المالي في ضوء قانون النقد والقرض

لقد أدخل هذا القانون تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري، سواءً كان الأمر يتعلق بهيكل البنك المركزي والسلطة العمومية أو هياكل البنوك الأخرى، بحيث تمّ السماح للبنوك الأجنبية بأن تقيم أعمالاً لها في الجزائر، كما تمّ السماح بإنشاء بنوك خاصة:

- **مجلس النقد والقرض:** يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من أهم العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له.
- **بنك الجزائر:** يعرف هذا القانون بنك الجزائر على أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجراً، كما تعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة. وهو لا يخضع إلى التسجيل في السجل التجاري ولا القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية

الاقتصادية، ويسير بنك الجزائر من قبل جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض.

- **البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:** حسب قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، كما يشترط عند كل افتتاح الحصول على ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض، ويتجسد ذلك في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، ويجب على هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن يكون رأس مالها يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، وهو محدد من طرف الأمر رقم (90/10) المؤرخ في 4 جويلية 1990 المتعلق برأس المالي الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

وقد حدد الأمر رقم (93/01) المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية، أو إقامة فرع البنوك ومؤسسات مالية أجنبية تحت شروط نذكر منها:

- تحديد برنامج النشاط.
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

3.2 أثر الإصلاحات على هيكل النظام البنكي الجزائري

إن التعديلات المهمة التي أدخلت على النظام البنكي الجزائري قد غيّرت هيكل هذا الأخير وخاصة بعد القانون (90/10) المتعلق بالنقد والقرض، فإلى جانب البنوك العمومية التي كانت موجودة ظهرت هناك بنوك خاصة، منها ما هو برأسمال محلي – وهي بنوك خاصة محلية، ومنها ما هو برأسمال أجنبي –وهي بنوك خاصة أجنبية، وتتمثل في فروع البنوك الأجنبية. هذا بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة عمومية وخاصة. حيث ينشط في الجزائر عشرون بنكاً وعشر مؤسسات مالية، من بينها خمس مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي وفقاً لمعطيات بنك الجزائر. وأفادت القائمة التي أعدها بنك الجزائر مؤخرًا إلى تعدد البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر إلى غاية ديسمبر 2017، بأن الجزائر علاوة على بنوك العمومية الست المتواجدة منذ ستينيات القرن الماضي، تضم أربعة عشر بنكاً برؤوس أموال أجنبية من بينها بنك واحد برؤوس أموال مختلطة (بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017 الصادر في جويلية 2018).

1.3.2 القطاع البنكي العمومي

يتكون هذا القطاع من ستة بنوك وتوفر ما نسبته (90%) من الموارد للاقتصاد الوطني (بوسنة، 2011)، وهذه البنوك ممثلة بحوالي 1145 وكالة عبر كامل التراب الوطني حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر في جويلية 2018. بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة تبلغ خمس مؤسسات. وفيما يلي جدول يوضح أهم هذه البنوك وطبيعة نشاطها:

الجدول (01): البنوك العمومية بالجزائر

البنك	النشاط الرئيسي
بنك الجزائر الخارجي *BEA*	تمويل المؤسسات الكبرى والنشاط البترولي
البنك الوطني الجزائري *BNA*	سوق المؤسسات الكيرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بنك الفلاحة *BADR*	القطاع الريفي القرض الفلاحي تجهيز المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط *CNEP*	تمويل العقارات ومعظم زبائنه من الخواص والأفراد
بنك التنمية المحلية BDL	بنك عام زبائنه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأفراد وحرفيين وتجار
القرض الشعبي الجزائري *CPA*	بنك عام زبائنه مؤسسات وأفراد خواص

Source: QCGAO Building Financial System for the Poor, Rapport Final, Bancarisation de masse en Algérie: Opportunités et défies, Juin 2006, P 18.

2.3.2 القطاع البنكي الخاص برأسمال أجنبي

يتكون هذا القطاع من (14) بنك أغلبها فروع لبنوك دولية كبيرة، أغلب عملائها من ذوي الدخل المرتفع والمؤسسات (بوسنة، 2011). فقد تعززت شبكة المصارف الخاصة حيث انتقلت من 152 وكالة في 2006 إلى 364 وكالة في 2017 (355 في 2016)، وفيما يلي أهم هذه البنوك الأجنبية ومجال نشاطها:

الجدول (02): البنوك الخاصة الأجنبية بالجزائر

اسم البنك	النشاط الرئيسي للبنك
بنك البركة الجزائر	نشاط إسلامي قروض غير ربوية.
الشركة البنكية العربية	زبائنه مؤسسات ذات مستوى عالي.
NATIXIS BANC	زبائنه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسعى إلى تطوير نشاطات التجزئة والقرض العقاري.
المؤسسة العربية	بنك شامل تمويل المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وما يلاحظ هو انتشاره بشكل سريع.
CITY BANK	تمويل المؤسسات ذات المستوى العالي وقطاع المحروقات.
ARAB BANK	فرع بنكي عملاؤه من المؤسسات ذات المستوى العالي.
BNP PARIBA	بنك شامل وسجل توسع كبير.
TRUST BANK ALGERIA	زبائنه من المؤسسات ذات المستوى العالي.
بنك الخليج الجزائر	زبائنه من المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.
HORSING BANK OF TRADE AND FINANCE HBTF	زبائنه من المؤسسات والأفراد.

Source: OGCP, op.cit, P 18.

بالإضافة إلى البنوك الأربعة التي قدم لها الاعتماد فيما بعد وهي:

- فرانس بنك– الجزائر.
- بنك القرض الفلاحي التعاضدي الجزائر.
- HSBS – الجزائر/ فرع بنك.
- بنك السلام – الجزائر.

في هذا الإطار، تسـيطر البنوك العمومية على أكثر من 1145 وكالة، وهذا يشكل نسبة استحواذ على القنوات البنكية تقدر بنسبة 76 % من مجموع الوكالات والفروع المنتشرة عبر التراب الوطني، في حين يبلغ عدد وكالات البنوك الخاصة 364 بنسبة 24% من مجموع الوكالات والفروع المنتشرة عبر التراب الوطني.

الجدول (03): تطور نسبة الاستحواذ على القنوات البنكية

السنة	1997		1998		1999		2000		2001		2011		2017	
البنك	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
البنوك العمومية	1037	99	1046	98.8	1046	98.8	1066	95.5	1072	94.9	1100	89	1145	76
البنوك الخاصة	5	1	12	1.2	15	1.4	50	4.5	57	5.1	239	18	364	24
المجموع	1042	100	1058	100	1061	100	1114	100	1129	100	1379	100	1509	100

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال عدة مصادر.

في ذات السياق، يلاحظ أن البنوك الخاصة تمثلت كليا في البنوك الخاصة برأسمال أجنبي، وفقا لقائمة البنوك التي أعلن عنها بنك الجزائر في **2018**، وهذا بعد سحب الاعتماد من البنوك الخاصة المحلية برأسمال وطني والتي تمّ تأسيسها من **1998** إلى غاية **2003** مثل: "بنك الخليفة"، "البنك التجاري والصناعي الجزائري" وذلك لعدة أسباب منها عدم احترام السياسة النقدية مع إهمال مراعاة الأهداف الاقتصادية، بالإضافة إلى توسعها بشكل غير عادي مع عدم التحكم في عمليات التنظيم والتسيير.

وفيما يلي سنلقي الضوء على كل المؤسسات البنكية التي برزت بعد إصلاح 1990، بما فيها البنوك الخاص برأسمال محلي:

3. المؤسسات البنكية التي برزت بعد إصلاح 1990

تتمثل البنوك التي ظهرت في الجزائر بعد إصـــلاح 1990 فيما يلي:

- **بنك البركة**

تم تأسيس بنك البركة في 06 ديسمبر 1990 منذ أشهر فقط بعد صدور قانون النقد والقرض، وهذا البنك هو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية؛ يُمثل الجانب الجزائري "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، بينما يُمثل الجانب السعودي "بنك البركة الدولي" والذي يُعد مقره في جدة. وتمّ توزيع حصص رأس المال بشكل يعطي للجانب الجزائري نسبة 51% بينما تعود ملكية 49% من رأس المال للجانب السعودي. وبنك البركة هو عبارة عن بنك تجاري وتخضع النشاطات البنكية التي يقوم بها على قواعد الشريعة الإسلامية، وتطورت أعمال هذا البنك الذي يقع مقره بالجزائر العاصمة تطورا محسوسا في مجال التمويل غير الربوي.

- **البنك الاتحادي**

الاتحادي هو عبارة عن بنك خاص تأســـس في 07 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية، وتمركزت أعمال هذا البنك في أداء نشـــاطات متنوعة وتمحور هذه النشـــاطات على وجه الخصـوص في جمع الادخار، تمويل العمليات الدولية والمسـاهمة في رؤوس الأموال الموجودة أو المسـاهمة في إنشـاء رؤوس أموال جديدة.

- **بنك القرض الفلاحي التعاضدي الجزائري**

منح مجلس النقد والقرض في اجتماعه المنعقد في 28 جوان 1997 رخصة بإنشاء شركة متخصصة في القروض الآجلة، رأس مالها الاجتماعي 200 مليون دينار، وتتخصـص هذه الشـركة في تمويل تجهيز القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري.

- **البنك التجاري والصناعي الجزائري**

سنة 1997 تم منح الرخصة بتأسيس البنك برأسمال يقدر بـ 500 مليون دينار، وقدم هذا البنك العمليات المالية الخاصة بالبنوك التجارية، حيث كان هذا البنك بنكاً خاصاً بأموال محلية سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم (08-2003) بعد إخلاله بقواعد العمل المصرفي.

- **سيتي بنك**

هو أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف، وتحصل على الاعتماد في ماي 1998 من مجلس النقد والقرض برأسمال قدره 1.2 مليار دينار جزائري، مقره بالأوراس.

- **الشركة البنكية العربية**

تحصلت على الاعتماد في 17 نوفمبر 1997، مقرها في البحرين، ويقدر رأسمالها بـ(20 مليون دولار).

- **الشركة العامة الفرنسية**

وفتحت فرعاً في الجزائر في 15 أفريل 1998 برأسمال قدره 50 مليون دينار جزائري، تتكفل هذه الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية.

- **البنك العربي الأردني**

يقع في عمان رأسماله قدر بـ 50 مليون دينار جزائري.

- **بنك ناتكسيس الأمانة**

يقدر رأسماله بـ 500 مليون دج، ولقد جاء نتيجة دمج ما بين القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجي، أسس سنة 2000.

- **البنك القطري (ريان بنك)**

أنشئ من طرف مجموعة الفيصل رأسماله يقدر بـ 30 مليون دولار.

- **بنك الخليفة**

تحصل على ترخيص في 25 مارس 1998 برأسمال قدر بـ 8.6 مليون دولار بمساهمة تسع مساهمين محليين، كان له 120 وكالة موزعة على التراب الوطني. سُحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية بتاريخ 29 ماي 2003.

- **منى بنك**

وهو عبارة عن بنك تجاري تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض في 08 أوت 1998 برأس مال قدره 620 مليون دج، وهو يقوم بجميع العمليات المصرفية.

- **البنك الدولي الجزائري**

تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض برأسمال مختلط وطني أجنبي.

- **البنك العام المتوسط**

تأسس في جوان 1998 برأسمال قدره مليار دج.

- **بنك الخليج-الجزائر (AGB)**

يعتبر من أحدث البنوك الخاصة ذو رأسمال أجنبي في الجزائر، أسس سنة 2004 برأسمال قدر بـ 1600 مليون د.ج.

- **بنك الإسكان للتجارة والتمويل (Housing Bank)**

أسس حديثاً برأسمال اجتماعي قدر بـ 2400 مليون د.ج.

- **تراست بنك- الجزائر**

حصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض سنة 2003 برأسمال قدر بـ 750 مليون د.ج، ويقوم بجميع العمليات المصرفية.

4. دور البنوك الأجنبية في النظام البنكي الجزائري

فيما يلي سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات التي توضح حصة البنوك الأجنبية من العمليات البنكية ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني:

1.4 حصة البنوك الأجنبية من القروض المقدمة

لم تتجاوز حصة البنوك الاجنبية من القروض المقدمة 10% إلى غاية 2008، فقد عرفت نسبة القروض الأجنبية نموا بطيئاً في السنوات الأولى، وقد يعود السبب إلى قلة الوكالات والفروع للبنوك الأجنبية المنتشرة عبر تراب الوطني والتي لم تتجاوز السبعين وكالة في سنة 2007. في حين عرفت هذه القروض الأجنبية تطور نهاية سنة 2009 لتبلغ نسبة 13.2% و14.3% في سنة 2010 و 2011 على التوالي، هذا تزامنا مع زيادة عدد الوكالات التي وصلت إلى 364 في سنة 2017:

الجدول رقم (04): حصة البنوك الخاصة الأجنبية من إجمالي القروض المقدمة (%)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة القرض	7.1	7.4	9.3	7.55	5.4	12.1	13.2	14.3	13.3	13.5	12.2	12.5	12.4	12.3

المصدر: بنك الجزائر 2018.

2.4 حصة البنوك الأجنبية من الودائع

من حيث نسبة الودائع المجمعة من طرف البنوك الأجنبية فلم تتعد 8% مع نهاية سنة 2008 لتسجل ارتفاعاً في 2009 بلغ 10% ثم تواصل في النمو في السنوات اللاحقة لكن هذا النمو كان بصورة متباطئة حيث لم تتعد نسبة استحواذ البنوك الأجنبية على الودائع نسبة 14.5 %.

الجدول رقم (05): حصة البنوك الخاصة الأجنبية من إجمالي الموارد الممنوحة (%)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الودائع	6.5	6.7	7.1	6.9	7.8	10	10.2	10.9	12.9	13.4	12.3	11.7	12.9	14.2

المصدر: بنك الجزائر 2018.

3.4 مؤشرات الاستقرار المالي

يلاحظ من خلال الجدول (6) أن نسبة القروض المتعثرة التي تؤدي إلى اختلال الاستقرار المالي للبنك قد بلغت نسب منخفضة لم تتعد 11.5% من مجموع القروض. كما أكد تقرير محافظ البنك الجزائر أن البنوك الخاصة في الجزائر حققت ربحا صافيا عام 2009 وصل إلى 240 مليون أورو. وحسب متابعين، فإن هناك عوامل عديدة أدت إلى هذا النمو الضخم لأرباح البنوك الخاصة والأجنبية في الجزائر، ترتبط أساساً بارتفاع حجم الواردات الجزائرية والتي وصلت إلى 40 مليار دولار، خصوصاً بعد إقرار قانون المالية 2009 لقروض التوثيق في عمليات الاستيراد، حيث أصبحت هذه البنوك بمثابة الوسيط في عمليات الاستيراد بشكل جعلها تحصد المليارات من العملية دون تقديم خدمات معقدة وبدون أخطار أيضا، وساهم تركيز هذه الفروع البنكية على النشاط في قطاع التجارة الخارجية في حصد هذه الأرباح:

الجدول رقم (06): مؤشرات الاستقرار المالي لدى البنوك الأجنبية

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض المتعثرة	8.8	11.5	3.9	3.8	4.1	4.0	5.2	4.8	5.1	8.7	8.2	7.9
العائد على رأس المال	23.4	28.0	25.6	26.3	20.3	21.4	24.8	21.6	19.6	16.3	15.2	14.7

المصدر: صندوق النقد الدولي 2018.

5. الخاتمة

إن أهم ما ميز سنوات فترة التسعينيات إلى غاية الآن هو تحول الاقتصاد الوطني من الاقتصاد المخطط إدارياً إلى نظام اقتصاد السوق، مما يعني تعامل الاقتصاد الوطني بآليات الاقتصاد الحر والمنافسة في جميع القطاعات ومنها القطاع البنكي، حيث تطورت مكانة البنوك الأجنبية وزاد حجمها في النظام البنكي الجزائري؛ فالبنوك الأجنبية المعتمدة بالجزائر تُعد الأكثر تحصيلا للأرباح في العالم، وهذا ما تؤكده دراسات الخبراء المختصين في المجال المالي حيث ثبت أن عامل الربح مضمون بنسبة كبيرة في الجزائر وهو ما يفند كل الادعاءات حول وجود معوقات استثمارية في الجزائر.

فيما يخص البنوك الخاصة المحلية، لم تنجح التجربة كثيراً في الجزائر تحديداً مع بداية فضيحة "الخليفة بنك" و"البنك الصناعي التجاري" اللذان لم يحترما القوانين في ظل ضعف رقابة وضبط العمليات المصرفية وتنظيم السوق المالي من طرف الهيئات، مما أدى إلى إصدار الأمر (03-11) الذي مكن مجلس النقد من نزع الاعتماد من بنوك خاصة، وهو ما يؤشر، من ناحية أخرى، على ارتفاع درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي تفادياً لوقوع مشاكل من هذا القبيل.

قائمة المراجع

التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

بلغرور بن علي وكتوش عاشور، دراسة تقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، 2004.

بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: حالة البنوك الفرنسية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2014.

جريدة الشروق، 2013/11/05.

جريدة النهار، 2012/3/28.

قانون رقم (90-10) الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 18، بتاريخ 14أفريل 1990.

لعشب محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, 2018, www.kpng.dz.

Les Rapport du Fond Monétaire International.

Mohamed Cherif Iman, les trois phases de développement du système bancaire et monétaire algérien, Alger, 2011.

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832

دور مبادئ حوكمة المؤسسات في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الرياضية " دراسة ميدانية بمديرية الشبيبة والرياضة بولاية أم البواقي "

The role of corporate governance principales in activating information and communications technology in sport institutions: A field study conducted at the directorate of Youth and Sports in Oum El Bouaghi state ★

د. توايتية الطاهر (✉) * د. مالك رضا (✉) ** د. بوطورة كمال (✉) ***
* ** جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي – الجزائر. *** جامعة العربي التبسي، تبسة – الجزائر.

D.A.C ©

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
الحوكمة
تكنولوجيا المعلومات والاتصال
المؤسسات الرياضية
المساءلة، المشاركة
الإفصاح والشفافية
مديرية الشبيبة والرياضة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام حوكمة المؤسسات ومبادئها، ومدى التزام المؤسسات الرياضية بتطبيق هذه المبادئ؛ حيث أصبح تطبيق الحوكمة ضرورة ملحة خاصة في ظل ما تشهده المؤسسات الرياضية من تحولات كبيرة ومتسارعة شملت كل مجالاتها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 32 مفردة من موظفي وعمال مديرية الشبيبة والرياضة بولاية أم البواقي البالغ عددهم52 مفردة، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبيان تضمن المحور الأول المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، والمحور الثاني يمثل مبادئ الحوكمة، والمحور الثالث احتوى على عبارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفق مقياس ليكرت الخماسي، ولاختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على العديد من الأساليب الاحصائية كمعاملات الانحدار البسيط ومعامل الفاكرونباخ لقياس ثبات اداة الدراسة، وقد خلصت هذه الدراسة الى أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن المؤسسة الرياضية محل الدراسة لا تهتم بجميع بمبادئ الحوكمة في تسييرها الإداري باستثناء مبدأي المساءلة، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

ARTICLE INFO

Keywords :
Governance
Information and communication technology
Sports institution
Accountability, Participation, Disclosure and transparency
Directorate of Youth and Sports

JEL Classification :
H 11
H 75

ABSTRACT

The purpose of this study is to identify the governance system and its principles, And the extent of commitment in sports institutions to applying their principles. Where the application of governance has become an urgent necessity, Especially in the light of what is witnessed by the sports institutions of large and rapid transformations, Including all areas, To achieve the objectives of the study, a random sample of 32 members of the 52 employees of the Youth and Sports Directorate in Oum El Bouaghi was selected. In this study, we rely on the questionnaire tool, the first axis includes the demographic variables of the study sample, and the second axis represents the principles of governance. The third axis contained the terms of information and communication technology, according to the Likert scale, In order to test the hypotheses of the study, many statistical methods such as simple regression coefficients and alpha cronbakh's coefficient were used to measure the stability of the study instrument. This study concluded that the respondents considered that the sports institution in question does not care about all the principles of governance in its administrative management except the principles of accountability and the responsibilities of the Board of Directors.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail addresses:** tahar0082@yahoo.fr (TOUAITIA Tahar) * ; malek1972@gmail.com (MALEK Ridha) ** ; kamelboutora@gmail.com (BOUTORA Kamel) ***.

⌛ **Article history:**
Received 26 February 2019 ; Received in revised 02 August 2019 ; Accepted 07 August 2019 ; Published 16 September 2019.

Please cite this article as: Touaitia, T., Malek, R., & Boutora, K. (2019). The role of corporate governance principales in activating information and communications technology in sport institutions: A field study conducted at the directorate of Youth and Sports in Oum El Bouaghi state. *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 47 – 67.

توايتية الطاهر، مالك رضا، بوطورة كمال. (2019). دور مبادئ حوكمة المؤسسات في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الرياضية " دراسة ميدانية بمديرية الشبيبة والرياضة بولاية أم البواقي ". المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 47 – 67.

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمة

تواجه المؤسسات والمنظمات الرياضية العديد من المشكلات سواء على المستوى التنظيمي، المالي، أو الإداري وعند البحث عن الأسباب التي تقف وراء تلك المشكلات نجدها متعددة ومتشابكة، إلا أنه وحسب نتائج البحوث والدراسات الحديثة في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإدارة الحديثة يبقى الجانب الإداري هو أحد الأسباب الرئيسية؛ بحكم أن إدارة تلك المؤسسات هي من تشرف على عملية القيادة والتسيير والتنظيم، وهي التي تعمل على توجيهها إلى الطريق الصحيح عن طريق استخدام الهياكل التي تندرج تحت وصايتها واستغلالها الاستغلال الأمثل، أما إذا انصب جل اهتمام الإدارة حول الأعمال الإدارية اليومية، وحل المشكلات اليومية التي تلاقيها المؤسسة وتغفل بذلك عن البحث في أسباب تلك المشكلات والعمل على عدم حدوثها مرة أخرى، وعندما يغيب عنصر المبادرة في التصدي للمشكلات وعدم وضع استراتيجية وقائية لرسم برامج مخططة مسبقا تتحكم بالأحداث عندها تتراكم المشكلات وتتعقد فيصعب حينها التحكم فيها وتخلق لنا بيئة سلبية لا تساعد على خلق الأحداث الإيجابية.

وحتى تبقى إدارة هذا النوع من المؤسسات ناجحة في عملية التسيير وتعمل ضمن إطار الجودة الشاملة جاءت فكرة ما يعرف اليوم بمفهوم الحوكمة؛ فممارسة الحوكمة المؤسساتية ينعكس على العلاقة بين الإدارة ومن لهم مصلحة في الرياضة والمؤسسة الرياضية، فالحوكمة بمفهومها الحديث تعمل على التزام المؤسسة بالسعي نحو الجودة والتحسن المستمرين وهما من الخواص الأساسية للرياضة؛ ويؤكد ذلك "**جاك روغ**" رئيس اللجنة الأولمبية الدولية السابق أن الرياضة تستند على الخلق والمنافسة الشريفة، ويتحتم أن تحقق حوكمة الرياضة أعلى المستويات الممكنة من الشفافية والديمقراطية والمسائلة.

ولهذا اهتمت اللجنة الأولمبية الدولية والعديد من المنظمات الرياضية الدولية والوطنية في عدة دول بموضوع الحوكمة ومحاولة تطبيق مبادئها. ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التعرف على هذا المفهوم وعلى مدى استخدام إدارة مؤسساتنا الرياضية لمبادئه وكذا الدور الذي تلعبه هذه المبادئ في تفعيل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك من خلال مديرية الشباب والرياضة بولاية أم البواقي.

2. الإطار المنهجي للدراسة

1.2 مشكلة الدراسة

استقرئت مشكلة الدراسة من خلال محاولة ربط مبادئ الحوكمة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الرياضية، ولهذا أجرينا هذه الدراسة لمحاولة معرفة مدى التزام المؤسسة عينة الدراسة بمبادئ الحوكمة، والدور الذي يمكن أن تساهم به في تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولهذا تتجلى معالم إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **هل يوجد أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة($\propto = 0,05$)؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات الرياضية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0,05$)؟
- هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0,05$)؟
- هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المشاركة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0,05$)؟
- هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المساءلة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0,05$)؟
- هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور مجلس الإدارة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0,05$)؟

2.2 فرضيات الدراسة

إن الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة والتي نرى أنها تشكل أكثر الإجابات احتمالا على الإشكالية المطروحة تتمثل في:

يوجد أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0,05$).

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات الرياضية على

تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\propto$).

- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\propto$).
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المشاركة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\propto$).
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المساءلة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\propto$).
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور مجلس الإدارة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($0,05\geq\propto$).

3.2 أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في تعريف الباحثين والمسئولين على المؤسسات الرياضية بمبادئ الحوكمة الإدارية التي تعد توجها جديدا في الجزائر، ودعوتهم إلى ضرورة تفعيل هذه المبادئ داخل هذا النوع من المؤسسات.

4.2 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على مبادئ الحوكمة ونشر وعي الحكم الراشد في المؤسسات الرياضية في الجزائر.
- التعرف على مدى توفر مبادئ الحوكمة في المؤسسة عينة الدراسة، ودورها في تحقيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تحليل العلاقة والأثر والمعنوية بين متغيرات الدراسة في المؤسسة عينة الدراسة.

5.2 مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة موظفي وعمال مديرية الشبيبة والرياضة بولاية أم البواقي البالغ عددهم 52 مفردة.

6.2 عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية، وبلغ حجمها 35 مفردة. وعند توزيع الاستبيان على أفراد العينة تم استرجاع 33 استمارة فقط، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد استبانة واحدة نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة فيها، وبذلك يكون حجم العينة 32 مفردة.

7.2 أداة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبيان من أجل جمع البيانات، وصمّم هذا الاستبيان وفقا لأهداف الدراسة وفرضياتها، وتضمن جزئيين، الأول متعلق بالمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، والثاني اشتمل على محورين الأول يمثل مبادئ الحوكمة، والثاني احتوى على عبارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في تحديد الإجابة على فقراته، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01): يمثل اتجاه درجات السلم حسب مقياس ليكرت الخماسي

البديل	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 540.

8.2 نموذج الدراسة

تم بناء النموذج شامل لتشخيص العلاقة بين مبادئ الحوكمة (المتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (المتغير التابع)، ويمكن وضع نوع متغيرات الدراسة حسب ما يلي:

الشكل (01): نموذج الدراسة

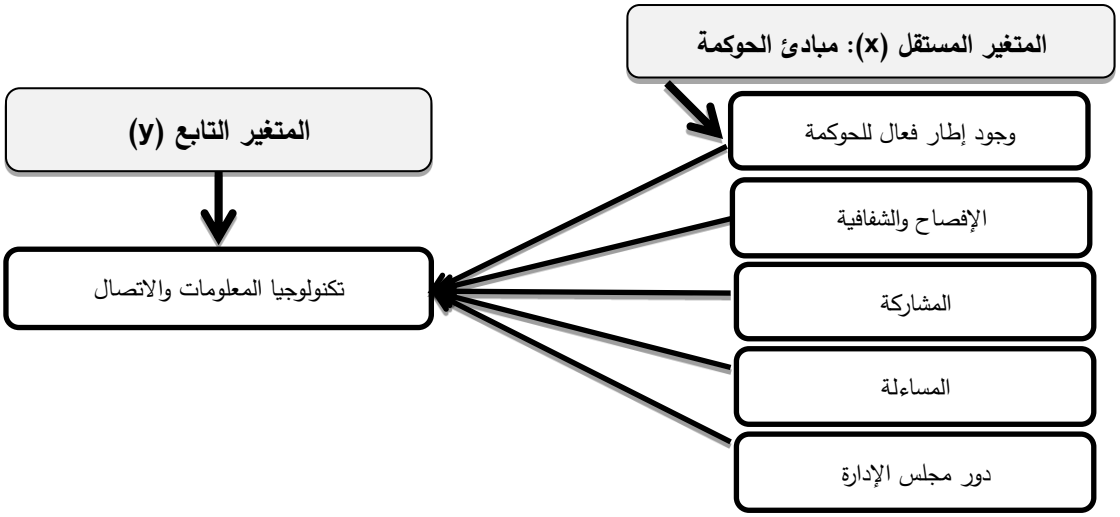

9.2 الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة

1.9.2 صدق الاتساق الظاهري لأداة الدراسة

قمنا بعرض الاستبيان على ثلاثة أساتذة محكمين من ذوي الاختصاص، وذلك لإبداء رأيهم في مدى وضوح فقرات الاستبيان ومدى مناسبتها لأهداف الدراسة، ومدى سلامة ودقة الصياغة اللغوية والعلمية لعبارات الاستبيان، ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وقد تم اعتماد الفقرات التي أجمع عليها غالبية المحكمين في ضوء مقترحاتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية ليتم تطبيقه على عينة الدراسة.

2.9.2 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرو نباخ (alpha cronbakh's) والذي يشير إلى الصدق التكويني أو ما يسمى بالتجانس الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبيان، ويأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وقد يكون مقبولاً ابتداء من 0,6، وبعد تطبيقنا لهذا المعامل على برنامج $SPSS_{21}$ كانت النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول (02): يمثل نتائج اختبار معامل الثبات (معامل ألفا كرو نباخ)

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
المحور الأول	مبادئ الحوكمة	20	0.658
المحور الثاني	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	12	0.850
المجموع	جميع فقرات الاستبيان	32	0.824

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مقبولة؛ حيث حصل المحور الأول على نسبة مقدارها (65.8%) وهي نسبة مقبولة، أما المحور الثاني فبلغت نسبته (85.00%) وهي كذلك نسبة مقبولة لأنها أكبر من 60%، وقد بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان بشكل عام (82.4%)، وهذا ما يعني بأنها قيمة جيدة لثبات الاستبيان، ونسبة مقبولة لأغراض التحليل والقيام بالدراسة واختبار فرضياتها.

10.9.2 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، قام الباحث بتطبيقها ميدانيا على عينة الدراسة، وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (03): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (أبعاد مبادئ الحوكمة)

البعد	الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
ضمان وجود إطار فعّال للحوكمة	1	تتوفر مؤسستكم على لوائح وقوانين وأنظمة داخلية تسهل عمل الموظفين لأداء مهامهم.	0.488**	0.00
	2	يعكس الهيكل التنظيمي لمؤسستكم توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وقنوات التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام.	0.588**	0.00
	3	تطبق مؤسستكم القوانين الأنظمة السارية المفعول في أداء عملها.	0.718*	0.01
	4	مؤسستكم تتمتع فيها الجهات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة الكافية للقيام بواجباتها على أكمل وجه.	0.412*	0.01
الإفصاح والشفافية	5	مؤسستكم تنشر المعلومات الضرورية لجميع موظفيها بطريقة عادلة.	0.988*	0.00
	6	تنشر ميزانية مؤسستكم بطريقة تمكّن كل الموظفين والمستفيدين الاطلاع عليها في أي وقت.	0.415**	0.01
	7	تنشر مؤسستكم تقارير دورية عن مشاريعها المنجزة أو التي هي قيد الإنجاز بصفة دورية.	0.810**	0.02
	8	تقوم الإدارة في مؤسستكم بالرد على الانشغالات الكتابية أو الشفاهية للموظفين في قوتها المناسب.	0.458**	0.00
المشاركة	9	مؤسستكم تنظم اجتماعات دورية بين رؤساء المصالح والموظفين لإشراكهم في اتخاذ القرارات	0.680*	0.02
	10	في مؤسستكم يشارك الموظفين في تسييرها عن طريق انتخاب ممثليهم في مجلس الإدارة	0.361	0.02
	11	في مؤسستكم توجد قنوات اتصال تمكّن الموظفين لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول سير العمل إلى والمسؤولين لتحسين أداء المؤسسة	0.789*	0.00
	12	تتفتح مؤسستكم على محيطها من خلال إشراك بعض جمعيات المجتمع المدني في إقامة بعض الأنشطة والتظاهرات الرياضية	0.875*	0.00
المساءلة	13	في مؤسستكم يتمتع المسؤولون بالصلاحيات اللازمة التي تمكنهم من متابعة ومراقبة العاملين الموضوعين تحت إشرافهم.	0.136**	0.00
	14	في مؤسستكم يخضع جميع الموظفين إلى تقديم مبررات عن الأخطاء التي يرتكبونها أو التقصير الذي يصدر منهم.	0.982*	0.00
	15	مؤسستكم تخضع بصفة دورية لبعض زيارات التفتيش من طرف الجهات الوصية، أو أعضاء مجلس الإدارة	0.486*	0.05
	16	في مؤسستكم تخضع العقوبات والإجراءات التأديبية للعاملين إلى قرارات اللجنة متساوية الأعضاء	0.982**	0.00
دور مجلس الإدارة	17	يجتمع مجلس الإدارة في مؤسستكم بصفة دورية وفق جدول أعمال يحدد مسبقا	0.488*	0.05
	18	في مؤسستكم يقف أعضاء مجلس الإدارة بصفة مستمرة على المشاكل التي تعترض سير عمل المؤسسة، ويساهم في تقديم الحلول لها في الوقت المناسب.	0.654*	0.03

19	يساهم مجلس الإدارة في مؤسستكم في وضع استراتيجيات ناجحة لإدارة مواردها البشرية بكفاءة عالية.	0.896*	0.00
20	يسهر أعضاء مجلس الإدارة بمؤسستكم على إلزام الموظفين باللوائح والقوانين وأخلاقيات المهنة المعمول بها قانونا.	0.400**	0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

(**) الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

(*) الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع فقرات المحور الأول (مبادئ الحوكمة) دالة إحصائيا عند مستويات الدلالة $\{(0.05) =\propto$ و $(0.01) =\propto\}$، وللتحقق من الصدق الداخلي تم حساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين المحور الأول وعبارته، ومن خلال نتائج معاملات الارتباط يتبين لنا انه يوجد ارتباط معنوي بين العبرات والمحور المندرجة ضمه، وهذا ما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وفقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

الجدول (04): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (تكنولوجيا المعلومات والاتصال)

عبارات المحور	الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال	1	تمتلك مؤسستكم بنية تحتية تكنولوجية متطورة (أجهزة الكمبيوتر وكل لواحقه).	0.430**	0.00
	2	تمتلك مؤسستكم موقع أنترنت وبريد دائم خاص بها تتواصل فيه مع المؤسسات الأخرى تحت سلطة الوصاية.	0.588**	0.00
	3	يمتلك المسؤولين في مؤسستكم بريد الكتروني يتواصلون فيه مع بريد المؤسسة.	0.518*	0.01
	4	مؤسستكم تسعى إلى التخلي التدريجي على الأعمال الورقية واستبدالها بالنظام الإلكتروني بشكل تدريجي.	0.510*	0.02
	5	تعمل الوسائل التكنولوجية الحديثة في مؤسستكم على زيادة التنسيق بين الأقسام الداخلية للمؤسسة.	0.988*	0.00
	6	في مؤسستكم تعمل الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال على تقليل الوقت المطلوب لإنجاز الأعمال.	0.415**	0.01
	7	يوجد في مؤسستكم تحليل مستمر لنقاط القوة والضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات المعتمدة.	0.810**	0.02
	8	مؤسستكم تسعى في كل مرة إلى اقتناء الوسائل والبرامج الحديثة في كل مرة، ومحاولة استبدالها بالقديمة التي اهتلكت والتي قد لا تحقق أهدافها.	0.499**	0.00
	9	مؤسستكم توظف في كل مرة موظفين متخصصين في التكنولوجيات والبرمجيات الحديثة لمسايرة تطورات الاتصالات الحديثة.	0.580*	0.02
	10	مؤسستكم تتوفر على وسائل بشرية قادرة على مسايرة التحولات الإدارية في حالة التحول من الإدارة الإدارية إلى الإدارة الإلكترونية.	0.461**	0.00
	11	الشبكة الداخلية المتوفرة لدى مؤسستكم تعتبر كافية عمليا للتحول إلى مشروع الإدارة الإلكترونية.	0.589*	0.03
	12	في مؤسستكم نظام الحضور والمغادرة للموظفين يتم من خلال جهاز مخصص لهذه العملية.	0.875*	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

(**) الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

(*) الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع فقرات المحور الثاني (تكنولوجيا الإعلام والاتصال) دالة إحصائيا عند مستويات الدلالة $\{\propto= (0.05)$ و $\propto= (0.01)\}$، وللتحقق من الصدق الداخلي تم حساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين المحور الثاني وعبارته، ومن خلال نتائج معاملات الارتباط يتبين لنا انه يوجد ارتباط معنوي بين العبرات والمحور المندرجة ضمه، وهذا ما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وفقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

11.9.2 صدق الاتساق البنائي للاستبيان

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد أداة الدراسة، حيث يقيس مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (05): الصدق البنائي لمحاور الدراسة

	الرقم	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
محور	1	مبادئ الحوكمة	,925**0	000,0
	2	تكنولوجيا الإعلام والاتصال	,858**0	000,0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

(**) الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01).

من خلال الجدول رقم (5) نجد أن معامل الارتباط بين درجات المحور الأول والثاني والاستبيان ككل بلغت 0.925^{**} و 0.858^{**} على التوالي، وهذا ما يفسر وجود ارتباط قوي بين بين المحور الأول (مبادئ الحوكمة) والثاني (تكنولوجيا الإعلام والاتصال) والاستبيان ككل عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي لمحاوره، وبالتالي محاوره صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

3. الاطار النظري للدراسة

1.3 مفهوم الحوكمة

أ- لغة: يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحُكمُ بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني (حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، 2010).

ب- اصطلاحا: عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أنها "مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وإدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها" (International finance corporation,2010).

ج- إجرائيا: على ضوء ما سبق ذكره يمكن القول أن الحوكمة المؤسسية هي مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية التي تحقق الانضباط في إدارة المؤسسة، وذلك من خلال مجموعة من العناصر والمبادئ والإجراءات التي تعمل معاً على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة في المؤسسة بطريقة عادلة، وتأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بطريقة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

2.3 مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

أ- اصطلاحا: يعرف رولي rowley تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها: "جمع وتخزين ومعالجة وبث باستخدام المعلومات ولا يقتصر ذلك على التجهيزات المادية hordware أو البرامج sofware ولكن بتصرف كذلك إلى أهمية دور الإنسان وغاياته التي يرجوها من تطبيق واستخدام تلك التكنولوجيات والقيم والمبادئ التي يلجأ إليها لتحقيق خبراته (حسين محمد احمد عبد الباسط، 2005).

ت- إجرائيا: هي مجموعة من الأدوات التقنية الحديثة والمتطورة تعمل على جمع وتخزين ومعالجة المعلومات واسترجاعها وإيصالها باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة.

3.3 مبادئ الحوكمة المؤسسية

يقصد بمبادئ الحوكمة المؤسسية أنها مجموعة المعايير السلوكية والأخلاقية التي تنظم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بشكل عام في المؤسسات وتهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة (مجيلي خليصة، عميش ايمان، 2013). ويتم تطبيق الحوكمة المؤسسية وفق خمسة مبادئ توصلت إليها هيئة الأمم المتحدة (UNIDO)، وتتمثل فيما يلي:

- **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات:**

ينص هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار قانوني وتنظيمي مؤسسي يمكن من وراءه رفع مستوى الشفافية، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل المؤسسات (عبدي نعيمة، 2014). كما ينبغي أن يتم وضع إطار لنظام الحوكمة بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية (زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، 2011).

- **المساءلة:**

وتعني تمكين ذوي العلاقة من الأفراد داخل المؤسسة وخارجها من مراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إلى الآخرين، فضلا عن تطبيق الأنظمة والتعليمات بكل شفافية على جميع الموظفين في المؤسسة، وتعد المساءلة الوجه الأخر للقيادة، ودونها تكون القيادة دكتاتورية، وهي التزام يلزم الآخرين بالمحاسبة أو الإجابة عن المسؤولية التي تستند إليهم (يعقوب عادل ناصر الدين، 2014).

- **المشاركة:**

وهي مشاركة مجلس الإدارة وعمال وموظفي المؤسسة وجمعيات المجتمع المدني في رسم السياسات وصنع القرار من خلال تبادل الرأي مع الآخرين والوقوف على كل الاقتراحات والتوصيات، وتعتمد على قيم المساواة والاحترام والعطاء الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية لزيادة وتحقيق الأهداف المشتركة لزيادة التنمية في جميع الميادين (يعقوب ناصر الدين، 2014).

- **الإفصاح والشفافية:**

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة المؤسسية تحقيق الإفصاح السليم والدقيق في الوقت المناسب عن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها: الموقف المالي والأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة (CIPE، 2004).

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:**

يجب أن يتيح إطار الحوكمة المؤسسية الخطوط الإرشادية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

4. الإطار التطبيقي للدراسة

1.4 تفسير وتحليل محاور الدراسة

سيتم في هذا العنصر تحليل ومناقشة محاور الدراسة من خلال النتائج المتوصّل إليها من مخرجات برنامج ($SPSS_{21}$) الإحصائي.

2.4 تفسير وتحليل محاور الدراسة

سيتم في هذا العنصر تحليل ومناقشة محاور الدراسة من خلال النتائج المتوصّل إليها من مخرجات برنامج ($SPSS_{21}$) الإحصائي، حيث تم استخدام هذا البرنامج لإجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لوصف خصائص مجتمع الدراسة، وذلك باستخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس لكارت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستبانة المتعلقة بالمحور الأول حول أبعاد مبادئ الحوكمة والثاني حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد تقرر أن تكون فيئات ودرجات المتوسط الحسابي لإجابات المبحثين عن كل عبارة حسب السلم الموضح في الجدول التالي:

الجدول (06): الحدود الدنيا والعليا لفئات المتوسط الحسابي المختارة للدراسة

الدرجة	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
المتوسط الحسابي	✓ [1 – 1.8[	✓ [1.8 – 2.6[	✓ [2.6 – 3.4]	✓ [3.4 – 4.2]	✓ [4.2 – 5]

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.4 اختبار الفرضيات

1.3.4 اختبار الفرضية الأولى

يتم اختبار هذه الفرضية الأولى من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول (07): نتائج الانحدار البسيط لمبدأ وجود إطار فعّال للحوكمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux Ajusté	الخطأ المعياري المقدر Erreur standard de l'estimation
1	0.079a	0.006	-0.027	0.557

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم (07) تشير النتائج أن معامل الارتباط **(R)** بلغت قيمة **0.079** وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط موجبة طردية ضعيفة جدا، بين مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة (البعد الأول للمتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد **(R^2)** بلغت قيمته 0.006، وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر **0.6%** من التباين، وبعبارة أخرى أن **0.6%** من التغيرات في وجود إطار فعال للحوكمة تعزى إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، والباقي **(99.4%)** تعزى إلى عوامل أخرى تأثر على قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، وهذا يعود حسب رأينا إلى مركزية القرارات خاصة في مثل هذه المؤسسات، أي أنه كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة تتحكم فيه جهات أخرى خارج المؤسسة مثل سلطات الوصاية (وزارة الشبيبة والرياضة)، وهذا ما يفسر ضعف تأثير اللوائح والقوانين في المؤسسة المبحوثة على تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الجدول (08): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الأولى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	0.059	1	0.059	0.189	0.667b
الخطأ	9.313	30	0.310		
المجموع الكلي	9.371	31			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(08)** الذي يبين لنا اختبار صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة**(F)** وقيمة مستوى الدلالة **(sig)** اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج غير صالح لاختبار الفرضية الأولى؛ حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين **(ANOVA)** أن قيمة **(F=0.189)** ومستوى الدلالة **(sig=0.667)** وهي أكبر من مستوى الدلالة **(α=0.05)** المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على عدم معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى.

الجدول (09): نتائج الانحدار البسيط لبعد مبدأ وجود إطار فعّال للحوكمة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

النموذج Modèle	Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية	Standardized Coefficients	T	مستوى الدلالة (Sig)

	معاملات المتغيرات B	الخطأ المعياري Std. Error	المعاملات المعيارية Beta		
الثابت (Constant)	3.568	0.508		7.024	0.000
وجود إطار فعال للحوكمة	-0.108	0.249	-0.079	-0.435	0.667

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

- يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:
- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن $\{(\mathbf{B_1 = -0.108})$ و $(\mathbf{B_0 = 3.568})\}$، وهذه النتائج تدل على انه بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(\mathbf{B_0 = 3.568})$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة المبحوثة لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(\mathbf{B_1 = -0.108})$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار السالب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بوجود إطار فعال للحوكمة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى نقصان تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة $\mathbf{(-0.108)}$.
- **أما بالنسبة:** لمعنوية كل من معلمات معادلة الانحدار البسيط $(\mathbf{B_0}$ و $\mathbf{B_1})$ فتعتمدان على قيم **(sig)** واختبار **(T)**.

✓ $\{(\text{sig} \leq)$ تكون معنوية$)\}$

$\{($بالنسبة للمعلمة B_0 في حالة كون $(0.05$ و$))\}$

$\{(\text{sig} >)$ تكون غير معنوية$)\}$

$\{($بالنسبة للمعلمة B_0 في حالة كون $0.05)\}$

✓ $\{(\text{sig} \leq)$ تكون معنوية$)\}$

$\{($بالنسبة للمعلمة B_1 في حالة كون 0.05 و

$\{(\text{sig} >)$تكون غير معنوية$)\}$

$\{($بالنسبة للمعلمة B_1 في حالة كون $0.05)\}$

- ومن خلال نتائج الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة اختبار $(\mathbf{T = 7.024})$ وقيمة $(\mathbf{sig = 0.000})$ بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي معنوية لأنها اقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، أما قيمة اختبار $(\mathbf{T = -0.435})$ وقيمة $(\mathbf{sig = 0.667})$ بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\boldsymbol{\alpha = 0{,}05})$.

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{\boldsymbol{y}} = \mathbf{3.568 - 0.108}\boldsymbol{X}$

- وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **رفض** صحة الفرضية البديلة (الأولى) **(H_1)** التي تنص على أنه "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود إطار فعال للحوكمة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة."

وقبول الفرضية الصفرية (الأولى) **(H_0)** التي تنص على أنه "لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود إطار فعال للحوكمة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة."

2.3.4 اختبار الفرضية الثانية

يتم اختبار هذه الفرضية الثانية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد الإفصاح والشفافية (البعد الثاني للمتغير المستقل) و تكنولوجيا المعلومات والاتصال (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول (10): نتائج الانحدار البسيط لبعد الإفصاح والشفافية على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux Ajusté	الخطأ المعياري المقدر Erreur standard de l'estimation
1	0.113a	0.013	-0.020	0.555

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(10)** تشير النتائج أن معامل الارتباط **(R)** بلغت قيمة **0.113** وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة جدا، بين مبدأ الإفصاح والشفافية (البعد الثاني للمتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد **(R^2)** بلغت قيمته 0.013، وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر **1.3%** من التباين، وبعبارة أخرى أن**1.3%**من التغيرات في وجود الإفصاح والشفافية تعزى إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، والباقي **(98.7%)** تعزى إلى عوامل أخرى تأثر على قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، ويرجع هذا إلى أن المؤسسة المبحوثة لا تقوم بالإفصاح والشفافية عن المعلومات ونشرها للمستفيدين.

الجدول (11): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الثانية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	0.120	1	0.120	0.388	0.538b
الخطأ	9.252	30	0.308		
المجموع الكلي	9.371	31			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(11)** الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة**(F)** وقيمة مستوى الدلالة **(sig)** اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج غير صالح لاختبار الفرضية الثانية، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين **(ANOVA)** أن قيمة **(F=0.388)** ومستوى الدلالة **(sig=0.538)** وهي أكبر من مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)** المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على عدم معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثانية.

الجدول (12): نتائج الانحدار البسيط لبعد مبدأ الإفصاح والشفافية على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

النموذج Modèle	Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
	B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
الثابت (Constant)	3.070	0.463		6.628	0.000
الإفصاح والشفافية	0.091	0.146	0.113	0.623	0.538

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

- يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:
- ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن $\{(B_1 = 0.091)$ و $(B_0 = 3.070)\}$، وهذه النتائج تدل على انه بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(B_0 = 3.070)$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة المبحوثة لمبدأ الإفصاح والشفافية (البعد الثاني للمتغير المستقل)، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(B_1 = 0.091)$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بالإفصاح والشفافية في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك

إلى زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة **(0.091)**.

- وبالنسبة: لمعنوية كل من معلمات معادلة الانحدار البسيط **(B_0 وB_1)** تعتمدان على قيم **(sig)** واختبار **(T)**. ومن خلال نتائج الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة اختبار **($T = 6.628$)** وقيمة **($sig = 0.000$)** بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي معنوية لأنها اقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0,05$)، أما قيمة اختبار **($T = 0.623$)** وقيمة **($sig = 0.538$)** بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة **($\alpha \leq 0,05$)**.

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 3.070 + 0.091X$

- وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **عدم صحة** الفرضية البديلة (الثانية) **(H_1)** التي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود الإفصاح والشفافية في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة."

وقبول الفرضية الصفرية (الثانية) **(H_0)** التي تنص على أنه "لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود الإفصاح والشفافية في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة."

3.3.4 اختبار الفرضية الثالثة

يتم اختبار هذه الفرضية الثانية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد المشاركة (البعد الثالث للمتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول (13): تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد المشاركة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux Ajusté	الخطأ المعياري المقدر Erreur standard de l'estimation
1	0.248a	0.062	0.030	0.541

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(13)** تشير النتائج أن معامل الارتباط **(R)** بلغت قيمة **0.248** وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة، بين مبدأ المشاركة (البعد الثالث للمتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال(المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد **(R^2)** بلغت قيمته 0.062، وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر **6.2%** من التباين، وبعبارة أخرى أن **6.2%** من التغيرات في وجود المشاركة تعزى إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، والباقي **(93.8%)** تعزى إلى عوامل أخرى تأثر على قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، ويرجع إلى أن المؤسسة المبحوثة لا تشارك موظفيها في اتخاذ القرارات، لأن نوع هذه المؤسسات مركزية تتحكم فيه سلطات الوصاية، وبالتالي فأنها لا تشارك الطاقم الإداري في اتخاذ القرارات.

الجدول (14): تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الثالثة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	0.577	1	0.577	1.968	0.171b
الخطأ	8.794	30	0.293		
المجموع الكلي	9.371	31			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(14)** الذي يبين لنا صـــلاحية النموذج للدراسـة، حيث تم حسـاب قيمة**(F)** وقيمة مسـتوى الدلالة **(sig)** اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج غير صـــالح لاختبار الفرضـــية الثالثة، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين **(ANOVA)** أن قيمة **(F=1.968)** ومستوى الدلالة **(sig=0.171)** وهي أكبر من مسـتوى الدلالة **(α=0.05)** المعتمد في الدراسـة، ومنه نحكم على عدم معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الثالثة.

الجدول (15): نتيجة تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد مبدأ المشاركة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

النموذج Modèle	Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
	B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
الثابت (Constant)	2.434	0.661		3.682	0.001
المشاركة	0.356	0.254	0.248	1.403	0.171

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

– يمثل الجدول السـابق نتائج الانحدار الخطي البسـيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

– ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن $\{(B_1 = 0.356)$ و $(B_0 = 2.434)\}$، وهذه النتائج تدل على انه بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة تكون قيمته $(B_0 = 2.434)$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة المبحوثة لمبدأ المشاركة، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(B_1 = 0.356)$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بالمشاركة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة (0.356).

– أما بالنسبة: لمعنوية كل من معلمات معادلة الانحدار البسيط $(B_0$ و$B_1)$ فتعتمدان على قيم **(sig)** واختبار **(T)** ومن خلال نتائج الجدول رقم (22) نلاحظ أن قيمة اختبار $(T = 3.682)$ وقيمة $(sig = 0.001)$ بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي معنوية لأنها اقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0,05)$، أما قيمة اختبار $(T = 1.403)$ وقيمة $(sig = 0.171)$ بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha = 0,05)$.

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{y} = 2.434 + 0.356X$

– وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السـابقة يمكن الحكم على **عدم صحة** الفرضية البديلة (الثالثة) **(H_1)** التي تنص على أنه "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصـائية لوجود المشاركة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة."

وقبول الفرضية الصفرية (الثالثة) **(H_0)** التي تنص على أنه "لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود المشاركة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة."

4.3.4 اختبار الفرضية الرابعة

يتم اختبار هذه الفرضـية الثانية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسـيط لمعرفة العلاقة بين بعد المسـاءلة (البعد الرابع للمتغير المسـتقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصـال (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول (16): نتائج الانحدار البسيط لبعد المساءلة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux Ajusté	الخطأ المعياري المقدر Erreur standard de l'estimation
1	0.388a	0.151	0.122	0.515

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(16)** تشير النتائج أن معامل الارتباط **(R)** بلغت قيمة **0.388** وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة، بين مبدأ المساءلة (البعد الرابع للمتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال(المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد **(R^2)** بلغت قيمته 0.151، وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر **15.1%** من التباين، وبعبارة أخرى أن**15.1%** من التغيرات في وجود المساءلة تعزى إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، والباقي **(84.9%)** تعزى إلى عوامل أخرى تأثر على قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، ويرجع هذا حسب رائينا إلى أن المؤسسة المبحوثة لا تتوفر على فيها شروط المساءلة بين المسؤولين والموظفين وسلطات الوصاية، فهي عبارة على قوانين غير مفعّلة.

الجدول (17): تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الرابعة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	1.413	1	1.413	5.325	0.028b
الخطأ	7.959	30	0.265		
المجموع الكلي	9.371	31			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(17)** الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة**(F)** وقيمة مستوى الدلالة **(sig)** اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الرابعة، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين **(ANOVA)** أن قيمة **(F=5.325)** ومستوى الدلالة **(sig=0.028)** وهي اقل من مستوى الدلالة **(α=0.05)** المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرابعة.

الجدول (18): نتيجة تحليل نتائج الانحدار البسيط لبعد مبدأ المساءلة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

النموذج Modèle	Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
	B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
الثابت (Constant)	2.053	0.570		3.602	0.001
المساءلة	0.463	0.201	0.388	2.307	0.028

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

- يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

- ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن $\{(\mathbf{B_1 = 0.463})$ و $(\mathbf{B_0 = 2.053})\}$، وهذه النتائج تدل على انه بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(\mathbf{B_0 = 2.053})$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة المبحوثة لمبدأ المساءلة، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(\mathbf{B_1 = 0.463})$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب؛ أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بالمساءلة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة $(\mathbf{0.463})$.

- أما بالنسبة: لمعنوية كل من معلمات معادلة الانحدار البسيط ($\mathbf{B_0}$ و $\mathbf{B_1}$) فتعتمدان على قيم **(sig)** واختبار **(T)** ومن خلال نتائج الجدول رقم (25) نلاحظ أن قيمة اختبار $(\mathbf{T = 3.602})$ وقيمة $(\mathbf{sig = 0.001})$ بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي معنوية لأنها اقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، أما قيمة اختبار $(\mathbf{T = 2.307})$ وقيمة $(\mathbf{sig = 0.028})$ بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\boldsymbol{\alpha = 0{,}05})$.

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{\boldsymbol{y}} = \mathbf{2.053 + 0.463}X$

- وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **صحة** الفرضية البديلة (الرابعة) **(H_1)** التي تنص على أنه "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود المساءلة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة."

ورفض الفرضية الصفرية (الرابعة) **(H_0)** التي تنص على أنه "لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود المساءلة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة."

5.3.4 اختبار الفرضية الخامسة

يتم اختبار هذه الفرضية الثانية من خلال تحليلات جداول الانحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين بعد دور مجلس الإدارة (البعد الخامس للمتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول (19): نتائج الانحدار البسيط لبعد مجلس الإدارة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux Ajusté	الخطأ المعياري المقدر Erreur standard de l'estimation
1	0.539a	0.291	0.267	0.471

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(19)** تشير النتائج أن معامل الارتباط **(R)** بلغت قيمة **0.539** وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة، بين مبدأ دور مجلس الإدارة (البعد الخامس للمتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد **(R^2)** بلغت قيمته 0.291، وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر **29.1%** من التباين، وبعبارة أخرى أن **15.1%** من التغيرات في دور مجلس الإدارة تعزى إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، والباقي **(70.9%)** تعزى إلى عوامل أخرى تأثر على قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، ويرجع هذا حسب رائينا إلى أن المؤسسة المبحوثة يعتبر فيها دور مجلس الإدارة غير مفعّل بطريقة جيدة، وهذا راجع إلى أن المسؤولين والموظفين لا يلتزمون باللوائح والقوانين وأخلاقيات المهنة المعمول بها قانونا.

الجدول (20): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الخامسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	2.727	1	2.727	12.311	0.001b
الخطأ	6.645	30	0.221		

المجموع الكلي	9.371	31	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(20)** الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة**(F)** وقيمة مستوى الدلالة **(sig)** اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الخامسة، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين **(ANOVA)** أن قيمة **(F=12.311)** ومستوى الدلالة **(sig=0.001)** وهي أقل من مستوى الدلالة **(α=0.05)** المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الخامسة.

الجدول (21): نتائج الانحدار البسيط لبعد مبدأ دور مجلس الإدارة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

النموذج Modèle	Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
	B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
الثابت (Constant)	2.341	0.300		7.813	0.000
دور مجلس الإدارة	0.339	0.112	0.539	3.509	0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

- يمثل الجدول رقم (21) نتائج الانحدار الخطي البسيط والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:
- ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن $\{(\mathbf{B_1 = 0.339})$ و $(\mathbf{B_0 = 2.341})\}$، وهذه النتائج تدل على انه بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(\mathbf{B_0 = 2.053})$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة المبحوثة لمبدأ تفعيل دور مجلس الإدارة ، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(\mathbf{B_1 = 0.339})$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بدور مجلس الإدارة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة $(\mathbf{0.339})$.
- أما بالنسبة: لمعنوية كل من معلمات معادلة الانحدار البسيط ($\mathbf{B_0}$ و $\mathbf{B_1}$) فتعتمدان على قيم **(sig)** واختبار **(T)** ومن خلال نتائج الجدول رقم (28) نلاحظ أن قيمة اختبار $(\mathbf{T = 7.813})$ وقيمة $(\mathbf{sig = 0.000})$ بالنسبة للمعلمة (B_0) وهي معنوية لأنها اقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، أما قيمة اختبار $(\mathbf{T = 3.509})$ وقيمة $(\mathbf{sig = 0.001})$ بالنسبة للمعلمة (B_1) وهي معنوية لأنها اقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\boldsymbol{\alpha = 0{,}05})$.

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المقدرة لهذا النموذج كالتالي: $\hat{\boldsymbol{y}} = \mathbf{2.341 + 0.339}\boldsymbol{X}$

- وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة يمكن الحكم على **صحة** الفرضية البديلة (الخامسة) **(H_1)** التي تنص على أنه "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود دور مجلس الإدارة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة.

ورفض الفرضية الصفرية (الخامسة) **(H_0)** التي تنص على أنه "لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود دور مجلس الإدارة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة".

6.3.4 اختبار الفرضية الرئيسية

يتم اختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال تحليلات جداول الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين مبادئ الحوكمة (المتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (المتغير التابع)، وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول (22): نتائج الانحدار المتعدد لأبعاد مبادئ الحوكمة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

النموذج Modèle	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 R-deux	معامل التحديد المصحح R-deux Ajusté	الخطأ المعياري المقدر Erreur standard de l'estimation
1	0.653a	0.426	0.316	0.455

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(22)** تشير النتائج أن معامل الارتباط **(R)** بلغت قيمة **0.653** وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين مبادئ الحوكمة (المتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال(المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد **(R^2)** بلغت قيمته 0.426، وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر **42.6%** من التباين، وبعبارة أخرى أن**42.6%** من التغيرات في وجود مبادئ الحوكمة تعزى إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، والباقي **(47.4%)** تعزى إلى عوامل أخرى تأثر على قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، ويرجع هذا حسب رائينا إلى أن المؤسسة المبحوثة لا تطبق مبادئ الحوكمة بصفة عامة جيدا ، و يرجع ذلك إلى طبيعة المؤسسة التي تخضع معظم قراراتها إلى سلطات الوصاية (وزارة الشبيبة والرياضة).

الجدول (23): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية نموذج الفرضية الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	3.994	5	0799	3.862	0. 09b
الخطأ	5.377	26	0.207		
المجموع الكلي	9.371	31			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(23)** الذي يبين لنا عدم صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة**(F)** وقيمة مستوى الدلالة **(sig)** اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج غير صالح لاختبار الفرضية الرئيسية، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين **(ANOVA)** أن قيمة **(F=3.862)** ومستوى الدلالة **(sig=0.09)** وهي أكبر من مستوى الدلالة **(α=0.05)** المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على عدم معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية.

الجدول (24): نتيجة تحليل نتائج الانحدار المتعدد لمحور مبادئ الحوكمة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

النموذج Modèle	Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
	B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
الثابت(Constant)	1.773	0.761		2.331	0.028
إطار فعال للحوكمة	0.206-	0.209	0.150-	0.985-	0.334
الإفصاح والشفافية	0.063-	0.131	0.079-	0.486-	0.631
المشاركة	0.028-	0.236	0.020-	0.120-	0.905
المساءلة	0.462	0.203	0.388	2.281	(0.031)
دور مجلس الإدارة	0.375	0.114	0.514	3.302	(0.003)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

- يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي المتعدد والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن: $\{\mathbf{B_0 = 1.773}\}$ و $\{(\mathbf{B_1 = -0.206}), (\mathbf{B_2 = -0.063}), (\mathbf{B_3 = -0.028})\}$، $\{(\mathbf{B_4 = 0.462})(\mathbf{B_5 = 0.375})\}$ وهذه النتائج تدل على انه بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(\mathbf{B_0 = 1.773})$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة المبحوثة لمبادئ الحوكمة (المتغير المستقل)، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(\mathbf{B_1 = -0.206})$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار السالب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام إطار فعال للحوكمة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى نقصان تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة $(\mathbf{-0.206})$، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(\mathbf{B_2 = -0.063})$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار السالب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى نقصان تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة $(\mathbf{-0.063})$، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(\mathbf{B_3 = -0.028})$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار السالب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بمبدأ المشاركة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى نقصان تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة $(\mathbf{-0.028})$، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(\mathbf{B_4 = 0.462})$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بمبدأ المساءلة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة $(\mathbf{0.462})$، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(\mathbf{B_5 = 0.375})$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بمبدأ المساءلة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة $(\mathbf{0.375})$.

- أما بالنسبة: لمعنوية كل من معلمات معادلة الانحدار المتعدد $(\mathbf{B_0}$ و$\mathbf{B_1}$، $\mathbf{B_2}$، $\mathbf{B_3}$، $\mathbf{B_4}$، $\mathbf{B_5})$ فتعتمدان على قيم **(sig)** واختبار **(T)**.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (24) نلاحظ أن قيم اختبار T هي $(\mathbf{T_0 = 2.331})$، $(\mathbf{T_1 = -0.985})(\mathbf{T_4} = -0.985$ $(\mathbf{T_2 = -0.486})$، $(\mathbf{T_3 = -0.120})$، $(\mathbf{T_5} = \mathbf{2.281}$ ، $\mathbf{3.302})$ بالنسبة للمعلمة (B_0) معنوية لأن قيمة $(\mathbf{sig_0} = \mathbf{0.028})$ أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، أما المعلمة (B_1) فهي غير معنوية لأن قيمة $(\mathbf{sig_0} = \mathbf{0.28})$ أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، أما المعلمة (B_2) فهي غير معنوية لأن قيمة $(\mathbf{sig_2} = \mathbf{0.631})$ أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، وكذلك المعلمة (B_3) فهي غير معنوية لأن قيمة $(\mathbf{sig_3} = \mathbf{0.905})$ أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، أما المعلمة (B_4) فهي معنوية لأن قيمة $(\mathbf{sig_4} = \mathbf{0.031})$ أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، أما المعلمة (B_5) فهي معنوية لأن قيمة $(\mathbf{sig_5} = \mathbf{0.003})$ أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$.

ومن خلال نتائج الجدول السابق تكون معادلة الانحدار المتعدد لهذا النموذج كالتالي:

$$\mathbf{Y = 1.773 - 0.206X_1 - 0.063X_2 - 0.028X_3 + 0.462X_4 + 0.375X_5}$$

حيث X_1 تمثل مبدأ إطار فعال للحوكمة و X_2 تمثل مبدأ الإفصاح والشفافية و X_3 تمثل مبدأ المشاركة و X_4 تمثل مبدأ المساءلة، وأخيرا X_5 تمثل مبدأ دور مجلس الإدارة.

وبما أن المتغيرات $(X_1، X_2، X_3)$ غير معنوية في النموذج فيمكن أعادة اختبار النموذج بالانحدار المتعدد من جديد باستبعاد الأبعاد غير المعنوية والمحافظة على بعد دور مجلس الإدارة وبعد المساءلة فقط من خلال الجداول التالية:

الجدول (25): نتائج الانحدار المتعدد لأبعاد دور مجلس الإدارة والمساءلة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري المقدر
Modèle	R	R^2	R-deux	Erreur standard

de l'estimation	Ajusté	R-deux		
0.442	0.355	0.397	0.630a	1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(25)** تشير النتائج أن معامل الارتباط **(R)** بلغت قيمة **0.630** وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين مبدئي دور مجلس الإدارة والمساءلة (من المتغير المستقل) وتكنولوجيا المعلومات والاتصال(المتغير التابع)، كما أن معامل التحديد **(R^2)** بلغت قيمته 0.397، وهذه النتيجة تشير إلى أن النموذج يفسر **39.7%** من التباين، وبعبارة أخرى أن**39.7%**من التغيرات في دور مجلس الإدارة والمساءلة تعزى إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة، والباقي **(60.3%)** تعزى إلى عوامل أخرى تأثر على قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة.

الجدول (26): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار جودة وصلاحية النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الانحدار	3.716	2	1.858	9.528	0. 01b
الخطأ	5.665	29	1.195		
المجموع الكلي	9.371	31			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

من خلال الجدول رقم **(26)** الذي يبين لنا صلاحية النموذج للدراسة، حيث تم حساب قيمة**(F)** وقيمة مستوى الدلالة **(sig)** اللذان نحدد بهما دلالة صلاحية النموذج للدراسة، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن النموذج صالح لاختبار بعدي دور مجلس الإدارة والمساءلة، حيث يلاحظ من نتائج جدول تحليل التباين **(ANOVA)** أن قيمة مستوى الدلالة **(sig=0.01)** وهي أقل من مستوى الدلالة **(α=0.05)** المعتمد في الدراسة، ومنه نحكم على معنوية جودة صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية.

الجدول (27): نتائج الانحدار المتعدد لبعدي دور مجلس الإدارة والمساءلة على محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

النموذج Modèle	Unstandardized Coefficients المعاملات غير المعيارية		Standardized Coefficients المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة (Sig)
	B معاملات المتغيرات	Std. Error الخطأ المعياري	Beta		
الثابت(Constant)	1.321	0.533		2.479	0.019
المساءلة	0.390	0.173	0.327	2.253	(0.032)
دور مجلس الإدارة	0.364	0.106	0.500	3.437	(0.002)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج $SPSS_{21}$.

- يمثل الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي المتعدد والذي يختبر معنوية معالم نموذج الانحدار بصورة منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن تحليل نتائج الجدول حسب ما يلي:
- من خلال نتائج الجدول نلاحظ:
- أن: $\{\{(B_2 = 0.364)، (B_1 = 0.390)\}$ و$\{B_0 = 1.321\}$،

وهذه النتائج تدل على انه بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة (المتغير التابع) تكون قيمته $(B_0 = 1.321)$ في حالة عدم تطبيق المؤسسة المبحوثة لبعدي دور مجلس الإدارة والمساءلة (من المتغير المستقل)، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(B_1 = 0.390)$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام ببعدي

دور مجلس الإدارة والمساءلة في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة بقيمة $(\mathbf{0.390})$، أما بالنسبة لنتيجة المعلمة $(\mathbf{B_2 = 0.364})$، وتشير هذه القيمة إلى نتيجة ميل خط الانحدار الموجب، أي أنه كلما زاد مستوى الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة عينة الدراسة بدرجة واحدة **(1)** يؤدي ذلك إلى زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة بقيمة $(\mathbf{0.390})$.

- أما بالنسبة: لمعنوية كل من معلمات معادلة الانحدار المتعدد $\mathbf{B_0}$ و$\mathbf{B_1}$، $\mathbf{B_2}$) فتعتمد على قيم **(sig)** واختبار **(T)**.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (34) نلاحظ أن قيم اختبار T هي$(\mathbf{T_0 = 2.479})$،$(\mathbf{T_1 = 2.253})(\mathbf{T_2 = 3.437})$ ، بالنسبة للمعلمة (B_0) معنوية لأن قيمة $(\mathbf{sig_0 = 0.019})$ أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، أما المعلمة (B_1)فهي معنوية لأن قيمة $\mathbf{sig_0 = 0.032}$أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$، أما المعلمة (B_2)فهي معنوية لأن قيمة $(\mathbf{sig_2 = 0.002})$أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة $(\alpha \leq 0{,}05)$،

ومن خلال نتائج الجداول الثلاثة السابقة للانحدار المتعدد يمكن كتابة معادلة النموذج المقدرة النهائية حسب الشكل:

$$\hat{y} = 1.321 + 0.390X_4 + 0.364X_5$$

- وفي الأخير ومن خلال تحليل نتائج الجداول الثلاثة السابقة لنتائج الانحدار المتعدد، يمكن الحكم على **عدم صحة** الفرضية البديلة (الرئيسية) **(H_1)** التي تنص على أنه "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة ". حيث تم إثبات وجود مبدأين فقط هما: مبدأ المساءلة ومبدأ دور مجلس الإدارة.

وقبول الفرضية الصفرية (الرئيسية) **(H_0)** التي تنص على انه " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود لمبادئ الحوكمة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة".

5. الخاتمة

لقد تم التطرق من خلال هذه الدراسة لإحدى المبادئ الهامة في تسيير إدارة المؤسسات وهي مبادئ الحوكمة، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى توفر هذه المبادئ في المؤسسات الرياضية في الجزائر وكذا نشر وعي الحكم الراشد في مثل هذا النوع من المؤسسات، ودور هذه المبادئ في تحقيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى تحليل العلاقة والأثر والمعنوية بين متغيرات الدراسة في المؤسسة عينة الدراسة بمبادئ الحوكمة الإدارية التي تعد توجها جديدا في الجزائر. وقد أفرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود إطار فعال للحوكمة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة.
- لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود الإفصاح والشفافية في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة.
- لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود المشاركة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود المساءلة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة."
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود دور مجلس الإدارة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة المبحوثة.
- لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لوجود لمبادئ الحوكمة في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة عينة الدراسة.
- أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن المؤسسة الرياضية محل الدراسة لا تهتم بجميع بمبادئ الحوكمة في تسييرها الإداري باستثناء مبدأي المساءلة ومجلس الإدارة.

قائمة المراجع

حسين يرقي وعمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، ورقة علمية ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 7- 8 ديسمبر 2010.

حسين محمد احمد عبد الباسط، التطبيقات والأساليب الناجحة لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تعليم وتعلم الجغرافيا، مجلة التعليم بالإنترنت، جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية، العدد الخامس مارس 2005.

مجيلي خليصة وعميش إيمان، دور الهيئات والمنظمات الدولية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، ورقة علمية ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزء الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 19- 20 نوفمبر 2013.

عبدي نعيمة، أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، جامعة الأغواط، 2014.

زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.

يعقوب عادل ناصر الدين، الحاكمية إطار مقترح لإصلاح مؤسسات التعليم العالي، المؤتمر العلمي الثالث حول الحاكمية والفساد الإداري والمالي، المنعقد بتاريخ 2014/11/19، عمان، الأردن، 2014.

مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، 2004، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.cipe-arabia.org/files/pdf ، تاريخ المعاينة: 2018/11/05.

International Finance Corporation, Corporate Governance Manual, Hanoi, Second Edition, Washington, 2010.

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

واقع زراعة أشجار النخيل في محافظة البصرة خلال الفترة (1950 – 2016)

The Reality of palm planting In AL – Basra City (1950-2016) ★

D.A.C ©

م.م. هيام خزعل ناشور (✉) *
* مركز دراسات البصرة والخليج العربي – العراق.

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
زراعة أشجار النخيل
الواقع
المشاكل
المعالجات
زراعة النخيل في العراق

الملخص

تحتضن محافظة البصرة مـــــــوردان اقتصاديان هامان هما الزراعة والنفط, اذ تعد الزراعة ومنها زراعة أشجار النخيل مصدراً لدعم الاقتصاد العراقي، حيث عانت من تدهور كبير في أعداد أشجار النخيل وهذا ناجم عن طبيعة العوامل الســياســية، نتيجة الحروب التي تســببت في اندثار بســاتين النخيل و هجرة الفلاحين إلى جانب تجريف العديد من السكان و البسـاتين من قبل الجهات العسكرية بعد عام 2003، ومن هنا اخذ البحث لدراســة واقع زراعة اشــجار النخيل في محافظة البصــرة للمدة 1950– 2016 لتشـخيص الواقع الحالي ومقارنته مع سـنوات مختارة لمعرفة طبيعة التناقص في أعداد النخيل، مع تحليل العوامل الطبيعية والبشرية التي أدت إلى تناقص أعداد أشجار النخيل بشكل حاد.

ARTICLE INFO

Keywords :
Palm trees
Reality
Problems treatments
Palm planting in Iraq

JEL Classification :
Q 15
Q 16
Q 18

ABSTRACT

Basrah governorate embraces two important economic resources, namely agriculture and oil. Agriculture, including the cultivation of palm trees, is a source of support for the Iraqi economy, where it suffered a significant deterioration in the number of palm trees. This is due to the nature of political factors, as a result of the wars that caused the extinction of palm groves and the migration of farmers to Besides the leveling of many residents and orchards by the military authorities after 2003, hence the research took to study the reality of planting palm trees in Basra province for the period 1950 - 2016 to diagnose the current reality and compare it with selected years to know the nature of decreasing in palm numbers, with analysis of the commoners. The natural and human populations have led to a sharp decline in the number of palm trees.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail addresses:** Hiam K 1970 . gmil (NASHOOR Hiam Kazaal) *.
⌛ **Article history:**
Received 19 December 2019 ; Received in revised 28 July 2019 ; Accepted 06 August 2019 ; Published 16 September 2019.
✍ **Please cite this article as:** Nashoor, H,. K. (2019). The Reality of palm planting In AL – Basra City (1950 - 2016). *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 68 – 80.
ناشور هيام خزعل. (2019). واقع زراعة أشجار النخيل في محافظة البصرة للمدة (1950 – 2016). المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 68 – 80.
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمـــة

تعتبر شجرة نخيل التمر من الأشجار المباركة التي كرمها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم وأعلى من شأنها فقصة مريم بنت عمران وولادتها لعيسى(عليه السلام) ترتبط ارتباطاً عظيماً بالنخلـــة في قولـــه تعالى ((وهـــزي اليك بجذع النخلـــة تساقط عليك رطبـــــــاً جنياً)) سورة مريم (الآية 25)، وأن أهم ما عرف عن النخلة كان في بابل التي يمتد تاريخها الى 4000 سنة ق.م. كما ان لثمار نخيل التمر قيمة غذائية واقتصادية عالية إذ تعد مصدراً مهماً للطاقة الحرارية لجسم الإنسان كما أنها تحتوي على ما يقارب 80% من السكريات وعلى كمية كبيرة من الأملاح المعدنية والعناصر النادرة ذات الأهمية الكبيرة لجسم الإنسان كالبوتاسيوم والمغنيسيوم والحديد، كما تحتوي التمور على مجموعة A,B,B2,D من الفيتامينات مثل وهذه العناصر لها أهمية لجسم الإنسان (www. AR..Wikipedia.org)، ويعد العراق من الدول الرئيسية المنتجة للتمور في العالم إذ يتميز بإنتاجه لأصناف عديدة ونادرة مقارنة بباقي الدول المنتجة إلا ان أعداد أشجار نخيل التمر انخفض في السنوات الأخيرة خلال مدة البحث وبشكل كبير نتيجة الظروف القاسية التي يمر بها العراق بصورة عامة ومحافظة البصرة على وجه الخصوص بالإضافة إلى إصابة أعداد كبيرة من أشجار النخيل بالأمراض وانخفاض أسعار التمر بمستويات لا تتناسب مع تكاليف إنتاجه ، فضلاً عن مشاكل التسويق للتمور وضآلة التصدير (www. Alamuae . com).

1.1 مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث بتدهور وضع القطاع الزراعي في محافظة البصرة ولاسيما قطاع النخيل الذي ينبغي ان يكون أكثر القطاعات إسهاماً في الناتج المحلي الإجمالي إذ يلاحظ في السنوات الأخيرة ان العراق شهد بصورة عامة ومحافظة البصرة بصورة خاصاً انخفاضاً في أعداد النخيل بسبب عدم دعم الدولة للفلاح والحـــروب والحصار الاقتصادية والآفات الزراعية التي تعـــرض لها أشجار النخيل.

2.1 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان وجود تراجع في أعداد أشجار النخيل في محافظة البصرة بسبب ظروف مختلفة، أدى الى عدم قدرتها على مواكبة التنمية الزراعية لذا يتطلب تدخل ودعم حكومي لما يعاني أعداد أشجار النخيل من مشاكل ومعوقات كثيرة انعكست على واقع زراعة أشجار النخيل وإنتاجه.

3.1 هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة واقع انتاج التمور في العراق وتحديد المشاكل الفنية والاقتصادية والتنظيمية التي تواجه اشجار النخيل في محافظة البصرة.

4.1 أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من اهمية حاصل التمـر بوصفه حاصلاً اقتصادياً وغذاءا مهما، ويدخل في الصناعات الغذائية، وان ابراز أهم المشاكل التي تحيط بهذا القطاع له دور مهم في معالجة انتاج التمور في محافظة البصرة.

5.1 خطة البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية:

- الإطار المفاهيمي لزراعة أشجار النخيل.
- تشخيص واقع زراعة أشجار النخيل في محافظة البصرة للمدة (1950 – 2016).
- المشاكل والمعوقات التي تواجه زراعة أشجار النخيل وسبل معالجتها.

2. الإطار المفاهيمي لزراعة أشجار النخيل

1.2 طرق زراعة النخيل

تعد شجرة نخيل التمر من أقدم الأشجار التي زرعها الإنسان، ولكن اختلفت الآراء والدراسات في تحديد الموطن الأصلي لأشجار نخيل التمر لكن الشيء المؤكد أنها عرفت في الحضارات التي قامت على الأرض العربية منذ أقدم العصور وما تزال النخيل أهم شجرة عربية إذ أشار العالم الايطالي Odardo Beca المتخصص في العائلة النخلية الى ان الموطن الأصلي الذي نشأت فيه نخلة التمر هو منطقة الخليج العربي فقد ذكر ان هناك جنس من النخيل لا ينتشر نموه إلا في المناطق شبه الاستوائية بينما يشير بعض الباحثين ان أصل زراعتها يعود الى بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات)، وعموماً تتكاثر أشجار النخيل بالطرق التالية (مركز البحوث الزراعية، 2004):

- **التكاثر الجنسي (بواسطة البذور).**
- **التكاثر اللاجنسي (الخضري) بواسطة الفسائل.**
- **التكاثر الدقيقي (الزراعة النسيجية).**

- **التكاثر الجنسي بواسطة البذور.**

وهي الطريقة التي كانت سائدة منذ القدم إذ تم استخدام الاكثار بالفسائل لفترة طويلة من الزمن والاكثار البذري ينتج ثمارٌ مختلفة ذات نوعية رديئة في معظم الحالات كما ان نصف النخيل النامي من بذوره يكون فحولاً، ولهذه الطريقة الكثير من العيوب منها ما يأتي (عبد الباسط عودة ابراهيم، 2011):

- الثمار الناتجة من النخيل اقـل جودة في صفات الثمار والمحصول عنها في ثمار الأصناف المعروفة والتي كانت خضرياً (بالفسائل).
- غالباً تتأخر الأشجار البذرية في وصولها الى مرحلة الأزهار والاثمار مقارنة بالنخيل المكاثر بواسطة الفسائل.
- إن أصناف الثمار البذرية تباع عادة بأسعار منخفضة جداً مقارنة بأسعار ثمار الأصناف المعروفة.
- نخيل البلح من النباتات وحيد الجنس لذلك من المتوقع الحصول على نخيل نصفها مؤنث والنصف الآخر مذكر (فحول) ويصعب التفريق بين الذكور والإناث في المراحل المبكرة من نموها

2.2 التكاثر الخضري (الفسائل)

إلى وقت قريب وقبل التقدم والتطور في تقنية زراعة الخلايا والأنسجة كانت الفسائل هي الطريقة الوحيدة لإكثار النخيل خضرياً وتنتج الفسائل من المرسيمات الموجودة في أبط الأوراق القريبة من سطح التربة وهي بذلك تكون جزء من الأم وجميع أصناف النخيل سواء كانت إناثاً أم ذكوراً تنتج فسائل في السنوات الأولى من عمر النخلة. ان إكثار النخيل من خلال الفسائل عملية بطيئة وتقتضي جهداً كبيراً ولا يمكن ان تلبي الطلب السريع والمتزايد على أنواع أشجار نخيل التمر المختلفة (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005).

3.2 التكاثر الدقيقي (الزراعة النسيجية)

هذه الطريقة تتم في مختبرات مجهزة بمعدات خاصة بتعقيم البيئة وأجزاء النبات المختار والحفاظ عليها دون إصابة والزراعة النسيجية باختصار (عبارة عن أخذ جزء من نسيج حي من النبات وزراعته على بيئة صناعية تحتوي على مجموعة مواد كيمياوية تساعد على نموه عن طريق زيادة أعداد الخلايا الى ان تتكون أجزاء النبات المختلفة).

وقد تنتـــج عن الزراعة النسيجية حدوث طفرات للفسائل الناتجة والتي قد تجعلها مغايرة لصفات الأم الناتجة عنها (سعدون العجيل، 2008). إن لهذه الطريقة الكثير من المزايا نذكر منها ما يأتي (www.Masijed.gov):

- الحصول على أعداد كبيرة جداً من الفسائل باستخدام عدد قليل من الأمهات.
- الحصول على فسائل خالية من الأمراض الفطرية مثل مرض البيوض.
- الحصول على محصول بعد 4 سنوات فقط من الزراعة وذلك يرجع لتجانس الفسائل وبالتالي سرعة نموها.
- زراعة الفسائل بالأرض المستديمة مباشرة بدون الحاجة الى عمل مشتل.
- سهولة تداول الفسائل ونقلها مع ضمان خلوها من الإصابات الحشرية او المرضية.
- الحصول على فسائل من النخيل الذي فقد قدرته على إنتاج الفسائل.

وهناك عدد قليل من المختبرات حول العالم تنتج نخيل التمر للأغراض التجارية خلال تقنيات زراعة الأنسجة النباتية ومن أهمها مختبر مركز أبحاث النخيل في العراق (جامعة البصرة) ومديرية الزراعة في البصرة (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005). وهناك طريقتان رئيستان معتمـــدتان دولياً في المختبرات المذكور سابقاً وهي (عبد الوهاب زيد، 2006):

- **الطريقة الأولى:** هي تشكيل الأجنة اللاجنسي، وهذه الطريقة مبنية على انبات نباتات غير مصابة من أجنة جسدية وهذه التقنية شائعة في المختبرات الخاصة التجارية.
- **الطريقة الثانية:** تشكل الأعضاء الخضرية من خلال الفسائل ان تكون هنالك سهولة في نقل الفسائل وزراعتها من مكان الى آخر.

3. الأهمية الاقتصادية والغذائية لأشجار نخيل التمر

التمور من العناصر الغذائية المهمة لاحتوائها على مجموعة من الفيتامينات (A,B1,B2,C) وعلى بعض المعادن كالحديد والفسفور والكالسيوم وعلى مواد العضويـــة كالسكريات والمواد السليلوزية, واثبتت ان للتمور قيمة غذائية متميزة , فهي تحتوي على نسب من الفسفور تدخل في تركيب العظام والأسنان ويعطي (الباون الواحد) من التمور ما يعادل (1275) سعرة حرارية أي ان الكيلو غرام الواحد يعطي حوالي (3000) سعرة حرارية فضلاً عن ان

التمور غنية بالسكريات إذ تحتوي على(100) غم من التمور المنزوعة النواة حوالي (80) غم من السكريات التي تقوم بوظائف حيوية للكائن الحي (www.Gchuae ata.com/ar/Data - palms – Development) فضلاً عن أنها مصدر رئيس للطاقة ومصدر للكربون أيضاً ومخزن رئيس للطاقة الكيمياوية كالكلايكوجين في الكبد والعضلات , كما تدخل سكريات التمور في تركيب جدار الخلايا والأنسجة كما ان نوعية السكريات تؤثر في نوع الأحياء المجهرية في الأمعاء الغليضة وهنا يعني ان تناول خمس عشر تمرة (حوالي 100) غم في اليوم الواحد تكفي لتزويد جسم الإنسان بكامل احتياجاته من المغنيسيوم والنحاس والكبريت، كما تعمل التمور على ترطيب الأمعاء وحفظها من الالتهاب والضعف فضلاً عن تقوية الأعصاب وتليين الأوعية الدموية (باسم حازم البدري، 2005).

والجدول (1) يبين القيمة الغذائية للتمور مقارنة مع الفواكه الأخرى.

الجدول (01): القيمة الغذائية للتمور بالمقارنة مع فواكه أخرى

المادة / 100 غم	طاقة حرارية / سعرة	بروتينات / غ	كربوهيدرات /غم
تمور	284	2.2	75.4
تفاح	63	0.3	14.7
برتقال	49	0.7	10.9
عنب	76	0.6	16.7
تين	88	1.4	19.6
مشمش	64	0.8	13.8

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع www.Ar.wikipedia.org

1.3 أصناف وأنواع التمور في العراق

أهم الاصناف التجارية في العراق التي تصدر تمورها الى الخارج وتمثل 85% من عدد أشجار النخيل هي الزهدي والأكثر انتشاراً ويمثل ما نسبته 42% ويتركز في المنطقة الوسطى يليه اصناف الساير بنسبة 23% والحلاوي 13% والخضراوي 6%. وهذه تتركز في البصرة على ضفاف شط العرب، اما باقي الاصناف المحلية والنادرة التي يصل عددها الى أكثر من 600 صنف فتبلغ نسبة انتشارها في جميع مناطق زراعة النخيل في العراق 15%، ومن اهم الاصناف من حيث جودة الثمار ونكهتها المتميزة صنف البرحي الذي انتشر في العديد من الدول عن طريق الأكثار من الزراعة النسيجية لتحول من صنف محلي الى صنف تجاري مهم (www.Fao.org) والجدول (2) يبين أهم أصناف التمور ومناطق انتشارها في العراق.

الجدول (02): أهم اصناف النخيل ومناطق انتشارها في العراق

ت	المنطقة	أهم الأصناف
1	البصرة	البرحي – البريم – الحلاوي – الخضراوي – الساير –الديري – ام الدهن –الخصاب – الجبجاب – قنطار – عويد – حويز – حساوي – ليلوي
2	ديالى	الاشرسي – خضراوي ديالى – السكري – ميرحاج – مكاوي – زهدي
3	بغداد	خضراوي بغداد – خستاوي – ساير – مكتوم – بريم – برحي – اشرسي – السكري – تبرزل – زهدي
4	بابل	زهدي – سلطاني – عوينه ايوب –تبرزل
5	الانبار	خيارة – زهدي – مكتوم – خستاوي – بريم
6	ذي قار	قنطار – الحلاوي – خضراوي – الساير – شويثي
7	واسط	اشرسي – ميرحاج – زهدي – ساير

المصدر: عبد الباسط عودة، زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق، 2011، موقع على شبكة الانترنت.

www.Iraq – dateplams,net

2.3 أصناف النخيل بحسب نضجها

يقسم موعد نضجها الى ثلاث مجموعات وهي كما يلي (www.Masijed.gov.kwlfplmage):

- الاصناف المبكرة النضج: تبدأ النضج في اواخر مايو واوائل يونيو ومنها (النفال – بوتشيبال – العلاني – الخواطر).
- الاصناف متوسطة النضج: تبدأ النضج بعد الاصناف السابقة ومنها (الخنيزي – حبش فلجة – عين بقر – حبش نفال – الاسهل – الخشكار – الخلاص).
- الاصناف المتأخرة النضج: يبدأ نضجها في منتصف اغسطس الى اوائل أكتوبر وتتميز هذه المجموعة بأحتوائها على العديد من الاصناف الجيدة ومنها (اللولو، البرحي، الفرص، الجبري، الهلالي، الخصاب).

4. تشخيص واقع زراعة في محافظة البصرة للمدة (1950–2016)

1.4 أعداد النخيل في محافظة البصرة للمدة (1950–1977)

أدت العوامل الطبيعية والبشرية الى زيادة أعداد النخيل في محافظة البصرة ، اذ امتدت جذور زراعة النخيل منذ قرون من الزمن ومع ذلك فإن للعوامل الطبيعية (السطح والتربة، الموارد المائية، المناخ) أسهمت بدور كبير في توطين أشجار النخيل في محافظة البصرة، لذلك ليس من الغريب أن يحتوي العراق (33) مليون نخلة في عقد الخمسينات من القرن العشرين، اذ كانت حصة البصرة (13360000) مليون نخلة بنسبة (41%) من مجمل النخيل في العراق وهذا يشير الى أهمية محافظة البصرة كونها منطقة زراعية تحتضن ملايين من النخيل، وبصفة عامة أن العقود الماضية تتربع فيها محافظة البصرة بأعلى كثافة لأشجار النخيل ومن ثم فهي متصدرة محافظات العراق الأخرى من حيث أعداد النخيل، اذ شكلت في عقد الخمسينات (133,0000) مليون نخلة انخفضت في سبعينات القرن الماضي الى (6530000) مليون نخلة. ومن هنا نجد اختلافاً في أعداد النخيل بالنسبة لأقضية محافظة البصرة.

اذ احتل قضاء ابي الخصيب المرتبة الأولى بنسبة (39.1%) بعدد (2558930) نخلة وبمساحة (38003) دونم للمدة (1950–1977)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية قضاء شط العرب (20.1%) وبعدد (1374458) نخلة وبمساحة (31755) دونم وفي المرتبة الثالثة جاء قضاء الفاو وبنسبة (18.8%) وبعدد (1234140) نخلة وبمساحة (21203) دونم، بينما سجلت أدنى نسبة في قضاء القرنة بنسبة (4.9%) بواقع (319673) نخلة وبمساحة (8303) دونم.

وينبغي الإشارة هنا الى أن هناك العديد من العوامل أسهمت في انخفاض أعداد أشجار النخيل في محافظة البصرة بواقع (6530000) مليون نخلة أي بنسبة (50%) لمدة عقدين من الزمن ، ويعزى سبب ذلك الى دور العوامل البشرية اذ أن بعد تأميم النفط في سبعينات القرن الماضي أخذت الكثير من الأيدي العاملة الريفية التوجه للحصول على عمل ضمن مؤسسات حكومية كون ان الوظيفة الحكومية تعد ذات مردود مادي مضمون فيما لو قورنت مع الإنتاج الزراعي المتذبذبة (عبد الباسط عودة ابراهيم، 2011) والجدول (3) والشكل (1) يوضح أعداد والمساحة المزروعة بالنخيل في محافظة البصرة للمدة (1950–1977).

الجدول رقم (03): أعداد أشجار النخيل والمساحة المغروسة في محافظة البصرة للمدة (1950–1977)

ت	الاقضية	اعداد النخيل	%	المساحة المغروسة بالنخيل (دونم)	%
1	الفاو	1234140	18.8	21203	16.3
2	ابو الخصيب	2558930	39.1	38003	29.2
3	شط العرب	1374458	20.1	31755	24.4
4	البصرة	531963	8.1	15318	11.8
5	القرنة	319673	4.9	8303	6.4
6	المدينة	526528	8.1	15418	11.9
7	الزبير	-	-	-	-
8	المجموع	6545692	100	130000	100

المصدر: جواد صندل جازع، زراعة النخيل وانتاج التمور في محافظة البصرة للمدة (1950–1980)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1980، ص133.

الشكل رقم (01): أعداد أشجار النخيل والمساحة والمغروسة في محافظة البصرة للمدة (1950–1977)

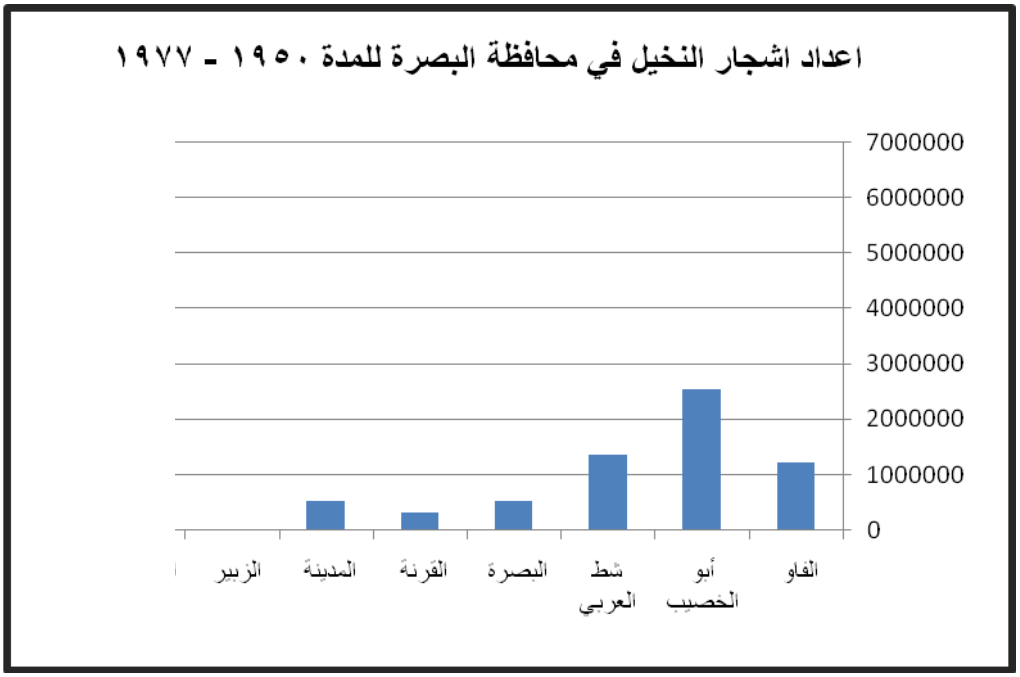

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الارقام الواردة في الجدول رقم (3).

2.4 أعداد النخيل في محافظة البصرة (1978–1989)

يتضح من الجدول (4) والشكل (2) ان هذه المرحلة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في أعداد أشجار النخيل بشكل كبير جداً خلال (12) سنة، اذ يلاحظ انخفاض أعداد أشجار النخيل بنسبة (60%)، ما يعني أن أشجار النخيل قد شكلت خلال المدة من (1950–1977) من (6530000) نخلة انخفض خلال المدة (1978–1989) الى (2701926) نخلة رافق ذلك تقلص واضح للمساحة بين المدد المذكورة، اذ شكلت خلال عقد السبعينات (130000) دونم انخفضت خلال الثمانينات الى (74756) دونم، ويعود السبب في ذلك الى العوامل البشرية المسؤولة عن تردي الواقع الزراعي وانخفاض أعداد أشجار النخيل، إذ مرّ العراق عموماً ومحافظة البصرة على وجه الخصوص بتأثيرات كثيرة أثرت في الواقع الزراعي وأهمها الحرب العراقية الإيرانية للمدة (1980–1988) ولكون محافظة البصرة تتمتع بشريط حدودي مع إيران أخذت النصيب الأكبر من التدمير فعلى سبيل المثال، تعرض قضاء شط العرب الى حالة تجريف الأراضي الزراعية من قبل القوات العراقية بغية إنشاء السواتر، هذا يعني اختفاء ثروة زراعية من أشجار النخيل وتحويلها الى صحراء، أضف الى ذلك هجرة الفلاحين من أراضيهم سواء كانت الأراضي الحدودية أم غير الحدودية أثراً سلبياً في بقية أشجار النخيل العامرة التي لم تتأثر في الحروب بسبب عدم وجود الأيدي العاملة التي تهتم برعاية أشجار النخيل من قبل الفلاحين مما أدى الى تردي نوعية أشجار النخيل، ومن ثم تتناقص أعداد النخيل في محافظة البصرة (محمد رمضان وكفاية عبدالله، 2007).

الجدول رقم (04): أعداد أشجار النخيل والمساحة المغروسة في محافظة البصرة للمدة (1978–1989)

ت	الاقضية	اعداد النخيل	%	المساحة المغروسة بالنخيل / دونم	%
1	الفاو	20286	0.8	2188	2.8
2	ابو الخصيب	960125	35.5	17586	23.1
3	شط العرب	546646	20.2	18210	24
4	البصرة	173710	6.5	15488	20.4
5	القرنة	233616	8.6	11940	15.9
6	المدينة	767543	28.4	10455	13.8

7	الزبير	-	-	-	-
8	المجموع	2701926	100	75867	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- مجلة الخطوة، النخيل في تراث البصرة، مركز تراث البصرة، العدد2، السنة الأولى، 2015، ص49.

2- مديرية زراعة البصرة، قسم النخيل، بيانات غير منشورة، 2016.

الشكل رقم (01): أعداد أشجار النخيل والمساحة المغروسة في محافظة البصرة للمدة (1978-1989)

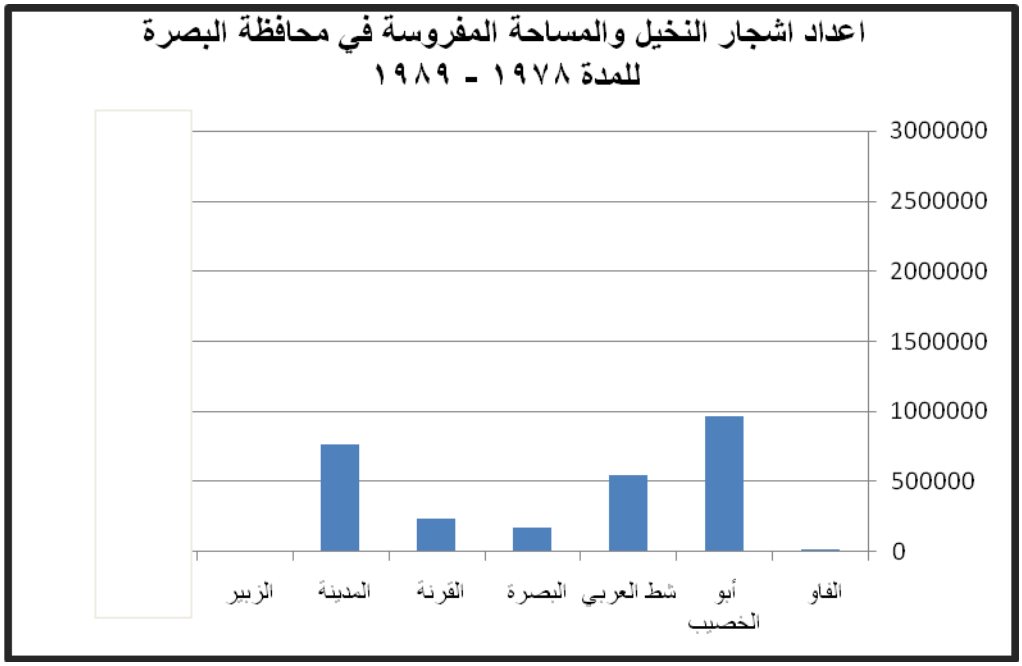

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدول (4).

من بيانات الجدول (4) يلاحظ ان قضاء ابو الخصيب احتل المرتبة الأولى بنسبة (35.5%) وبعدد (960125) نخلة وبمساحة (17586) دونم، ثم جاء قضاء المدينة بنسبة (28.4%) وبعدد (767543) نخلة وبمساحة (10455) دونم، بينما سجل أدنى نسبة في قضاء الفاو بنسبة (0.8%) وبعدد (20286) نخلة وبمساحة (2188) دونم، والشكل (2) يوضح أعدا أشجار النخيل في محافظة البصرة للمدة (1978-1989).

3.4 أعداد النخيل في محافظة البصرة للمدة (1990-2002)

شهدت هذه المرحلة تغيرات سياسية انعكست آثارها على الواقع الزراعي والسكاني ، على الرغم من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وعودة الأسر الفلاحية الى أراضيهم لغرض أعمار بساتينهم الزراعية ، فرض الحصار الاقتصادي بهدف تجويع الشعب العراقي وهذه السياسة أثرت بشكل كبير في عموم الشعب العراقي مما كان له الأثر في رغبة العديد من الفلاحين في استثمار أراضيهم هذا من جهة ومن جهة ثانية عملت الحكومة على تطوير الواقع الزراعي العراقي وذلك من خلال دعم الفلاح وتقديم التسهيلات والدعم المادي بغية انتشار الزراعة والاعتماد على المصدر الغذائي العراقي لسد النقص الحاصل في المواد الغذائية من جهة أخرى ، ومن هنا نلاحظ ان محافظة البصرة شهدت ارتفاع في أعداد النخيل بشكل ملحوظ اذ شكلت اعداد النخيل للمدة (1990-2002) (3023739) نخلة وبمساحة (80000) دونم (مديرية زراعة البصرة، قسم النخيل، بيانات غير منشورة، 2016)، والجدول (5) والشكل (3) يوضح أعداد أشجار النخيل والمساحة المغروسة في محافظة البصرة للمدة (1990-2002).

الجدول رقم (05): أعداد أشجار النخيل والمساحة المغروسة في محافظة البصرة للمدة (1990–2002)

ت	الاقضية	اعداد النخيل	%	المساحة المغروسة بالنخيل (دونم)	%
1	الفاو	54420	1.8	2388	3
2	ابو الخصيب	1079826	35.7	18386	22.9
3	شط العرب	598296	19.9	18810	23.9
4	البصرة	198411	6.6	17488	21.9
5	القرنة	257235	8.5	12140	15.2
6	المدينة	786543	25.9	10456	13.1
7	الزبير	49008	1.6	336	0.4
8	المجموع	3023739	100	80000	100

المصدر:

1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير التعداد الزراعي الشامل لسنة 2001، 2005، ص98.

2- مديرية زراعة محافظة البصرة، قسم النخيل، الاحصائيات الخاصة لأعداد النخيل في محافظة البصرة (1952–2017).

الشكل رقم (03): أعداد أشجار النخيل والمساحة والمغروسة في محافظة البصرة للمدة (1990–2002)

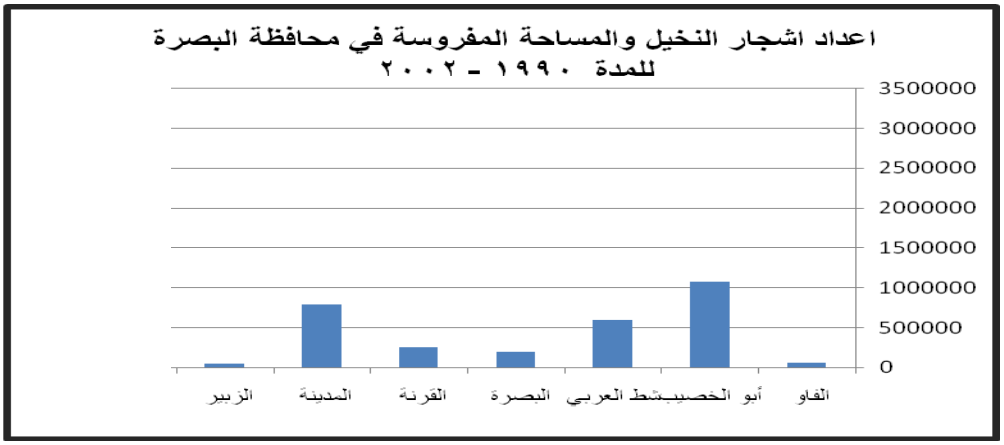

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الارقام الواردة في الجدول رقم (5).

تعد المدة (1990–2002) وحسب ما اتضح مرحلة ازدهار نسبي لأعداد النخيل، اذ شكلت أشجار النخيل (3023739) نخلة اذ مثل قضاء ابي الخصيب المرتبة الأولى في اعداد أشجار النخيل بواقع (1079826) نخلــة بنسبة (4.357) وبمساحة (18386) دونم، وسجل عدد أشجار النخيل في قضاء الزبير بواقع (49008) نخلة وبنسبة (106%) وبمساحة (336) دونم.

4.4 أعداد النخيل في محافظة البصرة للمدة (2003–2016)

تعد هذه المرحلة مرحلة التغير للعراق بوجه عام ومحافظة البصرة بوجه خاص كونها تمثل التغير السياسي بعد عام 2003 انعكست على الواقع العراقي بصورة عامة والزراعي بصورة خاصة، اذ يلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) والشكل رقم (4) تناقص أعداد أشجار النخيل في مجمل المحافظة فحسب بل طال التناقص أيضاً أقضية المحافظة ، لكن بصورة عامة لا زال قضاء أبي الخصيب يمثل المرتبة الأولى في أعداد أشجار النخيل بواقع (663727) نخلة وبنسبة (36.4%) وبمساحة (9053) دونم وأدنى عدد سجل في قضاء الفاو بواقع (27088) نخلة وبنسبة (1.5%) وبمساحة (453) دونم، كما يلاحظ أيضاً من الجدول أنه بالرغم من تناقص في أعداد أشجار النخيل حسب الأقضية نلاحظ أن هناك زيادة في أعداد أشجار النخيل في قضاء الزبير اعتماداً على المياه الجوفية التي تتراوح ملوحتها بين (1.5–12) ملم /سم.

الجدول رقم (6): أعداد أشجار النخيل والمساحة المغروسة في محافظة البصرة للمدة (2003–2016)

ت	الاقضية	أعداد النخيل	%	المساحة المغروسة بالنخيل (دونم)	%
1	الفاو	27088	1.5	453	1.1
2	ابو الخصيب	663727	36.4	9053	22
3	شط العرب	551787	30.2	15416	37.4
4	البصرة	58600	3.2	4006	9.7
5	القرنة	117009	6.5	2753	6.8
6	المدينة	326007	17.9	8091	19.6
7	الزبير	79524	4.3	1397	3.4
8	المجموع	1823742	100	41169	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مديرية زراعة محافظة البصرة، قسم النخيل، الاحصائيات الخاصة لأعداد النخيل في محافظة البصرة لأعوام (1990–2017).

5.4 تغير أعداد النخيل في محافظة البصرة للمدة (1950 – 2016)

يلاحظ من الجداول السابقة أن محافظة البصرة قد شهدت تغيرات أصابت أعداد أشجار النخيل ومساحتها ولاسيما حسب الأقضية السبعة، اذ نلاحظ ان مقدار التغير لجميع الأقضية قد سجل بالسالب باستثناء قضاء الزبير، اذ ان قضاء الفاو قد سجل (1234140) نخلة وبمساحة (21203) دونماً ، انخفضت الى (27088) نخلة وبمساحة (453) دونماً، لذا سجل مقدار التغير (–120752) ، ومقدار التغير للمساحة سجل (–97.9) ويسري الحال نفسه على قضاء أبي الخصيب الذي سجل أعداد النخيل فيه (2558930) نخلة وبمساحة (38003) دونم انخفضت الى (727663) نخلة وبمساحة (9053) دونم وبالتالي فقد سجل مقدار التغير لأعداد النخيل (–1895203) اما مقدار التغير للمساحات فقد سجلت (–76.2) ، اما قضاء شط العرب فقد سجلت أعداد النخيل (1374458) نخلة وبمساحة (31755) دونم، انخفضت الى (551787) نخلة وبمساحة (15416) دونم وبمعدل تغيـــر للنخيل بلـــغ بالتناقص (–822671)، بمساحة بلغت (–51.4) دونم ، ويسري الحال نفسه على بقية الأقضية. إلا قضاء الزبير إذ نجد هناك توجه خاص لزراعة أشجار النخيل ضمن قضاء الزبير نظراً لتوفر الظروف الملائمة لها. الطبيعية والبشرية لهذا فقد سجلت أعداد النخيل في عام 2002 (49008) نخلة وبمساحة (332) دونماً ارتفعت الى (79524) نخلة مع زيادة المساحة التي سجلت (1397) دونم لعام 2016، هذا يعني ان مقدار التغير لأشجار النخيل قد سجلت بالموجب (30516) نخلة وبتغير للمساحة (67.2) دونم.

5. المشاكل والمعوقات التي تواجه زراعة أشجار النخيل في محافظة البصرة وسبل معالجتها

1.5 المشاكل التي تواجه زراعة أشجار النخيل في محافظة البصرة

1.1.5 مجموعة العوامل الطبيعية

أ– العوامل المناخية

إن المناطق الزراعية تخضع لعوامل مناخية متقلبة باستمرار مثل هبوب الرياح والعواصف الترابية التي تؤدي الى تلف كميات كبيرة من التمور، فضلاً عن رياح السموم الجافة التي تهب في فصل الصيف تسبب أضرار للتمور بسبب تبخر الماء من الثمار مسبباً تيبسها، كما أن استمرار هبوب العواصف أياماً في ميعاد التلقيح تكون كافية لإفساد عملية التلقيح مما يؤدي الى أضرار بالحاصل، اذ يكون الكثير من الثمر تالفاً أو يابساً.

ب– الأمراض والآفات الزراعية

تؤثر الآفات الزراعية والأمراض بشكل كبير في انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي، اذ لم توضع الخطط اللازمة للوقاية منها وبسبب الوضع الذي تعرضت له الأراضي الزراعية من جراء الحروب وما رافق ذلك من تغيرات في البيئة الطبيعية والبشرية، فإن هذه المتغيرات أدت الى انتشار العديد من المؤثرات الحياتية التي كان لها تأثير على النباتات المزروعة وخصوصاً بساتين النخيل، فضلاً عن ذلك ساعدت الظروف المناخية في خلق المناخ الملائم لتكاثر الآفات من خلال ارتفاع درجات الحرارة وزيادة نسبة الرطوبة، ويمكن

أن نبين أهم الآفات التي سجلتها شعبة زراعة شط العرب والشعب الموجودة الأخرى مثل ((حشرتا الحميرة، والدوباس، حشرة حفار عذوق النخيل، حفار ساق النخيل، القشرية الحمراء، عنكبوت الغبار، مرض خياس طلع النخيل))، اذ يصل الفقد في إنتاج التمور نتيجة للإصابة بهذه الآفات ما يزيد عن 35%.

2.1.5 مجموعة العوامل البيولوجية (زاهد قاسم بدن الساعدي، 2008)

أ- ظاهرة المقاومة: أي تذبذب إنتاجية التمور للنخلة الواحدة.

ب- عمر النخيل: تتأثر إنتاجية النخلة بعامل العمر، اذ ان النخيل يصل الى مرحلة النضج بعد (5-7) سنة ومن الممكن ان يستمر بالإنتاج حتى عمر (60) سنة وان إنتاجية النخلة تبدأ بالارتفاع تدريجياً الى ان تصل الى ما يعرف بالعمر الاقتصادي للنخلة والذي يتراوح بين (20-30) سنة.

ج- أصناف التمور: لا شك ان هناك العديد من أصناف التمور إلا ان المقاومة للظروف البيئية تختلف من صنف لآخر، كما ان بعض الأصناف توجد في منطقة معينة دون غيرها، فضلاً عن تأثير إنتاجية النخلة بالصنف وبشكل عام تعد إنتاجية نخلة صنف الزهدي أعلى إنتاجية لعموم الأصناف اذ تأتي بالمرتبة الأولى من حيث العدد والكمية والإنتاج.

3.1.5 مجموعة العوامل الاقتصادية (محمد رمضان وكفاية عبد الله، 2007)

أ- الأساليب الزراعية: كافة العمليات التي تخص النخيل من حراثة وري وتسميد والتي تمثل بمجموعها عمليات خدمة بساتين النخيل.

ب- ارتفاع تكاليف الإنتاج: مقارنة بالعائد الصافي الذي يحصل عليه المزارع من إنتاج الدونم.

ج- انخفاض إنتاجية النخلة: ان إنتاجية النخلة في العراق عموماً أوطأ المستويات مقارنة مع الدول الأخرى المنتجة للتمور، اذ ان انخفاض الإنتاجية يؤدي الى هبوط دخل المنتج، كما ان انخفاض الإنتاجية والأسعار معاً يؤديان الى انخفاض المردود الاقتصادي للنخيل.

د- تحول أعداد كبيرة من النخيل المثمرة الى نخيل غير مثمرة: اذ تعد من إحدى المشكلات الخطيرة التي تواجه نخيل العراق لاسيما في السنوات الأخيرة، اذ يترتب على هذا التذبذب المستمر في إنتاج التمور وكذلك في إنتاجية النخلة المثمرة.

هـ- الزحف العمراني: يجري الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية ويتم التجاوز المستمر عليها من قبل أصحابها مما أدى الى انحسار الأراضي الزراعية الخصبة وتجريدها من الأشجار المثمرة (وداد علي زغير، 2001).

و- ضعف جهاز الإرشاد الزراعي: أن ضعف الإرشاد والخدمات وعدم مواكبة الدراسات والبحوث التي وصلت اليها الدول المتقدمة في مجال الدراسات والبحوث الزراعية والتكنولوجيا الحديثة في تنظيم الري.

ي- الأساليب القديمة: ان الزراعة في العراق لا زالت تتسم بالأساليب القديمة والمتخلفة في تقنياتها مقارنة بالدول الأخرى والتي تستخدم مبتكرات ميكانيكية وبيولوجية متطورة في الزراعة.

ع- قبل الدخول في عملية التسويق: كانت هذه العملية تجري من قبل الوسطاء والتجار الذين يقومون بشراء المحصول من المزارعين بنصف السعر الرسمي. أما بعد عام 1968 فقد حصلت تطورات هامة في مجال تسويق التمور.

ط- ضعف التنسيق بين قطاعي الزراعة والصناعة: ان الأهمية الاقتصادية للسلع تتمثل في إمكانية استخدامها غير المباشر بمعنى آخر تحول هذه السلع الى حالة أخرى وسلع جديدة، يتمكن المستهلك من استغلالها، وتعد التمور من المواد الأساسية في مجمل الإنتاج الزراعي، كما ان محاولة ربط الإنتاج الزراعي بالصناعات المحلية يمثل أحد مقومات عملية التنمية وضماناً لتصريف الإنتاج الزراعي وتطويره للحصول على أكبر قيمة مضافة من خلال عملية التصنيع (كاظم عبد العالي، 2007).

2.5 سبل تطوير زراعة أشجار النخيل في محافظة البصرة

يحتل الغذاء مكان الصدارة في كل مشكلة اقتصادية، فهو يؤثر في التجارة اذ يأتي في مقدمة السلع المتداولة في الأسواق العالمية لاسيما اذا علمنا ان الغذاء اصبح سلاحاً فعالاً يستعمل في العلاقات الدولية، ويترك أثره في السياسات الداخلية والخارجية للدولة (sugar journal , march2009). ولأجل تطور واقع زراعة أشجار النخيل في محافظة البصرة، فأننا نقترح مجموعة من السياسات التطبيقية التي تسهم في تنمية هذا القطاع، ويمكن اجمال هذه المقترحات في النقاط التالية (شعلان علوان، 2009).

- الخطوة الأولى التي يجب ان تنفذ على أرض الواقع هي ليست اعادة أعداد أشجار النخيل الى سابق عهدها انما محاولة ايقاف انهيار بساتين النخيل وانحسار اعدادها من خلال سن القوانين وتشريعات تمنع تجريف بساتين النخيل لأي سبب

كان والمحافظة على الأعداد المتبقية منها ثم التفكير في اعادة اعداد النخيل الى سابق عهدها.

- كذلك من أهم الخطوات لانتعاش بساتين النخيل هو محاولة ايجاد المنافذ التسويقية التي يمكن من خلالها الحصول على مردود اقتصادي يشجع الفلاح على الاهتمام ببساتين النخيل.
- ضرورة إجراء احصاء علمي دقيق عن الأعداد الحقيقية لأشجار النخيل لتكوين قاعدة بيانات يمكن من خلالها وضع الخطط والمشاريع والحلول اللازمة والتفكير بشكل جدي في اقامة مشاريع استثمارية تخدم هذه الشجرة المباركة.
- ضرورة الاهتمام برمزية النخلة وشموخها في المحافظة التي عانقت تاريخه ورفدت اقتصاده بالأموال اللازمة، كذلك لابد من الاستفادة من التمور العراقية محلياً كالترويج لها من خلال الخطوط الجوية وتقدم على الوجبات الى المسافرين وبذلك يمكن التوسع بالترويج لهذه الثروة الدائمة.
- أهمية خلق ثقافة استهلاكية للتمور محلياً من خلال برامج ارشادية تبين الفوائد الصحية للتمور للمواطن عند استهلاكه كميات التمور، وأهمية أن تكون هناك حملات منظمة اعلامية تتعامل مع هذا الموضوع وتروج لأهمية هذه المادة التي كانت تمثل غذاءً رئيساً في السابق.
- إقامة مشاريع استراتيجية تخدم قطاع صناعة منتجات النخيل وخاصة مجمعات التبريد، إذ ان استيعاب الكميات الكبيرة او الفائضة من ثمار التمر من خلال الحفظ بالتبريد من شأنه أن يمنع تردي أسعار تلك الثمار مما ينعكس ايجابياً على الوضع الاقتصادي للمزارعين العاملين في هذا القطاع (محمد مصطفى العبد 23-24 نوفمبر، 2009).
- تعزيز دور وزارة الزراعة العراقية في الاهتمام بأشجار النخيل من خلال ما يأتي (suger joumal , Jan 2009 , p22):

أ- الاستمرار في تنفيذ خطتها الاستراتيجية والتي تستهدف زراعة (3) ملايين فسيلة على الأقل حتى عام 2030.

ب- التوسع في زراعة أصناف جديدة من أشجار النخيل، وضرورة التركيز على الاصناف شبه الجافة والتي تتلاءم مع طبيعة مناخ محافظة البصرة، وهذا من شأنه أن يسهم في تقليل تكلفة الانتاج، وذلك لما تتميز به تلك الاصناف من ثمار لا تحتاج الى تلك العمليات المكلفة مادياً، كما أنها أكثر سهولة في إنتاج التمور.

ت- تقديم الرعاية الكاملة لمزارعي النخيل، وتقديم الدعم المادي والفني والتقني اللازم لهم.

ث- العمل بكل الوسائل الممكنة والفعالة على مكافحة آفات النخيل، إذ يعد مرض خياس الطلع من أهم الأمراض الفطرية التي تصيب النخيل وأكثرها انتشاراً في العراق. لقد سجل المرض لأول مرة في العراق من قبل(Allison, 1950) وذكر ان مرض خياس النخيل هو المرض الفطري الوحيد ذو الأهمية الاقتصادية الذي يصيب النخيل في العراق، كما أشار (Hussein, 1958) إلى انتشاره في محافظة البصرة وعدى ذلك الى الجو الرطب السائد فيها.

ج- عملية تطوير صناعة منتجات النخيل، يجب أن تخضع لأعلى معايير الجودة العالمية، مما يمنح تلك المنتجات قدره تنافسية عالية في التسويق، لذلك يجب تحسين مستويات الجودة في عملية تصنيع منتجات النخيل، ويتم ذلك عن طريق تطبيق أحد أنظمة الجودة العالمية مثل الإيزو (ISO) ويمكن ذلك عن طريق تحسين مستويات الجودة عن طـــريق الحصول على شهادة الجـودة.

ح- ان زراعة النخيل وتطوير المنتجات والصناعات القائمة عليها أصبح من الأمور التي يحسن الالتفات اليها وذلك لتحقيق مركز الصدارة في هذا المجال الواعد اقتصادياً وأمناً غذائياً، فضلاً عن فتح فرص عمل متعددة تشمل الزراعة والعناية بها والتسويق والاتجار والنقل والتصنيع وغيرها من الفعاليات التي لا يمكن حصرها.

خ- استحداث دائرة متخصصة بالنخيل وانشاء ثلاثة مراكز نخيل في كل من أبي الخصيب وشط العرب والفاو والغاية منها: جمع الاصناف والسلالات الجيدة والملائمة بيئياً من النخيل سواء محلياً منها او المستوردة لتكون بمثابة بساتين أمهات ونواة التوسع الكمي والنوعي لهذه الشجرة المباركة لانتشار النخيل في المحافظة، كما تقوم لجان متخصصة من الوزارة بحصر وتصنيف سلالات النخيل المحلية لانتخاب الأفضل منها واعتمادها كأصناف عراقية (حازم محسن علي خير الله، 2014).

د- يمكن استخدام النخيل وبنجاح كبير في تنسيق الشوارع والجزر الوسطية والساحات والميادين العامة وأمام المباني الحكومية وفي الحدائق والمتنزهات العامة، وذلك لما توفره هذه الشجرة من ظل وجمال دون ان تزاحم عناصر أخرى نظراً لارتفاعاتها العالية وسيقانها الفردية الرفيعة غير المتفرعة ولا تتداخل مع أسلاك التلفونات والكهرباء ويفضل زراعتها وسط الجزر الوسطية العريضة لتوفير الظل وجمال المنظر، وإمكانية نقلها وهي كبيرة السن والحجم وهذه الميزة مهمة في مجال التنسيق للإسراع بالتنفيذ.

ذ- إصـدار القوانين والتشـريعات التي تحرّم قطع أشـجار النخيل وإزالة البساتين ولأي سبب كان إلا بعد استحصال موافقة الجهات المختصة.

ر- إصدار مجلة علمية دورية محكمة تهتم حصراً بنشر الابحاث العلمية والدراسات التي تتناول كل ما يتعلق بنخلة التمر.

ز- الدعم الرسـمي الحكومي لقطاع الصـناعات والحرف التقليدية وذلك بإنشـاء عدد من المؤسـسـات الحكومية او المدعمة حكومياً للنهوض بهـذا القطـاع الحيوي والمؤثر في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية في محافظة البصرة (عبد اللطيف سالم اسماعيل، 1993).

6. الخاتمة

من خلال كل ما سبق تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

توصل الباحث إلى ما يأتي:

1- عدم وجود فقرات ضمن الموازنة الرأسمالية لدعم النشاط الزراعي بصورة عامة وزراعة النخيل بصورة خاصة.

2- عـدم وجود مراجع نوعيـة للقوى المعطلـة عن العمـل للاستفادة منها في النشاط الزراعي لكلا الجنسين أو كيفية تسخير الطاقات الشبابية للعمل في زراعة النخيل.

3- لا توجد دراسـة للجدوى حول المشـاريع الاروائية التي تنفذها الحكومة والتي تسـببت تأثيراتها السـلبية على معدلات الملوحة في شط العرب.

4- عدم متابعة تجارب الدول المماثلة للعراق في مجال زراعة النخيل للاطلاع على الاسـاليب المسـتخدمة في الحفاظ على زراعتها وتوظيف الاسـاليب الصـحيحة للاسـتفادة منها.

5- خلال مدة البحث (1950-2016) كان هناك انخفاضـاً كبيراً في أعداد أشـجار النخيل بلغ (1823742) نخلة عام 2016، بعد ان كانت تشـكل (6545692) نخلة عام 1950.

6- خلال مـدة البحث (1950-2016) انخفضت المسـاحات المزروعة بأشـجار النخيل من (130000) دونم إلى (41169) دونم.

7- خلال مدة البحث (1950-2016) احتل قضـاء أبي الخصـيب المرتبة الأولى في أعداد أشـجار النخيل والمساحة المغروسة.

8- خلال المدة (2003-2016) كان هناك زيادة واضـحة في اعداد أشجار النخيل والمساحة المغروسة في قضاء الزبير نظراً لتوفر الظروف الملائمة لها.

كما يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- إدراج فقرات ضـمن الموازنة الاسـتثمارية لدعم النشـاط الزراعي بصورة عامة وزراعة النخيل بصورة خاصة.

2- تخصيص مبالغ نقدية كافية لمديرية زراعة البصرة يكفي لسد نفقات العمل.

3- الاسـتفادة من الأراضـي الصـحراوية الواسـعة الصـالحة للزراعة لا سيما زراعة أشجار النخيل.

4- الاسـتفادة من المياه الجوفية الصـالحة لزراعة أشـجار النخيل.

5- متابعة تجارب البلدان المماثلة للعراق في مجال زراعة النخيل للاطلاع على الأسـاليب المسـتخدمة في الحفاظ على زراعتها وتوظيف الأسـاليب الصـحيحة للاسـتفادة منها.

6- إدخـال المكننـة الزراعيـة الحـديثـة في عمليـات زراعـة وخدمة أشجار النخيـل مثل (معدات صعود الأشجار، معدات الحراثة، معدات التلقيح، والمكافحة) ونشـرها بين الفلاحين.

7- وضـع خطط إسـتراتيجية واضـحة المعالم تنبثق منها خطط سـنويـة لتطوير واقع زراعـة النخيـل في عموم المحافظة والتأكيد على إعداد تقارير شـهرية لمتابعة سير تقدم خطة العمل.

8- توفير الإمكـانيـات اللازمـة للكفـاءات العلميـة لمتـابعـة الأراضـي المزروعة بأشـجار النخيل لتشـخيص المشـاكل والمعوقات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

9- الاسـتمرار في زراعة أشـجار النخيل في محافظة البصـرة ذات الظروف الملائمة لاسـيما الاصـناف ذات الجدوى الاقتصادية.

قائمة المراجع

فوائد تمور شجرة النخيل، موقع على شبكة النت Wikipedia. org

www. AR .

أنواع الفسائل، موقع على شبكة النت www. Alamuae . com

زراعة وانتاج البلح، جمهورية مصر العربية، وزراعة الزراعة، الاستلاك الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2004.

عبد الباسط عودة ابراهيم، زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق، 2011، موقع على شبكة الانترنت www.Iraq -data palms - Development

نخلـــة التمر من مورد تقليدي الى ثروة خضراء، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2005، ص78.

سعدون العجيل، النهـــــــوض بالواقع الزراعي لأمن غـــــــذائي افضل، مجلة مؤسسة آفاق، العدد 1، 2008، موقع على شبكة النت: www.Afaqirag.org.

خالد محمد فوزي، معلومات عامة عن النخيل، موقع على شبكة النت www.Masijed . gov.

نخلة التمر من مورد تقليدي الى ثروة خضراء، مصدر سابق.

عبد الوهاب زيد، زراعة نخيل التمر في دولة الامارات العربية المتحدة الوضع الراهن والامكانات المستقبلية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2006.

طرق زراعة النخيل، موقع على شبكة النت www.Gchuae ata .com/ar/Data - palms – Development.

باسم حازم البدري، " دراسة اقتصادية حول واقع انتاج التمور في العراق (1980-2009)، مجلة الشجرة المباركة، العدد2، 2015، ص 87.

محسن عبد الجبار مهدي، اقتصاديات زراعة النخيل وانتاج التمور إشارة لحالة العراق، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، 2006.

محمد عبد عيسى، " الحبوب والامن الغذائي"، مجلة النفط والتنمية، السنة الثانية، 1982 عدد خاص.

الانتاج العالمي للتمور لعام 2009 منظمة الاغذية والزراعة الفاو موقع على شبكة النت www.Fao .org.

خالد محمد فوزي، معلومات عامة عن النخيل، موقع على شبكة النت www.Masijed . gov . kwlfplmage.

عبد الباسط عودة ابراهيم، زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق، 2011، بحث حول موطن نخلة التمر، مصدر سابق.

جـــــــواد صندل جازع، زراعـــــــة النخيل وانتاج التمـــــــــــور في محافظـــــــة البصرة للمدة (1950-1980)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1980.

مديرية زراعة البصرة، قسم النخيل، بيانات غير منشورة، 2016.

زاهد قاسم بدن الساعدي، الامكانيات والانتاج النباتي في محافظة البصرة للمدة (1990-2006) واجـــراءات تنميتها في المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2008.

محمد رمضان وكفاية عبد الله، ظاهـــــرة انخفاض الميل للعمل الزراعي في بساتين النخيل في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، 2007.

وداد علي زغير، واقع وآفاق انتاج وتسويق التمور في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2001.

كاظم عبد العالي، دراسة فـــــي آفاق التنمية الزراعية في العـــــراق، كلية القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، 2007

Celulosieethanol production atits new dewo plant, sugar journal , march USA , Louisiana ,2009.

شعلان علوان، الصناعات التحويلية للتمور رؤية للنهوض بصناعة السكر من التمور، المياه العربية للاستثمار والانماء الزراعي، 2009، ص26.

محمد مصطفى العبد، المنتجات المشتقة من التمور الصناعات والاقتصاديات والتقنيات المستقبلية، في الندوة الدولية (النخلة حياة وحضارة)، مملكة البحرين، المنعقدة في 23-24 نوفمبر، 2009.

The Louisiana sugar industry 2003, suger joumal, USA , Jan 2009.

حازم محسن علي خير الله، نخلة التمر بين الواقع المؤلم والخيال، مجلة شواطئ، العدد 6، أيلول، جامعة البصرة، 2014.

عبد اللطيف سالم اسماعيل، تأثير المبيدات الفطـــــرية على الفطر المسبب خياس طلع النخيل، مجلة البصرة للعلوم الزراعية، المجلد السادس، العدد الأول، 1993.

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

التعليـــم الإلكتروني فـــي الجزائـــر: صعوبات وعقبـــات " مع إضاءات على تجارب بعض الدول الرائدة "

E - Learning in Algeria: Difficulties and Obstacles " With light on the experiences of some of the leading countries " ★

D.A.C ©

أ.د شريف غياط (✉) * أ. عبد المالك مهري (✉) **
* جامعة 08 ماي 1945، قالمة – الجزائر ** جامعة العربي التبسي، تبسة – الجزائر.

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
التعليم
التعليم الإلكتروني
التعليم التقليدي
الثورة التكنولوجية
تكنولوجيا الاعلام والاتصال

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التعليم الإلكتروني في الجزائر، في ظل التوجه العالمي المعاصر في مجال تطبيق هذا النوع من التعليم في كافة المراحل، حيث بدأت كثير من الدول في شتى أنحاء العالم في التسابق نحو اعتماد التعليم الالكتروني وتفعيل تقنيته في هذا المجال. والجزائر كغيرها من الدول النامية، ما تزال نظم التعليم فيها مشدودة إلى النمط التقليدي وأساليب لا تناسب مطالب التربية في عصر الثورة التكنولوجية، الأمر الذي يدعو إلى البحث الجاد في كيفية التخلص من أسر التعليم التقليدي والانطلاق إلى آفاق عصر المعلوماتية وبخاصة التعليم الإلكتروني وتجاوز كل الصعوبات والعراقيل، بإعداد المعلم القادر على توظيف هذه التقنية المهمة وفهم دوره الجديد في إدارة التعليم الإلكتروني، والاستفادة من التجارب الرائدة للدول التي سبقتنا في هذا الشأن.

ARTICLE INFO

Keywords :
Education
E-learning
Traditional education
Technological revolution
Information and communication technology

JEL Classification :
D 85
O 15
I 21
J 24

ABSTRACT

This study aims to shed light on in Algeria, in light of the contemporary global trend in the application of this type of education at all stages, as many countries around the world the reality of e-learning began to race towards adopting e-learning and activating its technology in this field. Algeria, like other developing countries, still has its educational systems drawn to the traditional style and methods that do not suit the demands of education in the era of technological revolution. This calls for serious research on how to get rid of the families of traditional education. , By preparing the teacher who is able to employ this important technology and understand his new role in the management of e-learning, and benefit from the pilot experiences of countries, which preceded us in this regard.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail addresses:** cghiat@yahoo.fr (GHIAT Cherif) * ; asilious@ymail.com (MEHRI Abdelmalek) **.
Article history:
Received 16 December 2019 ; Received in revised 19 June 2019 ; Accepted 28 July 2019 ; Published 16 September 2019.
Please cite this article as: Ghiat, CH., & Mehri, A. (2019). E - Learning in Algeria: Difficulties and Obstacles " With light on the experiences of some of the leading countries ". *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 81 – 94.
غياط شريف، مهري عبد المالك. (2019). التعليم الإلكتروني في الجزائر: صعوبات وعقبات " مع إضاءات على تجارب بعض الدول الرائدة ". المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 81 – 94.
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمة

لقد نتج عن ثورة المعلومات التي يشهدها العالم منذ أواخر القرن الماضي، امتزاجا كبيرا بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وعالم التربية والتعليم. الأمر الذي خلق مقاربات تربوية حديثة، لم يعرفها الإنسان من قبل، حيث يسمح استخدام هذه التقنية (TIC) بالوصول إلى المعلومات الكاملة بسرعة فائقة، مما دفع بالمؤسسات التربوية والتعليمية إلى التفكير الجدي في الاستفادة من ثمار المنجزات التكنولوجية. وهذا باعتماد ما صار يعرف بالتعليم الالكتروني والذي يعد أحد أهم الأساليب الحديثة المستخدمة في مجال التربية والتعليم، إذ يقوم على استخدام تقنيات الاتصال الحديثة من حواسيب، شبكات اتصال، وسائط رقمية، آليات بحث متطورة، مكتبات إلكترونية زيادة على الانترنت، بعبارة أخرى هو نمط تعليمي قائم على الاستفادة من التقنيات الحديثة بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وتكلفة وبأكبر استفادة ممكنة. هذا ويتوقع معظم المختصين التربويين، أن هذا النوع من التعليم سيصبح في المستقبل القريب النمط السائد والنوع الأكثر فعالية وكفاءة، نظرا لخصائصه ومميزاته. ورغم أهمية هذا النوع من أنماط التعليم والنتائج الهائلة التي أثبتت نجاحه في الدول المتقدمة التي اعتمدته، إلا أن استخدامه لازال بعيدا وفي بداياته في الجزائر. من هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية في محاولة لتشخيص وتحليل واقع وآفاق التعليم الالكتروني في الجزائر بالمقارنة مع تجارب عالمية رائدة في هذا المجال.

1.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته، في وقت تزايد فيه الاهتمام بالتعليم الالكتروني بجميع وسائله لفتح أفاقاً جديدة للمتعلمين، لم تكن متاحة ومتوفرة في السابق، وهيأ حلا واعداً لحاجات طلاب المستقبل. فالتعلم الإلكتروني يعتبر ضرورة أساسية لتحقيق مجتمع المعرفة، والجزائر ليست بمعزل عن التعلم الإلكتروني وعصر المعرفة على الرغم من بعض التحديات الحقيقية التي تواجهها، ولذلك يتعين عليها أن تحدد رؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية، وأن يكون التعليم الإلكتروني أحد عناصر هذه الرؤية، بل أحد السياسات التي يمكن الإفادة منها. ومن ثم وجب عليها اختيار ما يناسبها من وسائل التعليم الإلكتروني المتعددة، وأن تدرس تجارب الدول الأخرى الرائدة وبخاصة المشابهة لنفس ظروفها والاستعانة بالخبراء منها، وأن تتعاون مع بعضها لتتبادل بث البرامج، مما يخفض تكلفة استخدام التعليم الإلكتروني. زيادة على ذلك فهي تهتم:

– بإبراز حالة التقدم العلمي والتقني، الذي يتميز به العصر الحالي والذي يتطلب من الفرد أن يكون دائم التعلم والتدريب؛

– يمكن أن تساهم أيضا في إلقاء الضوء على أحدث اتجاهات العملية التعليمية والتربوية وهو التعليم الإلكتروني واستخدامه بطريقة عملية صحيحة.

– يمكن أن تساهم في إلقاء الضوء على أحدث الاتجاهات في مجال تفعيل التعليم الإلكتروني وكيفية الاستفادة منها في الواقع الجزائري؛

– يمكن أن تساهم في تعزيز التقنية والتكنولوجيا الحديثة في جميع مستويات التعليم للحد من نسبة الأمية التكنولوجية.

2.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى طرح فكرة التعليم الإلكتروني كحل أساسي لتطوير المستوى التعليمي والسمو به إلى أرقى المستويات، ليواكب التطور التكنولوجي الهائل والعمل على تحديد وجهة الجيل القادم نحو مجتمع ناجح وفعال. فضلا عن زيادة وعي المجتمع بمؤسساته وحكوماته لأهمية هذا التعليم كتحد تكنولوجي معاصر. كما تهدف أيضا إلى:

- بيان مفهوم التعليم الإلكتروني ووسائل تفعيله؛
- التعرف على واقع تفعيل التعليم الإلكتروني في الجزائر، من خلال اللوائح والتعميمات المنظمة للتعليم الإلكتروني؛
- التعرف على بعض الخبرات والتجارب العالمية الرائدة في مجال تفعيل مفهوم التعليم الإلكتروني في النظام التعليمي.

3.1 تساؤلات الدراسة

تأسيسا على ما تقدم، تأتي تساؤلات هذه الدراسة ملخصة كما يلي:

– ما المقصود بمفهوم التعليم الالكتروني؟

– هل هناك فروقات حقيقية بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني، وفيما تتمثل هذه الفروقات إن وجدت؟

– ماهي شروط التعليم الالكتروني الفعال؟

– ما أهم التجارب العالمية في مجال تفعيل هذا المفهوم (التعلّيم الإلكتروني) في السياق المعاصر؟

4.1 فرضيات الدراسة

بغرض تحليل الموضوع المراد دراسته والإجابة عن الأسئلة المذكورة آنفا، يمكن تبني الافتراضات المبدئية التالية:

- توجد فروقات جوهرية بين التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي.
- التعليم الالكتروني في الجزائر حديث النشأة وتعترضه عقبات.
- توجد تجارب رائدة يمكن الاستفادة منها في مجال التعليم الالكتروني.

5.1 منهج وهيكل الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الدراسة النظرية للتعليم الإلكتروني، وذلك بهدف وصف مكوناته ومن ثم تحليلها، بغرض الوقوف على الاهتمام الكبير الذي أصبح يحظى به هذا النمط من التعليم بهدف التخلص من أسر التعليم التقليدي وأساليبه.

ولتحقيق هذا الغرض اتبعت الدراسة إجراءات البحث العلمي، فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها وفهمها، حيث تم القيام بدراسة بحثية مكتبية في مراجع أدبيات التعليم التقليدي والإلكتروني، اعتمادا على ما تيسر من مراجع وبحوث كمصادر ثانوية، وجمع المعلومات من الدراسات الصادرة عن الندوات والمؤتمرات العلمية وكذا الاحصائيات والبيانات كمصادر أولية.

ونظرا لأهمية الدراسة وأثرها على الجزائر، وللإحاطة بموضوعها من كافة جوانبه، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلته. فقد جاءت الدراسة في ثلاث محاور رئيسة، حيث تم التطرق إلى التأصيل النظري للتعليم الإلكتروني، واقع التعليم الالكتروني في الجزائر، بعض التجارب العالمية الرائدة في التعليم الالكتروني.

2. الدراسات السابقة

– دراسة أسامة غربي، محمد يحياوي (2018)، تحت عنوان: التعليم الالكتروني بين متطلبات الجودة وامكانية التصنيع، جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية الانتقال نحو تطبيقات التعليم الالكتروني نظرا للمزايا التي أصبحت تقدمها من الناحية التعليمية والاقتصادية في نفس الوقت، وبالتالي ضرورة الاستثمار في صناعة برمجيات التعليم الالكتروني والاستفادة من الأرباح المحققة في هذا المجال، وكذا تنمية قدرات الموارد البشرية في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بالشكل الذي ينعكس ايجابا على مستواهم التعليمي.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة وضع رؤية خاصة في مجال التعليم، تتضمن إعادة هيكلة المناهج الدراسية ودمج تعليم البرامج المعدة مباشرة لمعرفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المراحل الدراسية والتي تناسب سوق العمل وتواكب متطلبات مجتمع المعلومات.

– **دراسة** محمد الحنجوري (2014)، تحت عنوان: جذور التعليم التقليدي وإمكانيات التعليم الالكتروني حيث هدفت الدراسة إلى تقديم بعض أوجه المقارنة بين طرق التعليم التقليدية المعروفة وطرق التعليم الإلكتروني والمعتمدة على التطور التكنولوجي لأجهزة الحاسوب والبرامج المستحدثة لغرض التعليم الالكتروني. وقد خلصت الدراسة إلى أن الانتقال من التعليم بالطرق التقليدية إلى التعليم الإلكتروني المعتمد على التكنولوجيا - سواء كليا أو جزئيا- بات أمراً ضرورياً، مع الاشارة إلى أن الانتقال يتطلب اتخاذ عدة خطوات تحتاج إلى وقت وجهد طويل منها:

– تعديل سياسة التعليم على مستوى المدارس والجامعات بحيث تجعل التكنولوجيا أداة أساسية في العلمية التعليمية في جميع المراحل.

– دراسة واقع استخدام التكنولوجيا في المدرسة أو الجامعة أي حصر الأجهزة والبرامج التعليمية المتوفرة فيها.

– إجراء الأبحاث في مجال التعليم الإلكتروني بصورة مستمرة لاطلاع المعلمين والمسؤولين على أثر استخدام التكنولوجيا في عملية التعليم ومدى استفادة الطلاب من ذلك.

– **دراسة** سايح بوزيد، أحمد لعمي (2013)، التعليم الإلكتروني كخيار إستراتيجي لتحقيق كفاءة المورد البشري في ظل اقتصاد المعرفة في الجزائر، حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور التعليم الإلكتروني المعتمد على الوسائط المتعددة، وعبر شبكة الإنترنت كخيار استراتيجي لتطوير التعليم والنهوض به في زيادة كفاءة المورد البشري. فالمعرفة والكفاءات أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية الناجمة عن استخدام تقانة المعلومات فائقة التقدم بأداء أفضل وبكلفة أقل وخصوصا في الوقت الراهن، الذي يشهد فيه العالم ازديادًا مضطردًا لدور المعرفة والمعلومات من أجل تنافسية تفرضه تحديات العولمة، ونمو اقتصاد المعرفة.

وخلصت الدراسة إلى أهمية الاستثمار البشري بشكل متكامل وشامل، ودعمه بصناعة تدريبية وتعليمية ومعرفية واسعة وديناميكية ومواكبة لأحدث العلوم والأساليب، معتمدة في مسارها في هذا

الاتجاه على مفهوم التعليم الإلكتروني والتدريب، وعلى الصقل المستمر بأساليب ومنهجيات تعليمية دائمة التحديث لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية الناجمة عن استخدام تقانة المعلومات فائقة التقدم بأداء أفضل وبكلفة أقل.

– **دراسة** ريهام مصطفى محمد أحمد (2012)، تحت عنوان: توظيف التعليم الالكتروني لتحقيق معايير الجودة في العملية التعليمية، حيث سعت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تحقيق معايير الجودة في العملية التعليمية من خلال طرق المجالات المستحدثة، لذا تعتقد الباحثة بأن الفكرة من بحثها تكمن في تقديم موقع الكتروني يمكن الاعتماد عليه في خدمة نظام التعليم عن بعد وتنمية مهارات التعليم الذاتي عند الطالب، حيث يعمل على تطوير القدرات والخيالية عند الطلبة وتحسين مستوى الفهم والاستيعاب لديهم.

ليخلص هذا البحث في الأخير إلى التعريف بمدى أهمية التعليم الالكتروني في دعم تحقيق الجودة في العملية التعليمية ويؤكد على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة من رفع كفاءة الطالب والأستاذ في استخدام تقنيات التعليم الالكتروني وبرمجياته وتسخيرها لصالح العملية التعليمية

– **دراســة** فياض عبد الله علي، رجاء كاظم حســون (2009)، تحت عنوان: التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي "دراسة تحليلية مقارنة". والهدف الرئيسي لهذا البحث هو توضيح مفهوم التعليم الالكتروني وخصائصه، منافعه، العقبات التي تعترضه وكيفية التغلب عليها . مع إجراء مقارنة بين الأسلوب التقليدي والأسلوب الالكتروني في التعليم. يتضمن البحث أيضاً توضيحا متكاملا عن كيفية استخدام بروتوكول وكيفية تحويل المحتوى التعليمي، (LMS) للتواصل بين المادة العلمية المفردة ونظام تســيير التعليم التقليدي إلى محتوى الكتروني، وخلصت هذه الدراسة إلى أن طريقة التعليم الالكتروني هي أفضــل من الطريقة الكلاسـيكية في الحصــول على أفضــل النتائج حيث أوصــت باسـتخدام هذه الطريقة عند توفر الإمكانات الملائمة لما حققته من نتائج.

هذه الدراسات وإن تطابقت من حيث الموضوع إلا أنها اختلفت من حيث المضمون، حيث اشتركت جميعا في التركيز على مفهوم وأهمية التعليم الالكتروني ومنافعه في وقتنا الراهن لما له من تداعيات ايجابية على العملية التعليمية، حتى أن بعضها ذهب لتحديد أوجه المقارنة بين طرق التعليم التقليدية المعروفة وطرق التعليم الإلكتروني والمعتمدة على التطور التكنولوجي لأجهزة الحاسوب والبرامج المستحدثة لغرض التعليم الالكتروني، مع التركيز على إبراز دور التعليم الإلكتروني المعتمد على الوسائط المتعددة، وعبر شبكة الإنترنت كخيار استراتيجي لتطوير التعليم والنهوض به في زيادة كفاءة المورد البشري.

غير أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السالفة في كونها محاولة للبحث في واقع التعليم الإلكتروني في واحدة من دول العالم الثالث وهي الجزائر، في ظل التوجهات الدولية المعاصرة في مجال تطبيق التعليم الالكتروني، في وقت بدأ فيه التسابق نحو اعتماد هذا النوع من التعليم وتفعيل تقنيته في هذا المجال، فضلا عن العمل على الوقوف على أهم الصعوبات والعقبات التي تعترضه وكيفية التغلب عليها، وبالتالي الاستفادة من التجارب الرائدة التي سبقتنا في هذا الشأن، والتي تم عرض بعض منها لتكون نماذج يحتذى بها.

3. التأصيل النظري للتعليم الإلكتروني

1.3 ماهية التعليم الالكتروني

كما هو معلوم ومما لا ريب فيه، ان التعلم الالكتروني هو أسلوب حديث من أساليب التعليم، الذي توظف فيه تقنيات الاتصال العصرية والحديثة من حاسوب، وشبكاته، ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الأنترنت سواء كان عن بعد أم في الفصل الدراسي. وهذا يعني باختصار، استخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة بمختلف أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت، وبأقل جهد وتكلفة، محققا فائدة أكبر. وللوقوف على أهمية التعليم الإلكتروني، ومعرفة الفرق بينه وبين التعليم التقليدي (الكلاسيكي)، نرى من الضرورة بمكان التطرق لتعريفه ولو بإيجاز، من خلال عرض لأهم التعاريف في هذا المجال.

1.1.3 مفهوم التعليم الإلكتروني

وردت عدة تعاريف في التعليم الالكتروني تنوعت وفق المقاربات، لعل من أهمها ما نوردها في الآتي:

التعليم الالكتروني هو:

– "استخدام مصادر المعلومات الالكترونية وأدوات البحث عن تلك المعلومات وأدوات الاتصال الالكترونية وكافة الإمكانيات المتاحة على الانترنت، والتي يمكن للمعلم توظيفها، والتي يمكن ان يستخدمها المتعلم لكي ينمي بنيته المعرفية" (أحمد علي حسين الجمل، 2005).

– "تقديم محتوى تعليمي الكتروني عبر الوسائط المعتمدة على الكمبيوتر وشبكاته إلى المتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع المعلم ومع أقرانه سواء أكان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة وكذا إمكانية إتمام هذا التعلم في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسب ظروفه وقدراته، فضلا عن إمكانية إدارة هذا التعلم أيضًا من خلال تلك الوسائط" (حسن حسين زيتون، 2005).

وجدير بالإشارة، أن مصطلح التعليم الإلكتروني، يأتي بأشكال مختلفة في اللغة الإنجليزية، حيث يعرف بـ: (E-learning, Elarning, Electronic Learning). ومهما كان شكل كتابة المصطلح، فإن مفهوم التعلم الإلكتروني في جوهره وأبعاده ومضامينه يعني: "عملية تحويل التعليم التقليدي (وجهاً لوجه) الى شكل رقمي للاستخدام عن بعد" (Ellworth, J, 1994).

وهناك من الباحثين من يرى أن التعليم الإلكتروني هو: "أحد الوسائل التعليمية، التي تعتمد على تقنيات الاتصالات الإلكترونية وتقنيات الخدمة الذاتية لإتاحة المعرفة للذين ينتشرون خارج قاعات الدراسة" (Bush, M, 1997).

كما توجد تعريفات للتعليم الإلكتروني، تستند الى مستوياته، نخص بالذكر منها:

– التعليم الإلكتروني المتزامن (Synchronous e-learning) ويعني أن جميع الطلبة والمدرسين يتواصلون معاً في وقت واحد تقريباً ووفق جدول زمني محدد مسبقاً ليتلقون ويتبادلون المعرفة على الخط، مما يسهل من عملية التعلم.

– أما التعليم الإلكتروني غير المتزامن (Asynchronous e-learning) فهو يعطي المعنى التقليدي للتعلم الإلكتروني، حيث يقوم الطلبة بإنجاز مهامهم الدراسية بشكل ذاتي وفي الوقت الذي يلائمهم، وذلك بالاعتماد على الأقراص المدمجة وشبكة الإنترانت أو الإنترنت. وقد يحصل نوع من المداخلات مع المدرسين من خلال لوحات الإعلانات على الشبكة والبريد الإلكتروني، أو قد يكون بشكل ذاتي بالكامل ومسنود بالروابط الى المراجع بدلاً عن مدرس حقيقي.

يستنتج من التعاريف السالفة الذكر، أنها اتفقت في الوسائل والتقنيات، التي تستخدم في التعليم الإلكتروني، إلا أنها اختلفت في رؤيتها للتعليم الالكتروني، كطريقة تدريس فقط أو كنظام متكامل له مدخلاته وعملياته ومخرجاته وهو المعمول به في كثير من الجامعات الغربية.

وعموما نستطيع القول: ان التعلم الإلكتروني، يعتبر من الطرق والوسائل التي تدعم العملية التعليمية وتحول التعليم إلى طور الابداع وتنمية المهارات والتفاعل من طور التلقين.

2.1.3 أهمية التعليم الإلكتروني وسلبياته

أ. أهمية التعليم الإلكتروني: يترتب عن استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في العملية التعليمة أو ما يعرف بالتعليم الإلكتروني، كثيرا من الفوائد والايجابيات والتي ستجعله من دون شك يحل محل طرق التعليم التقليدية، ولعل من أهم هذه الايجابيات ما نوجزه في الآتي (Justin Ferriman, sans date):

- ✓ تخفيض التكاليف، حيث أنه لا حاجةٍ لوجود مؤسسة خاصة أو بناء صفوف جديدة للقيام بعمل دورات وحلقاتٍ دراسية، وبالتالي الاستغناء عن الذهاب إلى مؤسسة تعليمية، وهذا من شأنه تقليل تكاليف التنقل. ومن ثم حل مشكلة الاقبال المتزايد على التعليم والانفجار المعرفي.
- ✓ متاح لجميع الأفراد والفئات العمرية المختلفة، حيث يستطيع الأشخاص من جميع الأعمار الاستفادة من الدورات المطروحة على شبكة الإنترنت وكسب مهارات مفيدة لهم دون قيود المدارس التقليدية.
- ✓ يتسم بالمرونة، سيماً وأنه لا توجد ارتباطات بموضوع الوقت، إذ يستطيع الفرد التعلّم في أي وقتٍ شاء حسب الوقت الملائم له. وبالتالي توسيع فرص القبول في مجال التعليم، زيادة على تمكين العاملين من خلال التكوين والتعليم من غير ترك أعمالهم.
- ✓ زيادة التعلّم وتقليل ضياع الوقت، حيث تلغي فكرة التفاعلات بين الطلاب وضياع الوقت خلال الدردشة والأسئلة فتزداد كمية ما يتعلمه الفرد دون أية تعطيلات (Marika Samarati, 2016).
- ✓ يوفّر تعليماً محايداً ومنظماً، حيث يكون لدى الطلاب المحتوى التعليمي ذاته، فضلا عن تقييم الاختبارات بشكل محايد، والدقة في تتبع إنجازات كل طالب وسجل نشاطاته الموجود على الشبكة.
- ✓ يعد صديقاً للبيئة، نظراً لأنه لا حاجة لاستخدام الأوراق والأقلام وغيرها من المواد، التي قد تضر بالبيئة عند التخلص منها.

ب. سلبياته: على الرغم من تعدد الفوائد المتوخاة من للتعليم الإلكتروني، غير أنه لا يخلو من بعض السلبيات، لعل من أهمها ما نوجزه في الآتي (www.Maghress.com):

- ✓ اعتماده على التكنولوجيا، على الرغم من أن التعليم الإلكتروني متاح للجميع، إلا أنّ الكثير من الأشخاص قد لا يتوفر لديهم أجهزة الكمبيوتر أو شبكة اتصال داعمة للتعلم عبر الإنترنت.
- ✓ صعوبة التحفيز، لأن التعليم الإلكتروني ذاتي نوعاً ما، يجد بعض الأشخاص صعوبة في تحفيز أنفسهم بنفسهم، أو تنظيم عملهم وإتمامه في وقتٍ محدد.
- ✓ يسبب العزلة، بسبب تعامل الطلاب مع أجهزة الكمبيوتر بدلاً عن التواصل مع الطلّاب الآخرين والتناقش معهم وتبادل الخبرات، مما يُشعرهم بالوحدة والانعزال.

3.1.3 مقارنة التعليم الإلكتروني بالتعليم التقليدي

يمكننا القيام المقارنة المباشرة بين التعليم التقليدي (في قاعات التدريس) والتعلم الإلكتروني على أساس عدد من العناصر، حيث يوضح الجدول هذا النوع من المقارنة.

الجدول (01): مقارنة التعلم الإلكتروني بالتعليم التقليدي

العنصر	التعلم الإلكتروني	التعلم التقليدي
المادة العلمية (من حيث المحتوى والتصميم وأسلوب العرض)	متقنة ومشوقة ودسمة	تقليدية ومحدودة ونمطية
الوصول	على مدار الساعة وفي الوقت الحقيقي	محدود
الجودة	ثابتة	متفاوتة
قياس النتائج	تلقائي	صعب
الاحتفاظ بالمعلومات	عالٍ	متفاوت
الكلفة النسبية	منخفضة	عالية
الرضا	عالٍ في الغالب	متفاوت
الملاءمة	عالية جداً	متفاوتة
المرونة	عالية جداً	مقيدة
الاعتماد على النفس	عالٍ جداً	محدود
نطاق الحوار	كونيّ	محلي/اقليمي
فرص الإبداع/الابتكار	عالية	متفاوتة

المصدر: عبد الرزاق الفاضل، التعليم الإلكتروني وآفاق تطوره في العالم العربي، جامعة الزيتونة الاردنية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع إدارة المعرفة في العالم العربي، 26-28 نيسان (ابريل) 2004.

2.3 المتطلبات والشروط المسبقة للتعلم الإلكتروني الفعال

من أجل الوصول إلى تعليم الكتروني ناجح وفعال، يستلزم توفر جملة من المتطلبات والشروط أهمها:

1.2.3 متطلبات التعليم الالكتروني الفعال

- ✓ إعادة هندسة العمليات والأنشطة التعليمية والإدارية لكي تستطيع التعامل بكفاءة وفاعلية مع نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات

بشكل عام ومع تقنيات الاتصالات الرقمية وتقنيات الخدمة التعليمية الذاتية بشكل خاص.

✓ إعادة النظر كلية "ببرامج ومساقات ومقررات ومناهج واستراتيجيات التعليم وتحديث برامج التعليم العالي لتشمل إدخال مساقات تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة ونظم المعلومات وهندسة البرمجيات وبرامج الشبكات والتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والذكاء الاصطناعي.

✓ إنشاء قواعد بيانات خاصة بالمساقات التعليمية على اختلاف أنواعها وبالقائمين عليها أيضاً. فقواعد بيانات المعرفة، مثلاً، تعد الأكثر اهمية بالنسبة للتعلم الإلكتروني. وتوجد هذه القواعد على مواقع البرمجيات حيث تعرض الشروحات المفهرسة والتوجيه للاستفسار عنها، مع الإرشادات والتعليمات التدريجية لأداء مهام معينة، وبذلك يتم عرض المعلومة بشكل فعال حيث يمكن للمستخدم اختيار كلمة رئيسية أو عبارة لبحث قاعدة البيانات، وبالمقابل يمكنه أن يختار كلمة من قائمة أبجدية.

✓ يحتاج التعلم الإلكتروني الى وجود دعم على الشبكة (Online support)، وهو عبارة عن نموذج للتعلم الإلكتروني، يعمل بوظيفة مشابهة لقواعد المعرفة، وهو يكون على شكل منتديات وغرف حوار ولوحات إعلانية على الشبكة، وبريد الكتروني أو دعم المراسلة في الوقت الحقيقي.

✓ يحتاج التعلم الإلكتروني الى مواقع شبكية مبتكرة والى محتوى شبكي متكامل ومتجدد على الدوام. فالمواقع الشبكية التعليمية تحتاج الى لمسات خبراء في تكنولوجيا المعلومات والتسويق والإدارة بالإضافة الى خدمات معلمين محترفين ومدربين من الطراز الخاص. وعليه، فإن الموقع الشبكي التعليمي هو حصيلة هذه المهارات مجتمعة، يضاف اليها مهارات وخبرات علماء النفس والاجتماع والتربية.

تأسيسا على ما تقدم، ينبغي أن تتوفر في التعليم الإلكتروني الشروط التالية (عبود نجم، 2008):

2.2.3 شروط التعليم الالكتروني الفعال

لعل من أهم شروط التعليم الإلكتروني الفعال، ما يمكن حوصلته في النقاط التالية:

✓ تنويع المحتوى من حيث الصور والأصوات والمؤثرات الأخرى والنص لتعمل معاً لبناء الذاكرة في مختلف مناطق المخ وبالتالي ضمان استيعاب وفهم أفضل للمادة.

✓ خلق التفاعل الذي يشد الانتباه والاهتمام والرغبة لدى المتعلمين الإلكترونيين وذلك من خلال تقديم المسابقات والمباريات التنافسية والألعاب ومعالجة الأشياء على الشاشة.

✓ ضرورة إمداد المتعلمين بملاحظات فورية (في الوقت الحقيقي) وبشكل دوري منتظم وذلك من خلال مناهج ومفردات وبرامج إمداد مبتكرة لتصحيح أو تعديل أو تبسيط المادة التي يعتبرها المتعلمون صعبة أو معقدة.

✓ التركيز بشكل خاص على إحداث وتشجيع التفاعل المثمر ما بين المتعلمين الإلكترونيين والمدرسين الإلكترونيين من خلال وسائل مبتكرة ومتجددة مثل غرف الحوار ومجالس النقاش والمراسلات الفورية والبريد الإلكتروني.

3.3 أهداف، مميزات وفوائد التعليم الالكتروني

1.3.3 أهداف التعليم الالكتروني

إن الدخول الى بوابة التقنيات الحديثة يجب ان يرتكز على أهداف محددة يجب تحقيقها من خلال هذا الدخول كي يتم تحقيق الفائدة الأكبر، وتحقيقاً لذلك نرى ان من أهم الأهداف التي يجب تحقيقها من التعليم الالكتروني ما يلي (فارس ابراهيم الراشد، 2003):

✓ توفير بيئة تعليمية غنية ومتعددة المصادر تخدم العملية التعليمية بكافة محاورها.

✓ إعادة صياغة الأدوار في الطريقة التي تتم بها عملية التعليم والتعلم بما يتوافق مع مستجدات الفكر التربوي.

✓ إيجاد الحوافز وتشجيع التواصل بين منظومة العملية التعليمية كالتواصل بين البيت والمدرسة والبيئة المحيطة.

✓ نمذجة التعليم وتقديمه في صورة معيارية. فالدروس تقدم في صورة نموذجية والممارسات التعليمية المتميزة يمكن أعادة تكرارها. من أمثلة ذلك بنوك الأسئلة النموذجية، خطط للدروس النموذجية، الاستغلال الأمثل لتقنيات الصوت والصورة وما يتصل بها من وسائط متعددة.

✓ تناقل الخبرات التربوية من خلال إيجاد قنوات اتصال ومنتديات، تمكن المعلمين والمدربين والمشرفين وجميع المهتمين بالشأن التربوي من المناقشة وتبادل الآراء والتجارب عبر موقع محدد يجمعهم جميعاً في غرفة افتراضية رغم بعد المسافات في كثير من الأحيان.

✓ إعداد جيل من المعلمين والطلاب قادر على التعامل مع التقنية ومهارات العصر والتطورات الهائلة التي يشهدها العالم.

✓ المساعدة على نشر التقنية في المجتمع، وجعله مجتمعاً مثقفاً الكترونياً ومواكباً، لما يدور في أقاصي الأرض (الهادي محمد، 2005).

2.3.3 مميزات وفوائد التعليم الالكتروني في العملية التعليمية

لا ريب في أن النقلة النوعية في التعلم وتطبيق النظريات الحديثة في تطوير التعليم وتحسين أداء المعلم واتقان مبادئ التعليم التعاوني والتعلم الفردي جعل للتعليم الالكتروني مكانة خاصة بين هذه المفردات كونه يحقق الأهداف التالية (www.minshawi.com):

- ✓ توسيع مدارك الطلبة والمعلمين من خلال وجود الروابط (Links) ذات العلاقة باهتماماتهم العلمية والنظرية والترفيهية احياناً.
- ✓ سرعة تطوير وتغيير المناهج والبرامج على الإنترنت بما يواكب خطط الوزارة ومتطلبات العصر دون تكاليف إضافية باهظة، كما هو الحال في تطوير البرامج على أقراص الليزر مثلاً.
- ✓ تخطي جميع العقبات التي تحول دون وصول المادة العلمية (المناهج، والمراجع ... إلخ) إلى الطلاب في الأماكن النائية، بل ويتجاوز ذلك إلى خارج حدود الدول.

4. واقع التعليم الالكتروني في الجزائر

تعاني الجزائر كواحدة من الدول النامية كثيرا فيما يخص تطبيق نمط التعليم الالكتروني وذلك راجع أصلا وبالأساس الى غياب النظرة لهذا النمط من التعليمي كنظام متكامل يقوم على بيئة الكترونية رقمية متكاملة، تستهدف بناء المقررات وتوصيلها بواسطة الشبكات الالكترونية، تنظيم الاختبارات، إدارة المصادر والعمليات وتقويمها، الإرشاد والتوجيه وإدارة العملية التعليمية وضبطها.

1.4 متطلبات تطبيق التعليم الالكتروني في الجزائر ودور الأستاذ الجزائري فيه

1.1.4 متطلبات تطبيق التعليم الالكتروني في الجزائر

من أجل تطبيق التعليم الالكتروني في الجزائر يستلزم توفر مجموعة من المتطلبات أهمها (راجية بن علي، دون تاريخ):

- توفير الأجهزة، الشبكات والمحتوى الإلكتروني.
- تصميم وتطوير الدروس الالكترونية.
- اتصال دائم مع الطلبة مع وجود حوار.
- عدد المتلقين للمعلومات محدود.
- الوعي بأهمية التعليم الالكتروني سواء من طرف الأستاذ أو المعني باكتساب المعرفة سواء طالب جامعي أو تلميذ أو الإدارة.
- توفير بيئة اتصال مشتركة ما بين الهيئة التعليمية ومعرفة خبرات الخارج.
- تحسين مستوى استعمال التكنولوجيات بالدورات التكوينية.

2.1.4 دور الأستاذ الجزائري في التعليم الالكتروني

لأن الأستاذ يمثل عنصرا رئيسيا في العملية التعليمية، حيث يشكل في التعليم التقليدي مع الطالب والمقررات الدراسية اهم مكونات هذه العملية. فإن أكبر تحول اليوم بالنسبة للأساتذة، يكمن في أن الأستاذ لن يصبح مصدر المعلومة.

ففي التعليم الالكتروني، المعلومة متوفرة ويمكن أن تعطي من أطراف متعددة، وبذلك فالأستاذ غير مطالب بإعطائها. أما عن دوره فهو يتراوح بين موجه، متابع ومنظم لتبادل المعلومات بين أطراف العملية التعليمية، يفسر ما هو غير مفهوم بالنسبة للطلبة وحل المشكلات التي قد يتعرضون لها في تعلمهم.

وبالتالي فدور الأستاذ في التعليم الالكتروني هو مساعدة الطالب إن احتاج إلى ذلك والعمل على توجيهه وتشجيعه. تنمية الجانب الفني لدى الطلبة مع توفير الوسائل التعليمية المساعدة على توصيل المعلومة.

3.1.4 مميزات وسلبيات التعليم الالكتروني في البيئة الجزائرية

حسب البيئة الجزائرية والتي لا تخلف كثيرا عن مثيلاتها في الدول النامية، فللتعليم الالكتروني مميزاته وكذا سلبياته، وفيما يلي عرض موجز لهما.

1.3.1.4 مميزات التعليم الالكتروني في الجزائر

بالنسبة لمميزات هذا النوع من التعليم فقد وردت بالترتيب كما يلي:

- ✓ الاتصال الافتراضي.
- ✓ إلغاء المكان والزمان.
- ✓ توفير المعلومات بكمية كبيرة.
- ✓ توفير فرص التعلم الذاتي.
- ✓ اتصال دائم بين الطلبة والأستاذة.
- ✓ تقليل التكلفة.
- ✓ يعمل على خلق الإبداع والابتكار.

- ✓ الدقة في المعلومة.

2.3.1.4 سلبياته

من أهم سلبيات التعليم الالكتروني في الجزائر نذكر:

- ✓ عدم التفاعل المباشر وجها لوجه.
- ✓ صعوبة التقويم والحراسة فيما يخص الامتحان الكترونيا.
- ✓ غياب النوعية في التعليم.
- ✓ نقص في دقة الملاحظة وخاصة بالنسبة لتخصصات التي تعتمد على الجانب الفني والدقة في الملاحظة.
- ✓ عدم الاستعمال العقلاني للتكنولوجيا بصفة عامة في الدول غير المنتجة لها وانتشار ما يسمى بسرقة المشاريع.

4.1.4 صعوبات وتحديات تطبيق نمط تعليم الكتروني ناجح في الجزائر

من الصعوبات التي تعيق تطبيق تعليم الكتروني ناجح في الجزائر نذكر:

- ✓ المشكلات التقنية.
- ✓ قلة الإمكانيات والوسائل المادية المدعمة لهذا التعليم.
- ✓ عدم التحكم في التكنولوجيات الحديثة، او الاعتماد السلبي عليها.
- ✓ نقص الدورات التكوينية.
- ✓ عدم اقتناع البعض به كبديل عن التعليم التقليدي.
- ✓ عدم التحمس لهذا النوع من التعليم لغياب عمليات التحسس والإعلام.
- ✓ عدم وجود قناعة أطراف العملية التعليمية لهذا النوع من التعليم بتطبيقه.

5. بعض التجارب العالمية الرائدة في التعليم الالكتروني

هناك عدد من دول العالم المتطور وحتى دول العالم العربي قامت بتجارب رائدة في مجال تطبيق أنظمة مختلفة للتعليم الالكتروني بدأت باستخدام وسائل عرض مساعدة لتوضيح بعض المفاهيم والتجارب، وانتهت بتطبيق أنظمة متطورة للتعليم عن بعد، وفيما يلي بعض هذه التجارب:

1.5 تجارب الدول المتقدمة

التحول من الأنظمة التقليدية في مجالات الحياة الى الحياة الرقمية يعتبر من أهم سمات المجتمع المتحضر، وهذا دليل على رقي هذه المجتمعات، والمتتبع لتطور الحياة الى العالم الرقمي يلحظ أن هذه المواضيع تحظى باهتمام الدول على أعلى مستوياتها ضمن تخطيط محكم لنشر مجالات المعلوماتية بكافة مناحي الحياة.

وفيما يلي نستعرض تجارب بعض هذه الدول المتقدمة:

1.1.5 تجربة اليابان

بدأت تجربة اليابان في مجال التعليم الالكتروني في عام 1994 بمشروع شبكة تلفزيونية، تتولى بث المواد الدراسية التعليمية بواسطة أشرطة فيديو للمدارس، حسب الطلب من خلال (الكيبل) كخطوة اولى للتعليم عن بعد. لينطلق في سنة 1995، مشروع اليابان المسمى بـ "مشروع المائة مدرسة" (Khan Bodrul, 2005)، حيث تم من خلاله تجهيز المدارس بالأنترنت بغية تجريب وتطوير الانشطة الدراسية والبرمجيات التعليمية عبر تلك الشبكة، وفي نفس السنة، أعدت لجنة العمل الخاص بالسياسة التربوية في اليابان تقريراً لوزارة التربية والتعليم تقترح فيه، أن تقوم الوزارة بتوفير نظام معلومات اقليمي لخدمة التعليم مدى الحياة في كل مقاطعة يابانية، وكذلك توفير مركز للبرمجيات التعليمية، اضافة الى انشاء مركز وطني للمعلومات، ووضعت اللجنة في هذا الشأن الخطط الخاصة بتدريب المعلمين وأعضاء هيئات التعليم على هذه التقنية الجديدة، وهذا ما دعمته ميزانية الحكومة اليابانية للسنة المالية 1997/1996، حيث أقر اعداد مركز برمجيات لمكتبات تعليمية في كل مقاطعة ودعم البحث والتطوير في مجال البرمجيات التعليمية وكذا دعم البحث العلمي الخاص بتقنيات التعليم الجديدة زيادة على دعم كافة الانشطة المتعلقة بالتعليم عن بعد، وكذلك دعم توظيف شبكات الانترنت في المعاهد والكليات التربوية، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من التعليم الحديث.

وعلى هذا الأساس تعد اليابان الآن من الدول، التي تطبق أساليب التعليم الالكتروني الحديث بشكل رسمي في معظم المدارس اليابانية (www.isdept.info).

2.1.5 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

في دراسة علمية تمت عام 1993 تبين ان 98% من مدارس التعليم الابتدائي والثانوي في الولايات المتحدة لديها جهاز حاسب آلي لكل 9 طلاب، وفي الوقت الحاضر فان الحاسب متوفر في جميع المدارس الامريكية بنسبة (100%) بدون استثناء، وتعتبر تقنية المعلومات لدى صانعي القرار في الادارة الأمريكية من أهم

ست قضايا في التعليم الامريكي، وفي عام 1995 اكملت جميع الولايات الامريكية خططها لتطبيقات الحاسب في مجال التعليم. وبدأت الولايات في سباق مع الزمن من أجل تطبيق منهجية التعليم عن بعد وتوظيفها في مدارسها، واهتمت بعملية تدريب المعلمين لمساعدة زملائهم ومساعدة الطلاب ايضاً، وتوفير البنية التحتية الخاصة بالعملية من اجهزة حاسب آلي وشبكات تربط المدارس مع بعضها اضافة الى برمجيات تعليمية فعالة كي تصبح جزءً من المنهج الدراسي، ويمكننا القول ان ادخال الحاسب في التعليم وتطبيقاته لم تعد خطة وطنية بل هي أساس في المناهج التعليمية كافة (أحمد قنديل، 2006).

كما نجد أيضا برنامج كاليفورنيا للتعليم عن بعد، اذ يعد من برامج التعلم الافتراضي حيث يعرض برنامجا عن التعليم الإبداعي للطلاب حتى الصف الثامن ويتيح لهم اختيار مقررات تعليمية عن طريق شبكة الانترنت حيث يسعى هذا البرنامج لاعتراف بالاهتمامات المختلفة للطلاب وأنماط التعليم الفردي لكل طالب على حدة ويقدم خطط تعليمية خاصة لكل طالب تتناسب مع عمره واهتماماته والجدير بالذكر ان هذا البرنامج أصبح جزءا أساسيا من نظام المدارس العامة في ولاية كاليفورنيا (زين الدين محمد، 2006).

3.1.5 التجربة الماليزية

في عام 1996 م وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة وقد رمز لهذه الخطة (Vision 2020)، بينما رمز للتعليم في هذه الخطة (The Education Act 1996). ومن أهم أهداف هذه الخطة إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس. وكان يتوقع أن تكتمل هذه الخطة (المتعلقة بالتعليم) قبل حلول عام 2000 م لولا الهزة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عام 1997 م. ومع ذلك فقد بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999 م أكثر من 90 %، وفي الفصول الدراسية 45 %. وتسمى المدارس الماليزية التي تطبق التقنية في الفصول الدراسية " المدارس الذكية" (Smart Schools).

وتهدف ماليزيا إلى تعميم هذا النوع من المدارس في جميع أرجاء البلاد. أما فيما يتعلق بالبنية التحتية فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة والتي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة لخدمة نقل الوسائط المتعددة والفيديو (www.edutrapedia.illaf.net).

4.1.5 التجربة الأسترالية

يوجد في استراليا عدد من وزارات التربية والتعليم، ففي كل ولاية وزارة مستقلة، ولذا فالانخراط في مجال التقنية متفاوت من ولاية لأخرى. والتجربة الفريدة في استراليا هي في ولاية فكتوريا، حيث وضعت وزارة التربية والتعليم الفكتورية خطة لتطوير التعليم وإدخال التقنية في عام 1996 م على أن تنتهي هذه الخطة في نهاية عام 1999 م، بعد أن يتم ربط جميع مدارس الولاية بشبكة الإنترنت عن طريق الأقمار الصناعية، وقد تم ذلك بالفعل. اتخذت ولاية فكتوريا إجراءً فريداً لم يسبقها أحد فيه حيث عمدت إلى إجبار المعلمين الذين لا يرغبون في التعامل مع الحاسب الآلي على التقاعد المبكر وترك العمل. وبهذا تم فعليا تقاعد 24 % من تعداد المعلمين واستبدالهم بآخرين.

تعد تجربة ولاية فكتوريا من التجارب الفريدة على المستوى العالمي من حيث السرعة والشمولية. وأصبحت التقنية متوفرة في كل فصل دراسي، وقد أشاد بتجربتها الكثيرون ومنهم رئيس شركة مايكروسوفت (بل غيتس) عندما قام بزيارة خاصة لها. وتهدف وزارة التربية الأسترالية – بحلول عام 2001 م إلى تطبيق خطة تقنيات التعليم في جميع المدارس بحيث يصبح المديرون والموظفون والطلاب قادرين على:

- ✓ إمكانية استخدام أجهزة الحاسب الآلي والاستفادة من العديد من التطبيقات وعناصر المناهج المختلفة.
- ✓ الاستخدام الدائم والمؤهل في تقنيات التعليم وذلك في أنشطة الحياة العادية، وفي البرامج المدرسية كذلك
- ✓ تطوير مهاراتهم في مجال استعمال العديد من تقنيات التعليم.

وبينما يمكن (91 %) من المدارس الدخول إلى شبكة الانترنيت فإن (80 %) من المدارس تستخدم في الوقت الحالي شبكة محلية داخلية (حميد آيت وحمان، 2011).

2.5 تجارب بعض الدول العربية

وضعت دول الخليج العربي ممثلة بوزارات التربية والتعليم خططاً لدمج التقنية بالتعليم، وفيما يلي نستعرض الجهود المبذولة في دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في هذا المجال:

1.2.5 تجربة دولة الامارات العربية المتحدة

تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة مشـروعات تطويرية في مجال التربية والتعليم، ويعد توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) في التعليم أحد المشاريع الحيوية، التي تهدف من خلالها إلى بناء نظام تعليمي جديد، يسـتطيع التعامل مع متطلبات العصـر بكفاءة عالية. حيث ركزت الخطة على الانتقال إلى بيئـة تعليميـة متمحورة حول الطـالـب بـاسـتخـدام التعليم الالكتروني وإعادة تنظيم النظـام التربوي مع زيـادة جوهريـة في السـلطة والمسـؤولية والمؤهلات والقابلية للمحاسـبة في المدارس، ويلاحظ التركيز على الطالب الذي يستهدفه التطوير وفق معايير تربوية وأسس عالمية، وإقرار نظام حديث للمباني المدرسية، يسهل تزويدها بالبنية التحتية المناسـبة من الانترنت وتقنية المعلومات، بهدف إحداث نقلة نوعية في التعليم والاسـتفادة القصـوى من المعلوماتية (www.educatin.gov.qa).

وفي الجـانـب التنفيـذي بـدأت تجربـة تطبيق التعليم الإلكتروني من خلال مدرسـة دميره الابتدائية للفتيات التي أفتتح فيها القاعة الإلكترونية باسـم "دمبره نت" وذلك لاسـتخدام التكنولوجيا التعليمية في خدمة العملية التعليمية. ولا تقتصـر هذه التجربة على تقديم خدمة الحاسب والإنترنت فقط للطالبات وللهيئة التدريسية والإدارية وإنما ايضاً إلى ربط جسور التعاون والتواصل مع الهيئة المحيطة بالمدرسـة التي تمثل في أولياء الأمور. وتم تجهيز القاعة الإلكترونية بكل التجهيزات اللازمة وإمدادها بأكثر من ثلاثين جهاز كمبيوتر وتم الاتصـال بأحد مراكز الكمبيوتر المتخصصـة للاستفادة من خبراته في تعليم الكمبيوتر والانترنت. وتهدف هذه التجربة إلى استخدام الطالبات للحاسب الآلي لغرض الدراسة وتصفح المواقع الموجودة على الإنترنت التي تخدم المواد التعليمية، باعتبار أنها مورد متجدد وتفاعلي وتستطيع الطالبة من خلاله تعلم معلومة جديدة. ولنجاح التجربة تم تدريب المعلمات على الاسـتخدام الأمثل لأجهزة الحاسـوب وتقنياته المختلفة، بحيث صـار لديهن القدرة على تعليم الطالبات هذه التقنية الحديثة بشـكل جيد وفعال (http:ae/albayan/albayan. Co).

مع الاشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم والشباب في هذه الدولة، قد تبنت مشروع تطوير مناهج لتعليم مادة الحاسب الآلي بالمرحلة الثانوية. وقد بدأ تطبيق وتجسيد هذا المشروع عام 1990/1989. حيث شمل في البداية الصف الأول والثاني من التعليم الثانوي، علما وأن البداية كانت بإعداد منهج للصف الأول الثانوي وتجريبه باختيار مدرستين بكل منطقة تعليمية، احداهما للبنين والأخرى للبنات. وفي العام التالي تم تعميم التجربة لتشمل كافة المدارس الثانوية في الدولة.

وكما هو معلوم لقيت هذه التجربة، قبولاً من طرف الطلاب وأولياء الأمور، فضلاً عن الأهداف التي حددتها الوزارة. وقد تمخض عن هذه التجربة، النتائج الملخصة في النقاط التالية:

– ولّدت التجربة وعياً لدى أولياء الامور نحو أهمية الحاسب في الحياة المعاصرة.

– شجعت التجربة معلمي المواد الاخرى على تعلم الحاسب الآلي.

– ولدت لدى الادارة المدرسية الرغبة في استخدام الحاسب في مجالات الادارة المدرسية، مما جعل الوزارة تتجه نحو ادخال الحاسب في مجالات الادارة المدرسية.

– جعلت التجربة معلمي المواد الاخرى ينظرون الى استخدام الحاسب كوسيط تعليمي لهذه المواد.

وبعد ذلك وفي ضوء هذه التجارب تم اعتماد تدريس الحاسب في المرحلة الاعدادية وتم طرح كتاب مهارات استخدام الحاسب ضمن مادة المهارات الحياتية للصفين الأول والثاني الثانوي.

وقد حُددت أهداف ومجالات استخدام التقنيات التربوية في التعليم في الدولة في ضوء أحدث المفاهيم التربوية المطروحة لتوظيف التحديات التربوية في عملية التعليم، ويتضح ذلك في السياسة التعليمية للوزارة والخطط المستقبلية المنبثقة عن رؤية التعليم حتى عام 2020 وفي وثائق المناهج المطورة، وتتمثل هذه الأهداف في:

- تحسين وتطوير عمليتي التعليم والتعلم في مناهج التعليم العام.
- إعداد الطلاب للتعامل بكفاءة مع عصر المعلومات وذلك بإكسابهم المهارات المتصلة بالتعليم الذاتي واستخدام الحاسب وشبكات الاتصال للوصول الى مصادر المعلومات الالكترونية المحلية والدولية.
- تطوير شبكة اتصال معلوماتي فيما بين الوزارة والمناطق التعليمية والمدارس لمساعدة مراكز اتخاذ القرار في الوصول بسرعة الى مختلف انماط المعلومات المتصلة بالطلاب والمعلمين والهيئات الاشرافية والادارية وغيرها.
- تطوير عمليات تدريب للمعلمين اثناء الخدمة واكسابهم الكفاءات التعليمية المطلوبة لتنفيذ المناهج الجديدة والمطورة، وذلك بإنشاء المراكز التدريبية في كل منطقة تعليمية.

- تطوير عمليات التقويم وذلك بإنشاء بنوك الأسئلة لكل مادة من المواد الدراسية والتوسع في استخدام الاختبارات الالكترونية (الراشد فارس ابراهيم، 1424 ه).

2.2.5 مشروع التعليم الالكتروني في المدارس الإعدادية المصرية

وهو مشروع عملت على تطبيقه وزارة التربية والتعليم المصرية وذلك بإدخال التعليم الالكتروني على معظم المدارس الإعدادية في مصر عن طريق إضافة مواقع تعليمية متميزة على شبكة الانترنت من مواد تعليمية منهجية وتقويمية وتدريبية مختلفة ويتعامل معها الطلاب من خلال التعلم الذاتي.

كما نذكر دور شبكة الجامعات المصرية التي تقدم خدماتها العلمية والتعليمية للجامعات والمدارس وتسمح بتوزيع عدد من المؤسسات التي تحتوي على الحواسيب المضيفة.

وبناءا على إحصائيات وزارة التربية والتعليم في عام 2006 فقد تم ربط 27 قاعه تدريبية مدرسية بشبكة الانترنت وقد تم إدخال نظام التعليم الالكتروني في 7700 مدرسة اعدادية وتجهيز كل مدرسة بخمسة أجهزة حاسوب وطابعة كمرحلة أولى (زين الدين محمد، 2006). وجدير بالذكر تطبيق عملي رائع وفعال لإدخال التكنولوجيا كجزء أساسي في العملية التعليمية وهو الإكس أو–لاب توب (OLPC XO). لكن ما زال انتشاره في الدول العربية محدود لأسباب نذكرها لاحقاً. وهو ما يعرف أيضا بـ (100$ laptop) وهو جهاز حاسوب رخيص الثمن (100 دولار) موجه للأطفال وخاصة في المناطق النامية والفقيرة من العالم، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لهم للبحث والتجربة والتعبير عن أنفسهم عن طريق استخدام الحاسوب، كما أن هذا الجهاز قادر على الاتصال بشبكة الإنترنت وبغيره من الأجهزة عن طريق عمل شبكات محلية سريعة وهذا يعطي الأطفال الفرصة أيضًا للتواصل الإلكتروني والتخاطب، والجدير بالذكر أن هذا الجهاز وجد ليكون أداة تعليمية ووسيلة تعليم الكتروني (http://en.wikipedia.org).

لقد تم تطوير هذا الحاسوب عن طريق منظمة غير ربحية تدعى (One Laptop Per Child OLPC) وتم تصميمه ليتم بيعه للأنظمة التعليمية الحكومية في الدول النامية من أجل بناء شبكات تعليم إلكتروني للأطفال في المدارس الابتدائية في تلك الدول (http://laptop.org/en)، وعلى أن يتم توفير جهاز حاسوب لكل طالب ليستعمل خلال دراسته الابتدائية وليكون هذا الجهاز المساعد والأداة التعليمية الالكترونية التي تتوازى في عملها مع التعليم العادي. حيث يجب أن يكون الطفل قادرا باستخدام هذا الحاسوب على متابعة تطبيقات ونشاطات ذات علاقة بالدروس التي يتلقاها في المدرسة وأن يكون قادرا على الحصول على نسخ إلكترونية من المواد الدراسية، بالإضافة للقدرة على التواصل عن طريق شبكات محلية وعن طريق الدخول إلى شبكة الانترنت.

والملاحظة هنا، أن هذا الحاسوب يعمل بنظام تشغيل يسمى (sugar) وهو نظام مبني على قواعد وأسس أنظمة تشغيل لينوكس ويمكن عمل تطبيقات إلكترونية عليه باستخدام لغة برمجة تسمى (python) وإمكانيات الجهاز التخزينية لا تتعدى مساحة جيجا واحدة.

إن استعمال هذا الحاسوب في تطبيقات التعليم الإلكتروني الموجه للأطفال في الوطن العربي مازال في بداياته ويغلب عليه الكثير من المشاكل والتحديدات المتعلقة باللغة العربية والنقص الشديد في البرمجيات والتطبيقات العلمية الخاصة بالأطفال. حيث ليس هناك تطبيقات عربية مبرمجه على هذا الحاسوب الخاص فكما ذكرت سابقا هذا الحاسوب يعمل بنظام تشغيل خاص ولغة برمجة (python). بالتالي يجب العمل على توفير وبناء تطبيقات تعليمية عربية تخدم أطفال المراحل الابتدائية حتى نستطيع الاستفادة الكاملة من تطبيق مشروع حاسوب لكل طفل في الدول العربية.

3.2.5 تجربة سلطنة عمان

في إطار تطوير المنظومة التعليمية في السلطنة، قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد خطة شاملة وطموحة، تسعى من خلالها الى تحقيق الانسجام مع المتطلبات التنموية للسلطنة. وقد نصت على تطبيق نظام التعليم الاساسي الذي يتكون من مرحلتين: الأولى للتعليم الاساسي ومدتها 10 سنوات، تقسم الى حلقتين. الاولى (1–4) والحلقة الثانية (5–10). أما المرحلة الثانية والتي حددت مدتها بسنتين، فقد خصصت للتعليم الثانوي.

مع الاشارة إلى أن الوزارة، قد عملت على ادخال الحاسب الآلي في مراكز مصادر التعلم بمدارس التعليم الاساسي لتحقيق الأهداف التالية (الحلفاوي وليد سالم، 2006):

– اعتبار مرحلة التعليم الاساسي القاعدة الاساسية التي سوف يرتكز عليها ادخال الحاسب الى المدارس.

– اكساب الطلبة مهارات التعامل مع الحاسب.

– توفير برمجيات حاسوبية تستخدم الوسائط المتعددة تساعد على تنمية قدرات الطالب العقلية وتحتوي على كم هائل من العلوم والمعارف.

– تنمية مهارة حب الاستطلاع والبحث والتعلم الذاتي والاعتماد على النفس في الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة.

وقد أصدر معالي وزير التربية والتعليم قراراً بتشكيل لجنة من ذوي الاختصاص في جامعة السلطان قابوس ووزارة التربية والتعليم لوضع مناهج مادة تقنية المعلومات لمرحلة التعليم الاساسي (الحلقة الأولى للصفوف (1–4) لتقوم بالمهام التالية:

- ✓ تحديد المرتكزات الفكرية لمناهج تقنية المعلومات (الأسس والمرتكزات).
- ✓ دراسة الأهداف العامة من أجل اشتقاق الأهداف الإجرائية وتحليلها.
- ✓ مصفوفة المدى والتتابع لمادة تقنية المعلومات.
- ✓ وضع وحدات مناهج تقنية المعلومات لكل صف من الصفوف (1–4) كتاب واحد لكل صف يشمل جزأين لكل فصل دراسي جزء.
- ✓ تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين هذه الوحدات.
- ✓ ربط مناهج تقنية المعلومات بمناهج المواد الدراسية الاخرى.
- ✓ اقتراح أسس لاستمرارية تحديث وتقويم مناهج تقنية المعلومات.

وبدا التطبيق الفعلي من العام الدراسي 1999/1998 بإنشاء 17 مدرسة تعليم اساسي (1–4) على مستوى السلطنة، أعقب ذلك افتتاح 25 مدرسة في العام التالي 2000/1999. وجرى افتتاح 58 مدرسة في العام 2001/2000 وهي فكرة رائدة تعمل الوزارة على تطبيقها تدريجياً، وخصصت ميزانية كبيرة لإنجاحها، وتتوفر لهذه المدارس الامكانية اللازمة لعملية تعليمية ناجحة وفق اهداف التطوير.

وقد تم انشاء مراكز مصادر التعلم في كل مدرسة من مدارس التعليم الاساسي في السلطنة وتم تزويدها بأحدث الأجهزة التعليمية والتكنولوجية خاصة الحاسب الآلي، وهذ ما دعا الى زيادة تفاعل طلبة مدارس التعليم الأساسي مع التطوير التكنولوجي، الذي لا يمكن تجاهله ايماناً من الوزارة بضرورة تنشئة جيل قادر على التعامل مع التقنيات الحديثة بشكل يتناسب وحجم التطور الذي يشهده العالم (www.Edutrapedia.illaf.net).

6. الخاتمة

إن المحصلة من هذا العمل تكمن ولا ريب في أن إلقاء الضوء على التعليم الالكتروني في المراحل الاولى من العمل به يساعد على حل الكثير من المشاكل التي قد تعترض طريقه ويبصر قادة التربية ومتخذي القرار بكيفية تطبيقه وبتحديد العقبات، التي تحول دون الاستخدام الأمثل له.

إذ أنه يتعين وبهدف التحول من التعليم التقليدي، الذي عجز عن استيعاب كل الراغبين في التعليم بسبب الانفجار السكاني الذي يشهده العالم، – وضآلة حجم الجامعات، وضعف إمكاناتها، مهما كان حجمها، والميزانيات المرصودة لها، بسبب الإقبال الكبير من الطلاب على التعليم، إلى جانب ما قد يكون من بعد في المسافة بين الراغبين في التعليم والمؤسسات التعليمية، التي يرغبون في الالتحاق بها– إلى التعليم الإلكتروني، أن يتم بصورة تدريجية وفقا لإستراتيجيات محددة الأهداف، خاصة في مدارسنا وجامعاتنا، التي لم تنتشر فيها بعد ثقافة استخدام التكنولوجيات الحديثة.

فالتعليم الالكتروني يحتاج أكيد الى بنية أساسية لضمان تطبيقه. ونقصد بالبنية الأساسية، أجهزة الحواسيب وشبكات الحاسوب وخطوط الانترنت.... الخ. لكنه يحتاج أيضا، لتمكن أطراف العملية التعليمية من هذه التقنيات ليتم حقيقة الانتفاع منه، من منطلق أن هذا النوع من التعلم قد ارتبط بثورة المعلومات الممثلة بشكل كبير في الشبكة العنكبوتية (الأنترنت)، بوصفها أهم إنجاز تقني أسهم في إلغاء المسافات، واختصار الزمن، وأحال العالم بقاراته، ودوله، وتنويعاته الثقافية، والعرقية، والسياسية، والاقتصادية إلى قرية إلكترونية صغيرة، لا حدود تفصل بين أعضائها، ولا سدود تقف أمام تدفق المعلومات بينهم، وبات في مقدور أي واحد منهم الوصول بسرعة إلى مراكز العلم، والمعرفة والمكتبات، والاطلاع على الجديد المستحدث في حينه.

وبالرجوع إلى الجزائر، فإنه بإمكاننا القول إنه بات يتعين عليها في البدايات الأولى، – اليوم أكثر من أي وقت مضى–، الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال في الواقع الحالي، من خلال بناء عدد من البرامج والدورات، التي تسعى لتعليم كيفية تطبيق هذه التجارب في مختلف الحالات السياسية والاجتماعية والأكاديمية والتعليمية وغيرها، حيث يعمل تطبيق هذه التجارب على تقوية الأنظمة، وتنميتها، وتوجيهها بما يعود بالنفع والفائدة على كافة الجهات.

هذا وقد توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج، بالإمكان حوصلتها وايجازها في النقاط التالية:

– التعليم الإلكتروني هو الصيغة الأكثر مواءمة مع مطالب عصر المعلوماتية؛

– التجديد الواجب إحداثه في المنظومة التعليمية في الجزائر وعبر مختلف مراحل التعليم، ينبغي أن يعتمد على صيغة المدرسة الإلكترونية وذلك لتجاوز كثير من الممارسات التقليدية وتجاوز لكل العقبات والسلبيات؛

– إدخال صيغة التعليم الإلكتروني في مؤسساتنا التعليمية من شأنه أن يفضي إلى مخرجات أكثر توائماً مع متطلبات التنمية في بلادنا،

– الأخذ بصيغة التعليم الإلكتروني في مؤسساتنا التعليمية وبأطواره المختلفة من شأنه أن يسهم في تقليل الفجوة المعلوماتية بين مجتمعنا ومجتمعات عصر المعلوماتية.

قائمة المراجع

أحمد علي حسين الجمل، تحديات استخدام التعلم الالكتروني بشكل متكامل في المدارس المصرية، دراسات وبحوث تكنولوجيا التربية، الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية، ماي 2005.

حسن حسين زيتون، رؤية جديدة في التعلم "التعلم الإلكتروني" المفهوم، القضايا، التطبيق، التقويم، الدار الصوتية للتربية، الرياض- السعودية، 2005.

Ellworth, J. Education on the Internet Sam Publishing, Indianapolis, USA, 1994.

Bush, M. Technology-enhanced learning. National Textbook, Lincoln Wood, USA, 1997.

https://www.maghress.com/profvb/50215.

Justin Ferriman, "10 Benefits of Using Retrieved 27-5-2018. Edited.‹eLearning"

www.itgovernance.co.uk.

Marika Samarati (12-4-2016), "Six benefits of e-learning", Retrieved 27-5-2018. Edited.

https://www.maghress.com/profvb/50215.

عبود نجم، إدارة المعرفة (المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات)، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2008.

فارس ابراهيم الراشد، التعليم الإلكتروني- واقع وطموح، ندوة التعليم الإلكتروني، مدارس الملك فيصل، 21-2003/04/23.

الهادي محمد، التعليم الإلكتروني عبر شبكة الانترنت، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة 2005.

http://www.minshawi.com/other/tau.

راجية بن علي، التعليم الالكتروني من وجهة نظر أساتذة الجامعة: دراسة استكشافية بجامعة باتنة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي. دون ذكر للتاريخ والعدد.

Khan Bodrul, Managing eLearning: Desingn, Delivery, Implementation and Evaluation, Science Publishing, London, 2005.

http://www.isdept.info/moodle/mod/forum/discuss.php?d=4853.

أحمد قنديل، التدريس بالتكنولوجيا الحديثة، عالم الكتب، ط1، القاهرة 2006.

زين الدين محمد، أثر تجربة التعليم الإلكتروني في المدارس المصرية على التحصيل الدراسي للطلاب واتجاهاتهم نحوها، المؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية النوعية جامعة قناة السويس، مصر 2006.

http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=3659.

سعاد محمد السيد، تجارب من دول العالم في مجال التعليم الإلكتروني، تصفح 2018/08/10، نشر في: 2009/11/04.

https://www.maghress.com/profvb/5021

حميد آيت وحمان، تجارب من دول العالم في مجال التعليم الإلكتروني، تصفح 2018/08/10، نشر في: 201/09/02.

www.educatin.gov.qa.

http:ae/albayan/albayan.Co.

الراشد فارس ابراهيم، التعليم الالكتروني واقع وطموح، ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم الالكتروني خلال الفترة (15-21 صفر)، مدارس الملك فيصل، الرياض- السعودية، 1424 ه.

http://en.wikipedia.org/wiki/OLPC_XO-1.

http://laptop.org/en.

الحلفاوي وليد سالم، مستحدثات تكنولوجيا التعليم عصر في عصر المعلوماتية، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان- الأردن، 2006

http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=3659.

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

أزمات الكهرباء في مصر ودور الطاقة النووية في استدامة قطاع الكهرباء

Electricity crises in Egypt and the role of nuclear energy in the sustainability of the electricity sector ★

م. م عبير محمّد عبد الرازق يوسف (✉) * (اشراف: أ. د محمد رضا العدل – د. هبة الله أدم) **
* ** جامعه عين شمس، القاهرة – مصر.

D.A.C ©

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
التنمية المستدامة
الكهرباء، دعم الوقود
البيئة
تقنيات توليد الكهرباء
النووية
سعر بيع الكهرباء
مصر

الملخص

تعد أزمة الكهرباء بمصر أزمة متصاعدة تستلزم مواجهتها والعمل على وضع حلول لها، وذلك لرفع أثرها السلبي على قطاعات الاقتصاد المختلفة، وترجع الأزمة بشكل رئيسي إلى نقص الوقود اللازم لتوليد الكهرباء من المازوت، والغاز الطبيعي، والديزل المستخدم، إلى جانب انخفاض كفاءة المحطات الحالية، كما أن تلك الأزمة تساهم في تفاقم عجز الموازنة بسبب الدعم المباشر المقدم لهذا القطاع، مما يساعد علي انخفاض الاستقرار الذي تسعى إليه السلطة السياسية فيساهم بأثر سلبي واضح على الاقتصاد القومي ككل والاستمرار في نزيف الاحتياطي النقدي، المستخدم في استيراد الغاز والديزل، وبالمحاذاة تدهور قيمة العملة المحلية.

ARTICLE INFO

Keywords :
Sustainable electricity development
Fuel subsidies
Environment
Electricity generation technologies
Nuclear
Electricity sales price
Egypt

JEL Classification :
O 13
O 55

ABSTRACT

Egypt's electricity crisis is an escalating crisis that needs to be tackled and resolved, to raise its negative impact on various sectors of the economy, mainly due to the lack of fuel needed to generate electricity from gasoline, natural gas and diesel used, as well as the low efficiency of stations , And this crisis is also contributing to the worsening of the budget deficit because of the direct support provided to this sector, which undermines the stability sought by the political power and contributes to a clear negative impact on the national economy as a whole and the continued bleeding of the cash reserves, used in the import of gas and diesel, The depreciation of the local currency is deteriorating.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail address:** Abeer_mahamed_a@yahoo.com (MAHAMED Abderezak Youcef Abeer) *.
Article history:
Received 09 January 2019 ; Received in revised 15 June 2019 ; Accepted 26 July 2019 ; Published 16 September 2019.
Please cite this article as: Mahamed Abderezak Youcef, A. (2019). Electricity crises in Egypt and the role of nuclear energy in the sustainability of the electricity sector. *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 95 – 115.
محمّد عبد الرزّاق يوسف عبير. (2019). أزمات الكهرباء في مصر ودور الطاقة النووية في استدامة قطاع الكهرباء. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 95 – 115.
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمة

تتزايد أزمة انقطاع الكهرباء في مصر، بما يؤثر سلباً على قطاعات أخرى عديدة كالصناعة، ولا توجد قدرة كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين، و ذلك مما أدى إلى نقص منتظم في الطاقة وانقطاع التيار الكهربائي؛ بينما تحتاج مصر إلى طاقة إضافية؛ فقد انخفض إنتاج الغاز والنفط اللازم لتوليد الطاقة الحرارية في عام 2014، وانتقلت مصر من كونها مصدرا للغاز الطبيعي إلى مستورد صاف، علاوة على ذلك زيادة حجم الدعم المخصص للطاقة وارتفاع الأسعار العالمية للبترول والغاز الطبيعي والحاجة إلى استثمارات ضخمة لإنشاء محطات توليد الكهرباء وتطوير شبكات النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. مما أدى إلى وجود ضغوط على المالية العامة، وهناك حاجة إلى إمدادات مستمرة وموثوق بها من الكهرباء للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر. وبناء على ذلك، شجعت الحكومة تطوير الطاقة المتجددة ودعت القطاع الخاص للمشاركة في توليد الطاقة المتجددة؛ فهناك عدد من الإصلاحات الحكومية من أجل تعزيز المنافسة في سوق الطاقة و ذلك مما تتطلب الحاجة إلى دراسة إمكانية توفيرها باستخدام الطاقة النووية (Salem, S. M. S. 2016, p51) فمحطات الطاقة النووية لها قدرة تحميل عالية وتعمل بكامل طاقتها تقريبًا طوال الوقت وتتسم باستقرار الشبكة الكهربائية ، واستقلالية الطاقة وتجنب مخاطر صدمات أسعار الوقود، كما تتناقص تكاليف توليد الكهرباء منها مع زيادة الإنتاج .(Hejazi, R. 2017)

1.1 اشكالية الدراسة

بناء على ما سبق نطرح الاشكالية التالية: **ما هو مدى تفاقم أزمات الكهرباء في مصر؟ وما هو دور الطاقة النووية كطاقة بديلة ومتجددة في استدامة قطاع الكهرباء بمصر؟**

2.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة المزايا التي تتمتع بها الطاقة النووية بوصفها أهم مصادر الطاقة المتجددة في العالم، وكما تكمن أيضا في مقارنة الطاقة النووية بمصادر الطاقة الاخرى، ومحاولة استفادة مصر من الحصول على هذه الطاقة لاستخدامها في مشروعات التنمية الاقتصادية.

3.1 الفرضيات

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الصفرية: لا تزداد أزمة الكهرباء في مصر بشكل سريع.

الفرضية البديلة: تزداد أزمة الكهرباء في مصر بشكل سريع.

الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور رئيسي واساسي للطاقة النووية كطاقة بديلة في تحقيق الاستدامة بقطاع الكهرباء في مصر.

الفرضية البديلة: يوجد دور رئيسي واساسي للطاقة النووية كطاقة بديلة في تحقيق الاستدامة بقطاع الكهرباء في مصر.

4.1 منهجية الدراسة

في القسم النظري تم الاعتماد على مجموعة من المراجع من كتب، مجلات، رسائل وأطروحات، في حين تم الاعتماد كليا على الاشكال والبيانات كأداة رئيسية في جمع البيانات بالقسم التطبيقي وقد تم استخدام الأسلوب التحليلي لإثبات أو رفض الفرضيات والتوصل الى نتائج الدراسة.

2. الدراسات السابقة

يمكن ذكر بعض الدراسات السابقة كما يلي:

دراسة (ناصر بوعزيز، 2016)، بعنوان: "استغلال الطاقات المتجددة في البلدان المغربية: الجدوى الاقتصادية والبيئية"، تناولت هذه الدراسة قطاع الطاقة في الدول المغربية وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة الى الاسهام الفعال للطاقة خاصة قطاع البترول والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من بلدان المنطقة (حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية)، وقد توصلت الى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن القطاع مازال يعاني من ممارسة أنماط غير مستدامة في انتاج واستهلاك الطاقة خاصة فيما يتعلق بقطاعات الاستخدام النهائي.

– للقطاع تأثيرات بيئية ضارة على الهواء والتربة والوارد المائية.

دراسة (محمد طالبي- محمد ساحل، 2008)، بعنوان: "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة –عرض تجربة ألمانيا–"، تضمنت هذه الدراسة حقيقة أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، والتعرف على تجربة ألمانيا في هذا المجال والتي يمكن أن تستفيد منها العديد من الدول النامية (ومنها الدول العربية)، وقد أبانت الدراسة على النتائج التالية:

– للطاقة المتجددة أهمية بالغة في حماية البيئة، باعتبارها طاقة نظيفة غير ملوثة، كما يتم التوسع في استخدامها، وبالتالي التقليص من استخدام مصادر الطاقة التقليدية.

– تشهد ألمانيا ازدهارا كبيرا في مجال الطاقة المتجددة ويرجع هذا إلى دخول قانون مصادر الطاقة المتجددة حيز التطبيق في الأول أبريل 2000، وأهم ما يميز هذا القانون هو أنه خاص فقط بالطاقة المتجددة.

– في ظل تعقد مشكلة البيئة في ألمانيا، تسعى الحكومة الألمانية لحل هذه المشكلات باللجوء إلى الطاقة المتجددة خصوصا كما ذكرنا سابقا أن ألمانيا تشهد ازدهارا كبيرا في مجال الطاقة المتجددة ومنه التقليل من استخدام الطاقة التقليدية والحد من انبعاثات الغازات الضارة من أكسيد الكربون والنيتروجين والكبريت.

دراسة (نذير غانية، 2016)، بعنوان: "استراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة –دراسة حالة بعض الاقتصاديات–"، هدفت هذه الدراسة الى محاولة تسليط الضوء على الطاقة والتعريف بإمكانياتها العالمية والأهمية المتزايدة التي تكتسيها، إضافة إلى الآثار المترتبة عنها، مع محاولة إبراز العلاقة الموجودة بين الطاقة والبيئة من منظور التنمية المستدامة ؛ إن الاستخدام المفرط للطاقة التقليدية الرخيصة يحدث تلوثا في البيئة المحيطة، مما يخلف أثار سلبية على البيئة العالمية وتوازنها، الى جانب محاولة نشر الوعي بترشيد استهلاك الطاقة والتوسع في استغلال الطاقة المتجددة وإحلالها محل المصادر التقليدية، وقد توصلت الدراسة الى النتائج:

– رغم القدرة الهائلة للطاقة النووية على توليد الطاقة الكهربائية مقارنة بكل أنواع مصادر الطاقة سواء كانت تقليدية أو متجددة، إلا أن المخاطر الناجمة عن استخدامها تجعل التفكير فيها مرعبا، ويكفي دليلنا على ذلك: حادثة مفاعل "تشيرنوبل" بأكرانيا سنة 1986.

– أدت عمليات استخدام وحرق أنواع الطاقة الأحفورية إلى زيادة انبعاث غازات الصوبة الزجاجية في الجو، مما أدى ذلك إلى التأثير على المناخ وظهور ما يعرف بالمشاكل البيئية كظاهرة الاحتباس الحراري، واستنزاف طبقة الأوزون، وظاهرة الأمطار الحمضية.

1.2 هدف الدراسة

– هو توضيح كيفية الاستغناء عن الوقود الأحفوري فى انتاج الطاقة الكهربائية، والوصول لأفضل بديل لتوليد الطاقة الكهربائية فى مصر بالطاقة النووية، واللجوء لبناء مفاعلات نووية كونها الأرخص كلفة وهي الأنظف والأكثر جدوى.

– إتاحة إمكانية إحلال الموارد المتجددة للطاقة النووية فى تحسين التنمية الاقتصادية الشاملة ودعم احتياجات التنمية.

وفى هذا البحث سيتم عرض ما يلي: تحليل الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة فى مصر، دور الطاقة النووية في استدامة قطاع الكهرباء في مصر.

3. تحليل الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة فى مصر

1.3 أزمات الوقود الأحفوري فى مصر

1.1.3 استهلاك وإنتاج النفط فى مصر

ارتفعت مستويات استهلاك الطاقة في مصر مع زيادة معدل النمو والتوسع في الاقتصاد (Wesseh, P. K., & Lin, B. 2018.p 117) وأجبر الاعتماد على النفط وتقلب سوق النفط في البلدان على السعي إلى إيجاد طرق أكثر استقرارًا لإنتاج الكهرباء لدعم نشاطهم الإقتصادي ولمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء؛ فبدأت البلدان في زيادة قدرتها الانتاجية، من أجل ضمان النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة بيئياً واقتصادياً. ونلاحظ في الشكل التالي تزايد استهلاك النفط عن الانتاج في مصرفى الفترة من 2012 الى 2017.

الشكل (01): إنتاج واستهلاك النفط في مصر

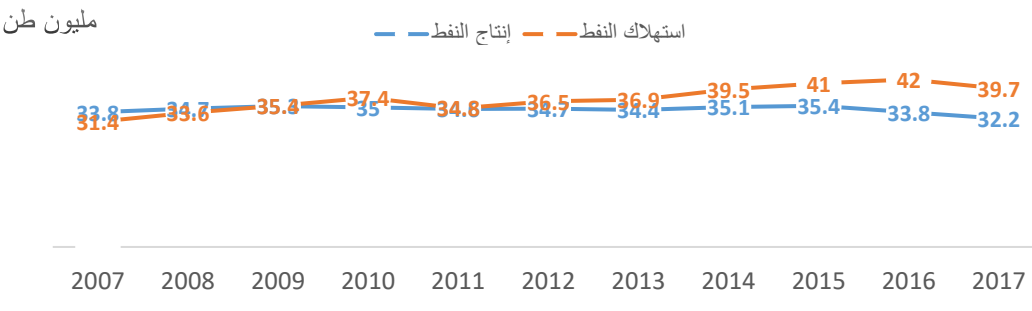

Source : BP review of world energy 2017. https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy conomics/statistical-review-2017/bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report.pdf page 16,17.

إن النقص الحاد والعبء الذي يفرضه تأثير النفط يخلق عائقاً اقتصادياً فاستهلاك المنتجات النفطية يتزايد بمعدل يهدد بالخطر، حيث لا يمكن للعرض تلبية الطلب ومن ثم فإن قطاع الطاقة يواجه أزمة كبيرة فى الكهرباء، وذلك مما يتطلب التوجه الى تحويل الطاقة من الوقود الأحفوري. وتحويل الحوافز المخصصة للوقود الأحفوري والإعانات المالية للبترول إلى تطوير الطاقة المتجددة، لجعل التكنولوجيا في متناول أصحاب الدخل المنخفض. (Shaaban, M., & Petinrin, J. O. 2014, 117)

2.1.3 إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعى في مصر

زاد الطلب الكلي على الغاز الطبيعي في مصر بسرعة، وذلك بسبب تحول محطات الطاقة الحرارية (التي تمثل 65٪ من إجمالي استهلاك مصر من النفط إلى الغاز، الى جانب انخفاض إنتاج الغاز إلى 49 مليار متر مكعب في عام 2014. Siddig, K., Grethe, H., & ,2006,941- وكما هو موضح في الشكل التالي: يقل الإنتاج عن الاستهلاك بمعدل −2.6%.

الشكل (02): الغاز الطبيعي: إنتاج بمليون طن نفط مكافئ

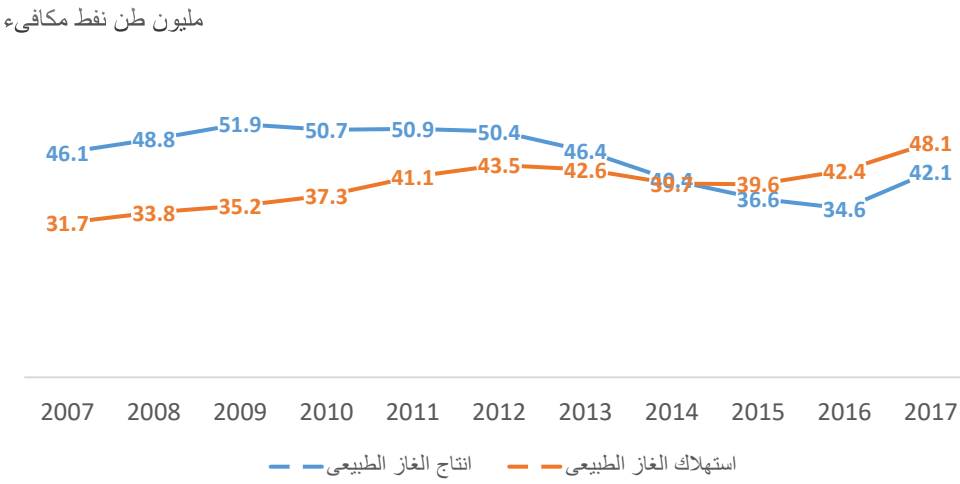

Source : BP review of world energy 2017. https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy conomics/statistical-review-2017/bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report.pdf page 30, 31.

وتحولت مصر من مصدر للطاقة (الغاز الطبيعي) إلى مستورد صافٍ (النفط والمنتجات النفطية)؛ وذلك بسبب ارتفاع الطلب المحلي وانخفاض نشاط التنقيب والإنتاج نتيجة المديونية للشركاء الأجانب بعد ثورة 2011 (Sakr, D., & Sena, A. A, 2017,147)، واحتلت مصر المرتبة العشرين بين أكبر 20 دولة في العالم لحرق الغاز خلال الفترة من 2007 إلى 2017. أما من المنظور البيئي؛ فيرتبط إحراق الغاز بانبعاثات الغازات الدفيئة؛ كما زادت انبعاثات الكربون من احتراق الغاز الطبيعي في مصر. الذي يساهم في الاحترار العالمي. وأما من المنظور الاجتماعي؛ فيشكل إحراق الغاز تهديدًا لصحة الإنسان والنظم البيئية في المواقع المجاورة. ومن المنظور الاقتصادي؛ فإن إحراق الغاز هو تبديد للموارد الطبيعية غير المتجددة، بالتالي ينبغي أن تغير الحكومة المصرية نهجها الحالي لدعم الطاقة وتسعيرها من أجل تحفيز تبني إجراءات ذو كفاءة اقتصادية وترشيد استهلاكها (Abdulrahman, A. O., Huisingh, D., & Hafkamp, W. 2015,98).

3.1.3 سياسات الإنتاج واستهلاك الكهرباء في مصر

تعتبر الطاقة الكهربائية من الركائز الاساسية للتطور الاجتماعي والعلمي والصناعي فضلا عن أنها المحرك الأساسي للتقدم؛ وقد تطور استهلاك الطاقة وذلك بسبب زيادة معدل النمو السكاني بالإضافة إلى نمو القطاع الصناعي مما سبب في حدوث تغيير في الهيكل الاقتصادي لقطاع الكهرباء (Al-Bajjali, S. K., & Shamayleh, A. Y. 2018. , 147, 1311-1320).

الشكل (03): استهلاك وانتاج الكهرباء في مصر

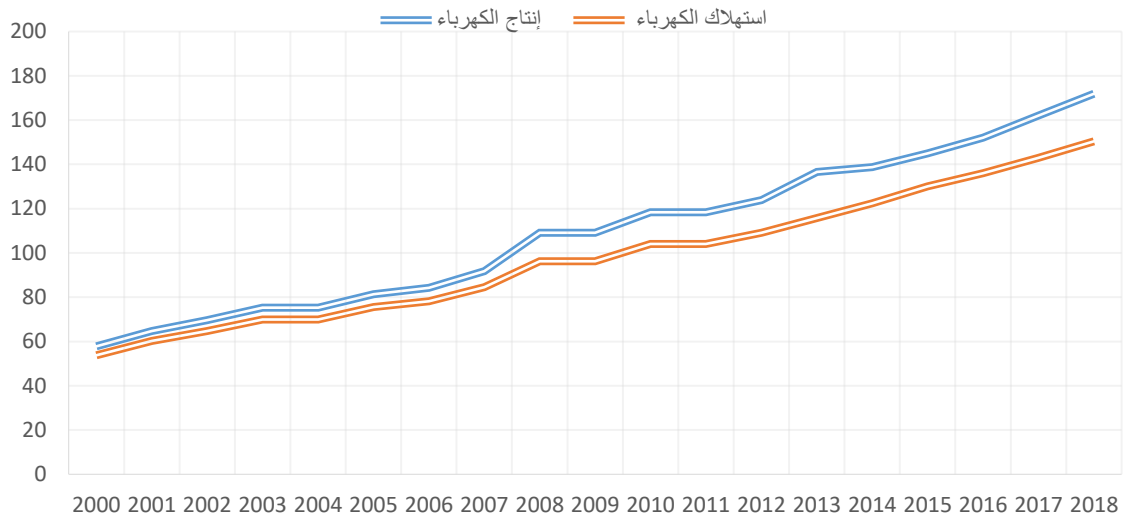

https://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=81&c=eg&l=en

ويلاحظ من الشكل تسارع وتيرة نمو استهلاك الكهرباء بنفس معدل زيادة الانتاج في مصر، حيث أثر النمو الاقتصادي على أنماط الاستهلاك وأدى الى فجوة بين الطلب والعرض، وكان السبب وراء استمرار النقص في امدادات الكهرباء ضعف التخطيط وانعدام التنسيق والمؤسسات غير الفعالة. وقد استلزم هذا الوضع ضرورة إيجاد توازن بين نمو الاستهلاك والإنتاج من أجل إمدادات الكهرباء على نحو موثوق؛ فاستهلاك الكهرباء فى مصر يتزايد بمعدل أسرع من الإنتاج. مما أدى ذلك إلى عدم وجود إمدادات كافيه ومأمونه من الطاقة بأسعار متناسبة، بالإضافة إلى الأضرار البيئية الناجمة عن الإفراط في الاستهلاك (Elrefaei, H., & Khalifa, M. A. 2014, 24).

2.3 أسعار الوقود في مصر

أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية إلى توقعات بارتفاع أسعار النفط في المستقبل (Klein, D. E. 2016, 33-47). وعلى الرغم من أن مصر هي خامس أكبر منتج للنفط في العالم من خارج الاوبك إلا أن الموارد تتناقص بسرعة، فتقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي (Amr Saber Algarhi, 2015, pp 2,3,11)، وتؤدي زيادة الأسعار إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ورفع معدلات التضخم.

كما إن تقلب أسعار النفط في السوق الدولية يضع ضغوطا سلبية على أي اقتصاد مستورد للنفط بسبب ارتفاع تكلفة الواردات، وتؤدي الزيادات في أسعار النفط إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج؛ ونتيجة لذلك، يتحمل الاقتصاد مستوى مرتفعًا من الأسعار، ونموًا اقتصاديًا منخفضًا وبطالة (Nawaz, S. M. N., & Alvi, S. 2018). وأدى انخفاض الأسعار المحلية للنفط إلى نمو هائل في الطلب عليه مما سبب ذلك إلحاق الضرر بالدول المصدرة للنفط وهدر الطاقة (Moghaddam, H., & Wirl, F. 2018, 409-420). أما بالنسبة للغاز فان الطلب يفوق قدرة محطات توليد الكهرباء من وقود الغاز فى مصر، مما يعنى أن مصر تواجه مشكلة فى العرض، فجزء من احتياطاتها من الغاز الطبيعى يصدر بأسعار منخفضة.

وقد أدى توقع استمرار ارتفاع أسعار النفط في المستقبل إلى تحفيز التغيرات التكنولوجية والتحول إلى أنواع الوقود البديلة، فكانت الأزمات النفطية بمثابة دفعة كبيرة لزيادة جهود البحث والتطوير للعثور على مصادر طاقة محلية بديلة حيث أنها ستجعل الاقتصاد أقل اعتمادًا على مصادر الطاقة الأجنبية، وبالتالي أكثر مقاومة للصدمات الخارجية (Tiwari, A. K., Mukherjee, Z., Gupta, R., & Balcilar, M. 2018).

3.3 أسعار الوقود في مصر

يوضح الشكل التالي أسعار الوقود في مصر:

الشكل (04): أسعار الوقود في مصر

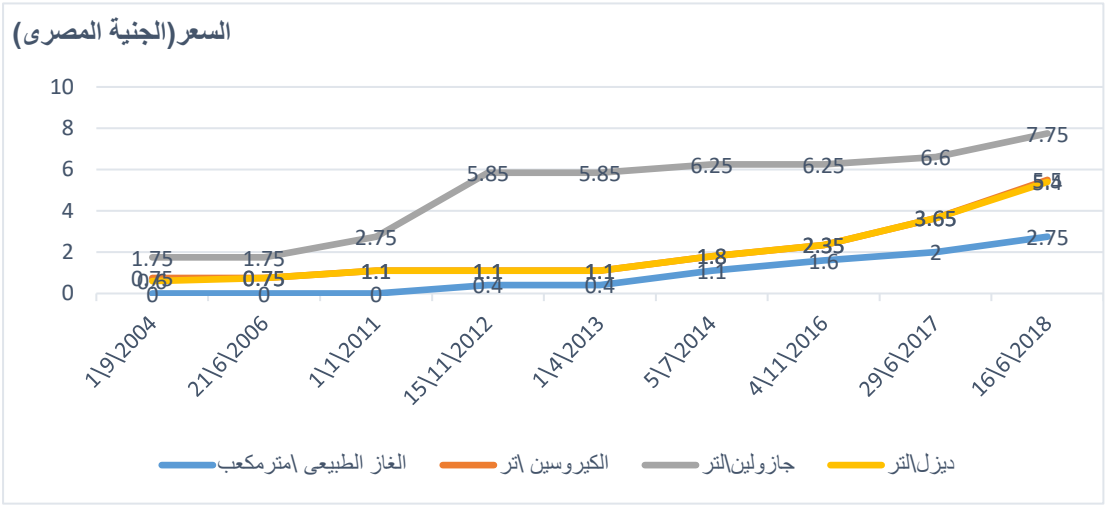

Source : https://www.thefuelprice.com/Feg?lang=en

حيث يوضح الشكل اتجاه الحكومة لرفع اسعار الوقود في مصر وذلك بسبب التشوهات السعرية الناتجة عن بيع المنتجات البترولية بأقل من تكلفتها مما يحد من تحقيق القيمة المضافة ويعوق فرص التنمية. وبالتالي فإن سعر الوقود الأحفوري له أثر بالغ على حصة الطاقة البديلة والمتجددة في مزيج الطاقة، فكلما ارتفع سعر الوقود المستخدم لتوليد الطاقة يصبح نشر الطاقة البديلة والمتجددة أكثر جدوى اقتصادياً.

4. الآثار البيئية لإنتاج الكهرباء من الوقود الأحفوري

1.4 انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في مصر

يشكل تغير المناخ تهديدات محتملة على النمو الاقتصادي واحتمالات زيـاده الفقر في البلدان النامية (Elshennawy, A., Robinson, S., & Willenbockel, D. 2016,681-689)، فدعم النمو الاقتصادي المتسارع ومستويات المعيشة المرتفعة في جميع أنحاء العالم كان أساسه الاستخدام المتزايد للموارد الطبيعية، ولا سيما الطاقة من الوقود الأحفوري، وبالتالي عنصراً أساسياً في تغير المناخ(Rezai, A., Taylor, L., & Foley, D. 2018, 164-172)، وتمثلت الجهود الحالية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة حول إزالة الكربون من قطاع الطاقة وتعزيز استخدام الطاقات المتجددة (Velazquez, L., Perkins, K. M., Munguia, N., Moure-Eraso, R., Delakowitz, B., Giannetti, B. F., & Will, M. 2018). ويتضح من الشكل: تزايد انبعاثات ثاني اكسيد الكربون فى مصر من 160.2 مليون طن عام 2007 الى 217.3 مليون طن عام 2017 أي تزداد بمعدل 3.4%.

الشكل (05): انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في مصر

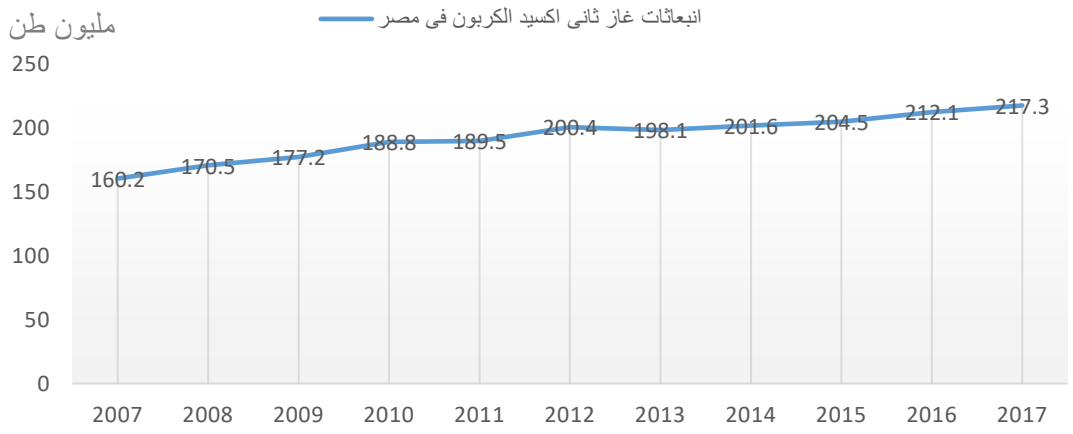

Source : BP review of world energy 2017. https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy .9conomics/statistical-review-2017/bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report.pdf page 4

النمو الاقتصادي هو العامل الرئيسي الذي يزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويرجع ذلك إلى وجود علاقة إيجابية بين التنمية الاقتصادية والطلب على الكهرباء، حيث يؤدي الارتفاع المطرد في الطلب على الكهرباء إلى زيادة انبعاثات الكربون. وفى ضوء ذلك يجب على الحكومة وضع سياسة دعم، ونظام حماية تشريعي، ومعيار لخفض انبعاثات الكربون. ويشكل سعر الكربون عنصراً هاما في أي مزيج من السياسات من أجل تحفيز التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، وعلاوة على ذلك، يحمل سعر الكربون ميزة إضافية تتمثل في رفع الإيرادات العامة، والتي يمكن استخدامها لتعزيز التنمية وزيادة الجدوى الاقتصادية لسياسة المناخ.

فالوقود الأحفوري ليس فحسب مصدر للغازات الدفيئة، ولكنه أيضا مصدر لأنواع مختلفة من الملوثات (Lackner, K. S. 2009,40)، ومن ثم فان زيادة كفاءة الطاقة والتحول من الكربون إلى مصادر الطاقة المتجددة هي الأدوات الرئيسية لتنفيذ سياسة تغير المناخ. (Liobikienė, G., & Butkus, M,2018, 642) من خلال تضمين المخاطر المناخية في استراتيجيات التنمية (Castells-Quintana, D., del Pilar Lopez-Uribe, M., & McDermott, T. K. 2018, 183-196). وينبغي أن ينظر قطاع الطاقة في مزيج أفضل لمصادر الكهرباء التي تقلل التدهور البيئي دون الإضرار بالنمو. وللتعامل مع تغير المناخ يتم إزالة دعم الوقود الأحفوري (Chakamera, C., & Alagidede, P. 2018, 94, 945-958). وكما يوضح الشكل يمثل قطاع الكهرباء أكبر مصدر لانبعاثات الكربون حيث يطلق 48% من الكربون.

الشكل (06): مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر (2017)

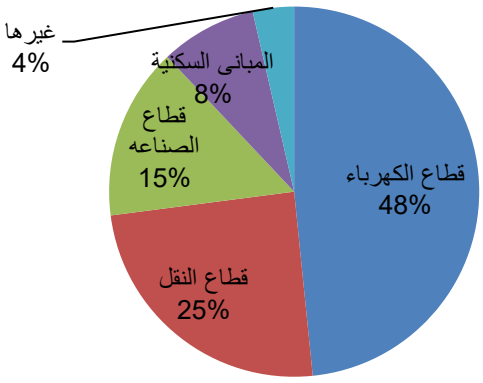

ElShennawy, T., & Abdallah, L. (2017). Evaluation of CO2 emissions from electricity generation in Egypt: Present Status and Projections to 2030.

ترى الباحثة أن مصر تعاني من أزمة كهرباء بسبب ارتفاع الطلب من الاستهلاك المحلي والاستهلاك الصناعي. وقد يؤثر عدم كفاية إمدادات الكهرباء سلبًا على النمو الاقتصادي لوجود علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة. مما يتطلب برنامج لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء وخلق المنافسة. وبناء عليه تحاول الحكومة الحالية إنشاء محطات جديدة للكهرباء تعمل بالطاقة النووية. واستحداث آليات وسياسات وقوانين لتحفيز زيادة الاستثمار الأجنبي في الطاقة المتجددة (Panfil, M., Whittle, D., & Silverman–Roati, K. 2017, 38-44.) ودمجها في نظام الطاقة الحالي، لبناء انظمة أكثر كفاءة، وتوزيع موارد الطاقة. ودعم توطين تكنولوجيات الطاقة النووية فى مصر.

2.4 تأثيرات التغيرات المناخية على العالم

تشكل التغيرات المناخية أخطر التهديدات على التنمية المستدامة فى الدول الفقيرة أكثر منها على الدول الغنية، وذلك بسبب هشاشة اقتصاديات هذه الدول في مواجهة تداعيات المناخ للضغوط المتعددة من ضعف القدرة على اتخاذ اجراءات التخفيف والتكيف. فكلما ازداد مستوى الغازات المسببة للاحتباس، كلما اشتد تغير المناخ وبالتالي اشتد تأثيره. ويتبين من الشكل (07) توزيع انبعاثات الكربون في العالم، ويتضح أيضًا أن الصين قد تجاوزت الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأصبحت أكبر باعث للكربون في العالم.

الشكل (07): انبعاثات الكربون من الاقتصادات الرئيسية العالم عام 2015

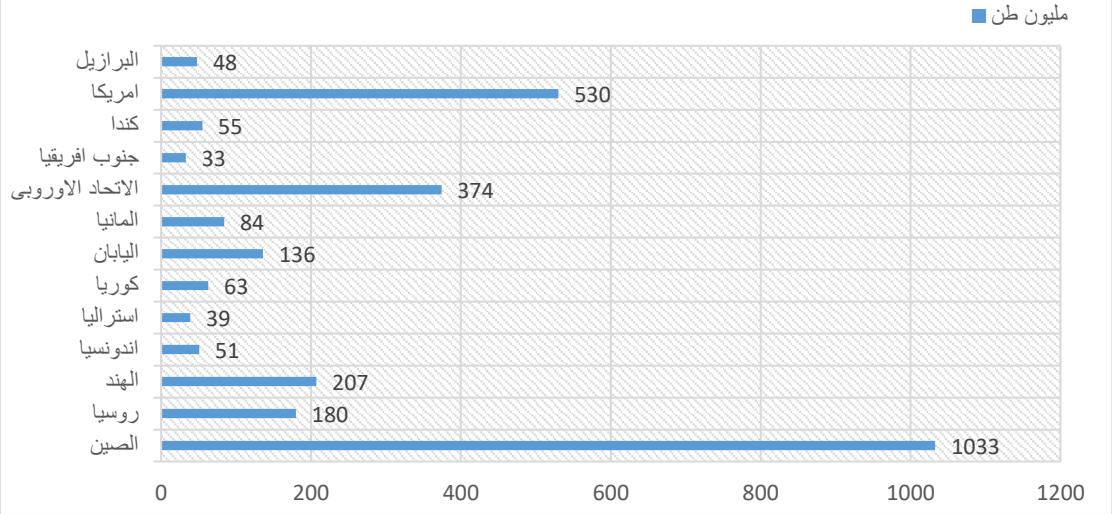

Source : Xing, T., Jiang, Q., & Ma, X. (2017). To Facilitate or Curb? The Role of Financial Development in China's Carbon Emissions Reduction Process: A Novel Approach. International journal of environmental research and public health, 14(10), 1222.

سيؤدي ارتفاع أسعار الطاقة التقليدية إلى تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة وعلى البلدان المتقدمة أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن خفض الانبعاثات وأن توفر الدعم المالي للبلدان النامية. فالعدالة في مجال الطاقة هدف نظامي عالمي لتحقيق الكفاءة، على أساس تصميم حصة متسقة من مصادر الطاقة. كما إن الالتزام الدولي من البلدان المتقدمة تجاه البلدان النامية أمر ضروري لتعزيز قدرتها على الصمود والاستعداد الاقتصادي والتكيف على الأحداث المتعلقة بالمناخ. إن الطاقة النووية هي واحدة من أكثر التدابير الممكنة لمواجهة تحديات زيادة الطلب على الطاقة وأفضل حل لتأمين استخدام الطاقة للأجيال القادمة والحد من قلق التأثير البيئي وتغير المناخ، وتوفر الطاقة النووية بديلا واعدا لمصادر الطاقة التقليدية للدول التي تواجه قيود في تلبية احتياجاتها من الكهرباء في المستقبل. وحتمية توفير الطاقة بأسعار مقبولة تضمن النقل والتوزيع الآمن للمستهلكين المحليين.

3.4 سياسات دعم الكهرباء فى مصر

1.3.4 دعم الكهرباء فى مصر

تستخدم إعانات الطاقة لدعم التنمية الاقتصادية من خلال تمكين الوصول إلى خدمات الطاقة بأسعار معقولة، وتوسيع نطاق حصول الفقراء عليها. مما يشير إلى أن الدعم يساعد على خفض التكاليف الأولية للمستهلكين الفقراء. فدعم أسعار الكهرباء من الطاقة الخضراء لعب دور رئيسي في خفض الانبعاثات لمحطات توليد الطاقة. وبالتالي إصلاح دعم الكهرباء وسياسة سوق العمل تشترط أن يتم إدخال الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في مصر. والاعتماد المستمر على برامج الدعم لدعم الموارد القابلة للتجديد وغيرها من الانبعاثات الصفرية. وتقدم الحكومات عادة الدعم المالي عن طريق إدخال خطط دعم أو منح أو نظم تعريفات.

يعتبر إزالة دعم الكهرباء وتعديل سعر الكهرباء له دور هام في خفض انبعاثات التلوث، وسيؤدي إلى انخفاض الطلب على الكهرباء. ولتجنب حدوث تغيرات مناخية ضارة، لابد من تقليل كثافة الكربون في النشاط الاقتصادي. وضخ المزيد من الأموال لدعم الوقود الأحفوري قد يؤدي إلى عجز في ميزانية الحكومة مما يعني أنه يضع عبئا ماليًا كبيرًا على اقتصاد البلاد. فأجبر عجز الميزانية الحكومة على اتخاذ إجراء للتخفيض التدريجي لمستوى الدعم، مما سبب في رفع أسعار الوقود والتعريفات الكهربائية (MarthaMaulidia , PaulDargusch PetaAshworth , FitrianArdiansyah ,March 2019, Pages 231-247).

وتساهم إعانات الوقود الاحفوري في زيادة تركيز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وتثبيط الاستثمارات في التكنولوجيات المنخفضة الكربون والاضرار بتحقيق الأهداف المناخية، كما تشوه الإعانات الأسعار النسبية لخيارات الطاقة، مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال أنواع الوقود الأحفوري وتفاقم التكاليف البيئية المرتبطة بها.

إن الدعم الاستهلاكي للوقود الاحفوري في مصر من أكبر الإعانات في العالم. ولذلك، فإن إصلاح إعانات طاقة الوقود الأحفوري أمر مهم للانتقال المنخفض الكربون، واستبدال الوقود الأحفوري بالطاقة البديلة (Monasterolo, I., & Raberto, M. 2019, 355-370). كما أن ضرائب الطاقة والكربون لديها القدرة على خفض الانبعاثات على المدى الطويل وزيادة العمالة في المدى القصير.

ويؤدي الانخفاض في دعم الوقود (الديزل والبنزين) إلى زيادة النمو الاقتصادي بإعادة توجيه إعانات الدعم نحو استثمارات أكثر إنتاجية مثل البنية التحتية والسلع العامة الأخرى (كالصحة والتعليم) (Mundaca, G2017, 693-709). وفى ظل تلك الظروف شهد قطاع الطاقة في مصر تذبذبًا و خاصّة في قطاع البترول ما نعكس على قطاع الكهرباء، وحدوث انقطاعات وبلوغ ذروتها في عام 2014، ما دفع الدولة إلى تعديل منظومة دعم المواد البترولية من خلال رفع الدعم تدريجيًا بدايًة من عام2014، حيث ساهم دعم الطاقة في مصر في ارتفاع الطلب على الطاقة، نتيجة لسياسات وزارتي البترول والكهرباء؛ التي خلقت مصادر طاقة تقليدية مرتفعة الدعم الموجه بالأساس للخمس الأفقر من السكان، خاصة البنزين والديزل، ولكن هذه السياسات أفادت أصحاب الطبقات المتوسطة العليا والشريحة الأعلى دخلًا. فضلًا عن أنه كان يذهب 86% من دعم البنزين إلى 10% الأكثر ثراًء في مصر، و60% من دعم الغاز الطبيعي إلى الطبقة المتوسطة حتى عام 2014/2013، وكان يستهلك دعم الوقود الحفري من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2014 أكثر من حوالي 14.5% من ميزانية الخدمات الصحية الوطنية، هذا بجانب تسببه في عجز كبير في الموازنة نتيجة لاعتماد الدولة على الاستيراد لسد الفجوة بين الطلب والعرض من الطاقة.

الشكل (08): النسبة المئوية لمجموع المنافع من دعم المنتجات البترولية وفقا لشرائح الدخل

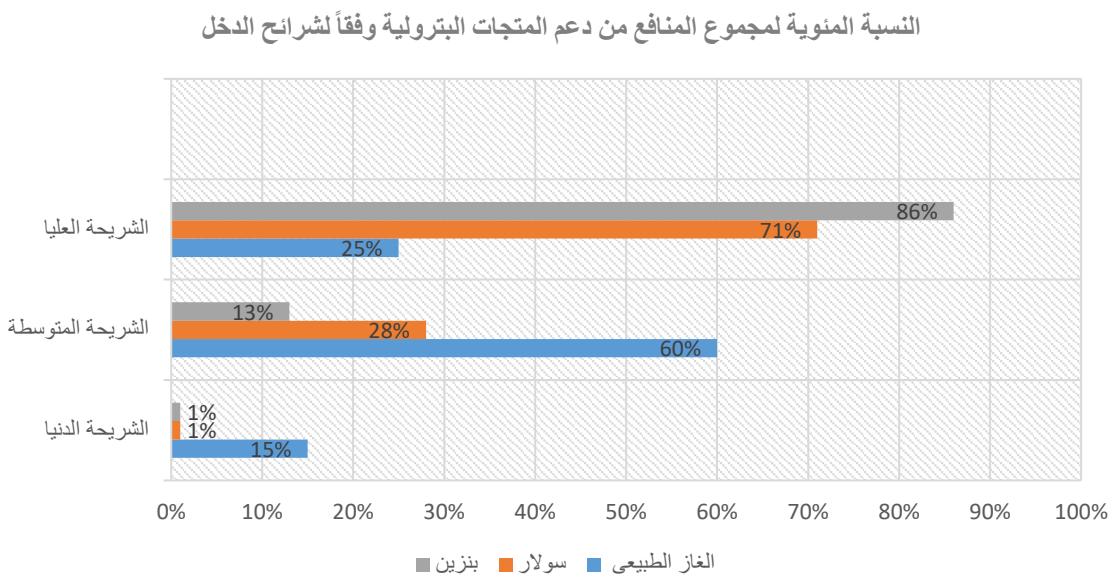

Source: Summarized from Sdralevich et al. (2014)

2.3.4 دعم الوقود الأحفوري والكهرباء

كان الإنفاق الحكومي الواسع على دعم الوقود الأحفوري أعلى من الإنفاق المشترك على الدفاع والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. ومن الجدير بالذكر ان هذه الإعانات ليست مفيدة للاقتصاد لأن الواردات تضغط على الميزانية ويمكن استخدام الإعانات بشكل أفضل للإنفاق على التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية، كما إن الإزالة التدريجية لدعم الوقود الأحفوري والكهرباء، إلى جانب خطط إعادة التخصيص الصحيحة، ستفيد الاقتصاد، مما ينتج عنه زيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.4٪ في عام 2020.

الشكل (09) دعم الوقود الأحفوري والكهرباء في مصر

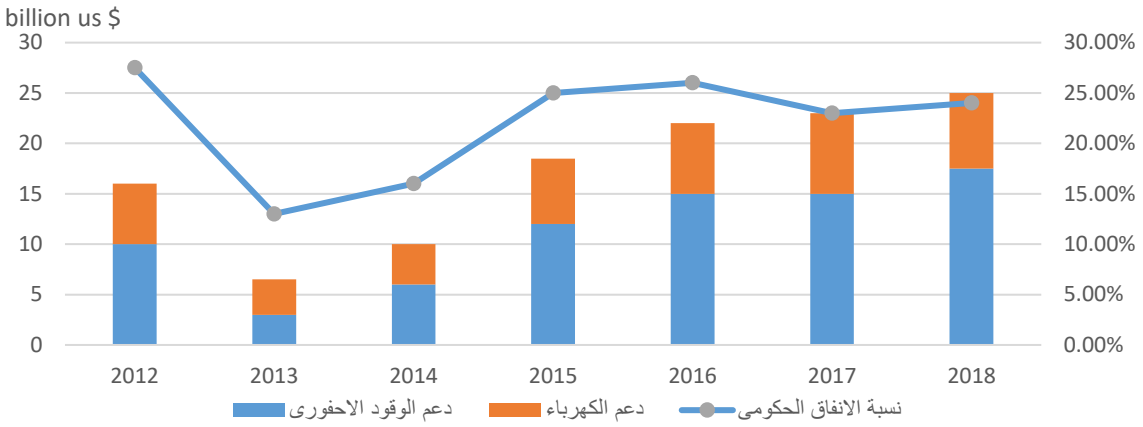

المصدر: عمل الباحث.

يوضح الشكل اتجاه زيادة الإنفاق على دعم الوقود الأحفوري والكهرباء كنسبة مئوية من النفقات الحكومية من عام 2012 إلى عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ضخ المزيد من الأموال لدعم الوقود الأحفوري إلى عجز في ميزانية الحكومة. وفى ظل تلك المؤشرات أجبر عجز الموازنة على اتخاذ إجراءات لتخفيض تدريجي لمستوى الإعانات، مما أدى إلى رفع أسعار الوقود وتعريفات الكهرباء في عام 2018. وبناء على ذلك فإن إصلاح دعم الوقود الأحفوري مفيد للاقتصاد وحل لمشكله تغير المناخ، ولكن له آثار سلبية على المدى القصير على الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة (Maulidia, M., Dargusch, P., Ashworth, P., & Ardiansyah, F. (2019, 231-247).

3.3.4 تصنيف إعانات الدعم

1.3.3.4 تقديم دعم الطاقة من الحكومات يصنف في الفئات التالية

إن سياسات الطاقة على المستوى الوطني تتطلب تطورات تكنولوجية متوازية مع النمو المتسارع في عدد السكان، وإجراء الحكومة مزيد من إصلاحات أسعار الطاقة ويصنف الدعم الحكومي كالتالي (Salehi-Isfahani, D. 2016. pp. 186-195) **الإعانات المالية** المساعدات المالية المتناسبة مع إنتاج الطاقة من خلال آليات مثل التعريفات الجمركية على الواردات وائتمانيات ضريبة الإنتاج. **تمويل البحث والتطوير**، وتشمل الاستثمار العام والخاص في مجال البحث والتطوير في مجال الطاقة **الدعم المالي**، كإعفاءات ضريبية على معدات الطاقة المتجددة والضرائب البيئية كفرض ضريبة الكربون على مستهلكي الطاقة الملوثة للبيئة. **الائتمان الاستثماري** هي سياسة تحقق نسبة نجاح عالية في نشر مصادر الطاقة المتجددة. **العوامل الخارجية**، تتضمن العوامل الخارجية تقديراً لتكاليف الضرر الناجمة عن تغير المناخ وتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية، وتحويلها إلى أموال لإعطاء تكلفة خارجية مثل: (أ) دعم مسارات التأثير على صحة الإنسان بسبب المركبات السامة والضوضاء والحرارة أو الإشعاع عن طريق الهواء، ومسارات التربة والمياه. (ب) الاحترار العالمي و (ج) الحوادث الكبرى. علاوة على ذلك، يمكن أن يمهد ازالة الدعم الطريق لعديد من سياسات التنمية الأخرى المستدامة، مثل تلك التي تزيد من كفاءة الطاقة ونصيب الطاقات المتجددة. و ذلك من أجل تقديم الدعم لصناعات الوقود الأحفوري وضع عبء ثقيل على المالية العامة للحكومة (S. Narayan ,January 2017, pp 88-100)، وثبط الاستثمارات في قطاعات أخرى مثل الطاقة المتجددة. وأن إصلاح دعم الوقود الأحفوري في جميع البلدان سيؤدي إلى زيادة في إنتاجية الطاقة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على الطاقة الاحفورية والاستثمار في توليد الطاقة المتجددة مقارنة بالعمل المعتاد. كما سيشجع للتحول إلى مصادر أرخص للطاقة. ويؤدى هذا إلى تخفيف تأثير الزيادات في أسعار الطاقة بالإضافة إلى توفير التكاليف الرأسمالية في قطاع الطاقة.

2.3.3.4 الآثار المترتبة على دعم الطاقة في مصر

ويترتب على دعم الطاقة الآثار التالية (1) الفرق بين السعر الدولي ودعم الطاقة يؤثر سلبا على الدين العام المصري، حيث إن ارتفاع

مستويات الطلب في الاسواق بشكل مفرط يؤدي إلى زيادة الدين. (2) يشجع السعر المنخفض الإفراط في الاستهلاك مقارنة بالحال إذا كان المستهلكون يدفعون الأسعار الحقيقية للنفط والغاز. (3) زيادة الاستهلاك المحلي الذي ينمو باستمرار بالمقارنة بالإنتاج المحلي، ومن ثم يقلل من إمكانيات التصدير، وتحرم مصر من عائدات التصدير المحتملة. (4) تصبح مصر فعلا مستوردا صافيا للنفط، مما يترتب عليه من آثار سلبية واضحة على ميزان التجارة فيها (Tarek H. Selim, February 2011, page 51). (5) يعتبر ترشيد دعم الغاز الطبيعي في قطاع توليد الطاقة وسيلة فعالة لضمان التنمية الاقتصادية على المدى الطويل ومعالجة القضايا البيئية، حيث تقوم الحكومة بتخفيض الدعم على الغاز الطبيعي الذي يستخدمه قطاع توليد الطاقة كوسيلة لمعالجة المخاوف المتعلقة بالميزانية والإفراط في الاستهلاك (Chatri, F., Yahoo, M., & Othman, J. 2018, 203-216).

وترى الباحثة: أن الإعانات إحدى أدوات السياسة القوية في أيدي الحكومة التي يمكن استخدامها لتصحيح الآثار الاقتصادية والبيئية، ويجب أن تكون النية الأساسية لإعانة الكهرباء هي تقديم الإغاثة لمستهلكي الكهرباء ذوي الدخل المنخفض للحفاظ على العدالة الاجتماعية. وتقديم الدعم المحلي لأسعار الطاقة بهدف إعادة توزيع ثروة الموارد الوطنية.

5. دور الطاقة النووية في استدامة قطاع الكهرباء في مصر

تعتبر خيار الطاقة النووية من الخيارات البديلة لتلبية رغبات المجتمع كونها مصدر مثالي يمكنه المساهمة في تحقيق استدامة الكهرباء بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنمية المستدامة وأبعادها؛ فتقييم الاستدامة مؤشر يحدد مدى جودة التقنية وكيفية دمجها في مزيج الكهرباء، ومن المهم للغاية تحديد خيارات طاقة أكثر استدامة ومتابعتها من أجل تعظيم رفاهية المجتمع والبيئة والاقتصاد وفى ضوء ذلك تحافظ على العمليات البيئية العاملة فى نظم الانتاج المتجدد واستخدامها كحافز فعال لدفع وتيرة التنمية المستدامة (Vidadili, N., Suleymanov, E., Bulut, C., & Mahmudlu, C. 2017, 1153-1161).

1.5 مؤشرات وأبعاد الاستدامة للطاقة النووية

إن مفهوم التنمية المستدامة يشمل ثلاث ركائز مترابطة وهي: التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وإن تقييم الاستدامة يركز بشكل رئيسي على معايير الاستدامة البيئية والصحية، في حين تقتصر المعايير الاجتماعية على التأثير الذي يمكن أن تنشئه محطات الطاقة النووية الجديدة على فرص العمل ورفاهية المجتمعات المحلية.

الجدول (01): مجموعة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة

المؤشرات الاقتصاديـــــــــة	
▪ **النمو الاقتصادي (الازدهار)**	تحديد جميع التكاليف المتعلقة بالنظام النووي، أو قياسها (أو تقييمها على نحو سليم)، وإصدار الفواتير إلى المستخدمين النهائيين للطاقة النووية 1–تستند الثروة الاقتصادية الحقيقية إلى حساب التكاليف للمنتجات والخدمات والأنشطة والممارسات التي تشمل الناتج المحلي الإجمالي؛ ولذلك فمن الضروري تحديد وتقدير التكاليف الخارجية والفوائد والمخاطر والآثار الملازمة لعمر دوره الانشطار النووي. وينبغي أيضا ان يدفع المستخدمون النهائيون التكلفة الكاملة. 2–فواتير الكهرباء بأسعار معقولة، وتدخل تكاليف توليد الطاقة في فواتير الكهرباء، بالإضافة إلى تكاليف النقل والتوزيع والفوائد، والضرائب والرسوم، ومع ذلك تظل تكاليف توليد الطاقة النووية المحملة على المستهلك منخفضة بشكل معقول.
▪ **الحوكمة والسياسة**	من الضروري وجود هيئة أو لجنة مستقلة علميا (مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) لدراسة ومتابعة أداء الطاقة النووية.

	–إن السيطرة على التكنولوجيا النووية والاستثمار والممارسات تتطلب مستوى عال من التقنية، مما يؤكد الحاجة إلى خبراء يمكنهم حماية المصالح العامة. ومن الضروري إنشاء مؤسسات تنظيمية نووية منفصلة ذات لوائح تنظيمية واهتمام مستقل بالمصلحة العامة.
المؤشرات الاجتماعيـــــة	
▪ **أمن الطاقة**	يتضمن أمن الطاقة " توفرها بشكل ثابت للجميع بسعر معقول". ويشير إلى الإدارة الفعالة لإمدادات الطاقة الأولية من المصادر المحلية والخارجية، وتوفير البنية التحتية للطاقة، وقدرة مزودي الطاقة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي.
▪ **إدارة الموارد المحدودة القابلة للنفاد في ضوء البدائل المستقبلية**	تضمن توفير اليورانيوم بأسعار تنافسية للوقود ويجب على وكالة الطاقة الدولية أن توفر حلا لندرة اليورانيوم التقليدي في المستقبل.
▪ **تنميه الموارد البشـرية لمحطه الطاقة النووية في البلدان الناشئة**	تعد الموارد البشرية الماهرة خطوه حيوية لضمان توفير إمدادات مستدامه من الموظفين المؤهلين من أجل الاستخدام الأمن والإدارة المستدامة لمحطات الطاقة النووية اثناء التشييد والتشغيل والصيانة والإصلاح. ويحتاج البلد الساعية للتقدم إلى برنامج وطني لتنميه الموارد البشرية للتكنولوجيا النووية، والتعليم والتدريب وأداره المعارف على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فيجب ان تشمل المكونات الرئيسية للبرنامج الوطني التشغيل الأمن، والتأهب للطوارئ والاستجابة لها، والفعالية التنظيمية؛ والسعي إلى النظم الوطنية القائمة لبناء القدرات (المدارس، المعاهد التطبيقية والجامعات). وفي حالة استضافة مصر لمحطة الطاقة النووية الأولى، يتعين عليها اتباع منهج محافظ مع خطة طوارئ قوية للغاية.
▪ **التعاون الدولي**	يمثل التعاون الدولي شرطا أساسيا لنجاح الجهود الرامية لتوفير مصادر طاقة آمنة ونظيفة وذات أسعار معقولة مع الاتجاه في ذات الوقت نحو خفض الاعتماد على الطاقة الكربونية. ومن أهم الأهداف التي يسعى هذا التحول إلى تحقيقها هي الحد من الطلب العالمي على الطاقة الكربونية وضمان توفير خدمات طاقة مستدامة وحديثة لكافة الشعوب، واستحداث تكنولوجيات جديدة أقل اعتمادا على الطاقة الكربونية في مختلف القطاعات ومن أهمها النقل والتشييد والبناء والصناعة. ويعد التعاون الدولي ضروريا للإسراع من وتيرة تطوير الوسائل التكنولوجية الرئيسية في هذا الصدد وتيسير نشرها على مستوى العالم. وبصفة عامة، تنظر أوروبا إلى اقتصادات شمال إفريقيا ومنها مصر على أنها تمثل شركاء رئيسيين في الجهود المبذولة للتحول نحو اقتصاد يتسم بانخفاض اعتماده على الطاقة الكربونية. وإجمالا، يتعين أن يركز التعاون الدولي بدرجة أقل على المشروعات المنفردة وبصورة أكبر على التغيرات المنظمية، وذلك بغية وضع استراتيجيات إنمائية مشتركة تتفق مع الاعتبارات المناخية والبيئية والنمو الأخضر. وهذا الاتجاه نحو خفض الاعتماد على الطاقة الكربونية يمثل بلا شك آفاقا جديدة للتعاون بين أوروبا وشمال إفريقيا.
المؤشرات البيئيـــــة	
▪ **الحـد من مشـــــاكـل تغير المنـاخ (التخفيف والتكيف)**	ستحتاج نظم إمدادات الطاقة قريبا إلى التحول بالكامل إلى الموارد والتكنولوجيات المنخفضة الكربون على نطاق عالمي، وإن النظم النووية تسبب انبعاثات منخفضة من ثاني أكسيد الكربون. وينبغي أيضا ان تكون خيارات الكربون المنخفض المختارة قوية بما يكفي لتحمل الآثار المتزايدة لتغير المناخ مثل الجفاف والفيضانات وندره المياه والعواصف.

▪ **تطور التكنولوجيا يؤدى إلى الكفاءة الاقتصـــادية ويزداد الإنتاج عند انخفاض التكاليف**	تعتمد تكنولوجيا جديده لتعمل على خفض سعر التكلفة لأغراض التنمية في المستقبل، حيث تنخفض تكاليف الوحدة مع انتشار التكنولوجيات وتطبيقها بشكل متزايد، ويتطلب ذلك قدرة هائلة على إدارة العمليات المركبة في كل من البناء والتشغيل. فالحصول على الكهرباء شرط للتنمية المستدامة، وتعتبر إمدادات الكهرباء آمنة عندما يضمن للمستخدمين التسليم المستمر وبأسعار معقولة.
▪ **ادارة مخاطر النفايات**	ضرورة انشاء اجهزة دولية اقليمية لمراقبة حركة النفايات الخطرة من الدول المتقدمة الى الدول النامية ووضع استراتيجية لجمع النفايات ونقلها لمعالجتها.

المصدر: عمل الباحث.

2.5 آفاق نمو الطاقات البديلة

إن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية لديها أكبر المعدلات التي تشير إلى نمو القدرة المولدة منها عالميًا، كما يتضح من الشكل التالي سوف تنمو القدرة المولدة من تركيبات الطاقة الشمسية بمعدل ~ 930 جيجا واط، وأيضًا ستصل الطاقة النووية زيادة في القدرة بمعدل 230 جيجا واط عام 2040. كما إنها تعتبر موفرًا ممتازًا للأحمال الأساسية كونها لا تعتمد على مورد وقود متغير، فبمجرد شحن المفاعل النووي بالوقود النووي يستطيع أن يعمل على مدار الساعة لفترة تمتد من سنة إلى اثنتين، وهذه المؤشرات مفيدة لمصر لأن إمكانيات الموارد العالية للدولة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تقدم أفضلية للقطاع الخاص للمشاركة في الأسواق العالمية.

الشكل (10): التوقعات العالمية حول زيادة قدرة الطاقة البديلة والمتجددة بحلول عام 2040

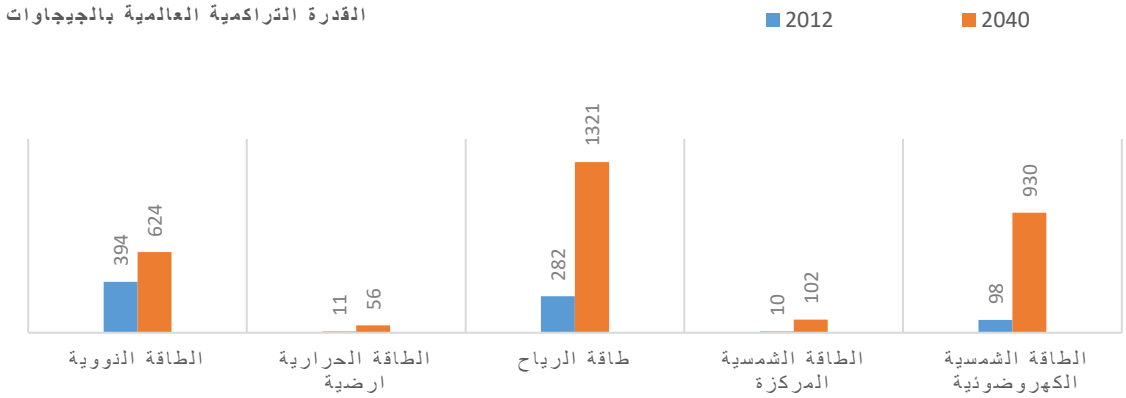

المصدر: منتدى الرياض الاقتصادي (2018) نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة السابعة، اقتصاديات الطاقة البديلة والمتجددة في المملكة العربية السعودية التحديات وآفاق المستقبل، اشراف عبد العزيز بن محمد السويلم، ماهر ابن عبد الله العودان، ص 59.

ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي والقدرة التنافسية في السوق الدولية. تمثل مصادر الطاقة المتجددة عنصرا أساسيا في مسارات الطاقة المستقبلية. وتطوير شبكات الكهرباء باعتبارها عنصرا هاما في عملية التحول نحو أنظمة الطاقة المنخفضة الكربون. وتطوير الأساس التكنولوجي والمؤسسي لقوة نووية آمنة واسعة النطاق قادرة على المنافسة اقتصادياً (Usanov, V. I., Kviatkovskii, S. A., & Andrianov, A. A. 2018, 27). حيث تقوم الطاقة النووية بتزويد الكهرباء المستقرة وذات الجودة العالية مع الحد من التلوث في العديد من البلدان المتقدمة والنامية. أصبح قطاع الطاقة هدفاً لسياسات وطنية جديدة ويرجع ذلك إلى تحسين كفاءة التوليد وزيادة اعتماد الجيل غير الأحفوري. وهذه السياسات هي تقييم تغير المناخ، واستخدام موارد الوقود واستهلاك المياه والحد من خطر التلوث وموثوقية توليد الطاقة بكفاءة. وبالتالي هدفت السياسات الوطنية الى زيادة دور مساهمة الطاقة النووية في مزيج الطاقة للتخفيف من تغير المناخ، كما أنها تؤمّن كمية كبيرة من الكهرباء المنخفضة التكلفة، وتعزز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتخفيف تغير

المناخ بطريقة فعالة بيئيًا وذو كفاءة اقتصادية. وتشجع على دعم التقنيات والمؤسسات والجهات الفاعلة. ومن انعكاسات ذلك يوضح الشكل التالي تحول العديد من البلدان إلى استخدام الطاقة المتجددة لإنقاذ استهلاك مواردها الأحفورية مثل المغرب وتونس والمملكة العربية السعودية، على الرغم من احتياطاتها الضخمة من النفط والغاز الطبيعي. لذلك من المهم وضع تحويل لنظام طاقة يتيح لها تقليل اعتمادها على الوقود والاستمرار في المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية (Abada, Z., & Bouharkat, M.2018) وعلى غرار تلك الدول العربية يمكن اعتبار تحقيق أهداف الطاقة المتجددة نقطة انطلاق لإنجاز إصلاح قطاع الكهرباء في مصر.

الشكل (11): القدرات المزمع تركيبها في كل بلد بحلول 2020 و2030، وحصة القدرة في مزيج الطاقة في الدول العربية

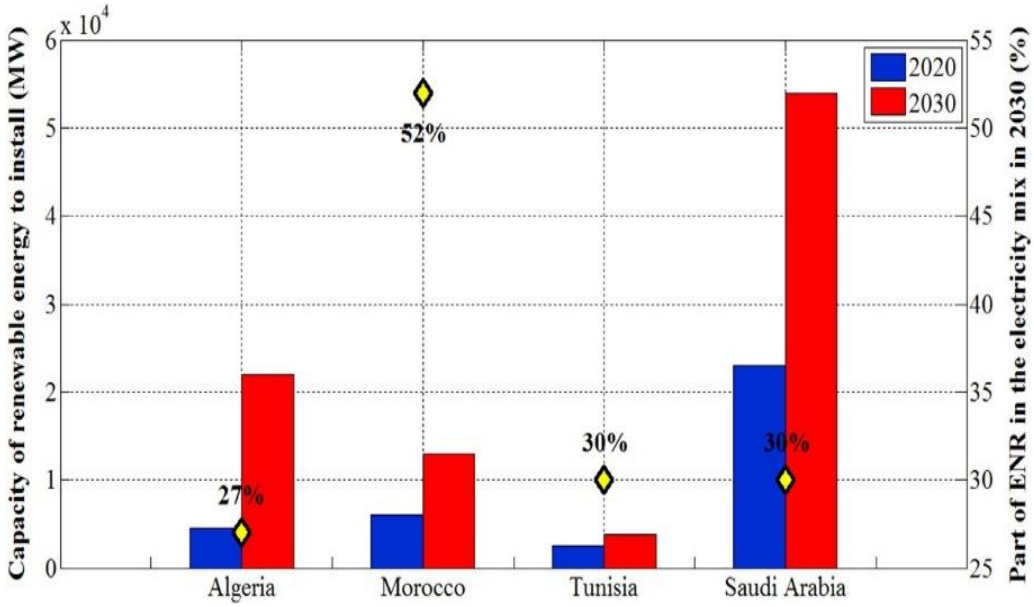

Source : Abada, Z., & Bouharkat, M. (2018). Study of management strategy of energy resources in Algeria. Energy Reports, 4, 1–7.

كل هذه الاعتبارات تبرر الإدماج الهائل للطاقات الجديدة في استراتيجية إمدادات الطاقة طويلة الأجل، واعتمادها لسياسة طاقوية تنطلق من إيجاد العناصر البديلة الفعلية التي تحقق المحافظة على مواردها البترولية الناضبة واستغلالها وإدارتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة. ترى الباحثة: أن الطاقة النووية ستحتل القوة الرئيسية لتحسين الطاقة النظيفة وهي وسيلة مجدية لاستكمال هدف الحد من انبعاثات الغازات في الدول النامية. وارتبطت الطاقة النووية أيضًا بخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي كما تساهم في تطوير الموارد البشرية عالية الجودة فالتطور النووي يوفر فرصة جديدة لتعليم العلوم المتقدمة.

3.5 المحددات الاقتصادية للكهرباء من الطاقة النووية في مصر

1.3.5 سياسات الطاقة النووية فى مصر

هدفت الحكومة إلى إقامة بنية تحتية جديدة لإمدادات طاقة تدعم مبادئ التنمية المستدامة وقادرة على تلبية كافة متطلبات الاحتياجات الوطنية، وتعظيم الاستفادة الكفء من مواردها، وتحقيق النمو الإقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

وتشمل المتطلبات الرئيسية لسلسلة الإمداد بالطاقة ما يلي:

- ضمان أمن الطاقة.
- زيادة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي.
- تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية للطاقة.
- تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع.
- خفض كثافة استهلاك الطاقة.
- الحد من الأثر البيئي للانبعاثات بالقطاع.

وفى ضوء ما يتعلق بأهداف أمن الطاقة وكفاءة استخدام الموارد والتخفيف من خطر تغير المناخ، فالطاقة النووية: (أ) تمثل تكنولوجيا راسخة لتوليد الكهرباء التي لا تنتج انبعاثات الكربون أو غيرها من الانبعاثات ذات الصلة بالمناخ؛ (ب) قابلة للتوسع، وبالتالي يمكن أن توفر كميات كبيرة من الطاقة؛ و (ج) تستخدم موردا طبيعيا (اليورانيوم).

2.3.5 جدوي محطات القوي النووية وحتمية استخدامها في مصر

وننوه الى أنه يمكن للدولة الحصول على فوائد اقتصادية كلية كبيرة من خلال التحوط الفعال ضد تقلبات مخاطر أسعار الوقود الأحفوري، وبالتالي تجنب الخسائر الاقتصادية المكلفة. ودخولها البرنامج النووي يمكنها الحصول على نظم طاقة متنوعة تكون في جوهرها أكثر قوة لتجنب الصدمات وتتمثل أهمية المحطات النووية فى مصر فيما يلي:

- محدودية مصادر الغاز والبترول وترشيد استخدامهما.
- عدم إمكانية الاعتماد فقط على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لأسباب فنية واقتصادية وبيئية.
- استنفاد استخدام المصادر المائية لإنتاج الطاقة الكهربية.
- ضرورة إتباع إستراتيجية تنويع مصادر إنتاج الطاقة.
- رخص تكاليف إنتاج الكهرباء من المحطات النووية مقارنة بأنواع المحطات الأخرى لإنتاج الكهرباء.
- المحطات النووية من أنظف وسائل توليد الطاقة وأقلها تلويثا للبيئة.
- أهمية امتلاك التكنولوجيا النووية وتطويعها للمجتمع واستثمار ثقة المجتمع الدولي في المنهج السلمي للسياسة المصرية.
- رفع مستوي وجودة الصناعة المحلية.

3.3.5 تكاليف المحطة النووية فى مصر

تحوى مصادر الوقود النووي طاقة تفوق ما يمكن الحصول علية من أنواع الوقود الاخرى؛ ولذلك فرضت الطاقة النووية ذاتها فى مجال توليد الكهرباء، وتحاول مصر ان تأخذ بهذا الاسلوب فى الوقت الحاضر لحتمية هبوط تكلفة انتاج الطاقة النووية فى المستقبل عن تكلفة انتاجها بالوسائل التقليدية، وفى ضوء ذلك فالنهضة الصناعية للدول النامية لا تتحقق فى المدى البعيد الا على اساس توفير الطاقة الكهربائية المنتجة نوويا، فضلا عن وجوب اكتساب الخبرات العلمية فى هذا المجال، حيث أن محطات الكهرباء النووية والمفاعلات الملحقة بها تعتبر بمثابة مراكز نموذجية لتنمية العلم والتكنولوجيا النووية فى مصر (محمد محمود ابراهيم الديب، 1977 ص 173).

الشكل (12): تكاليف مصادر الطاقة

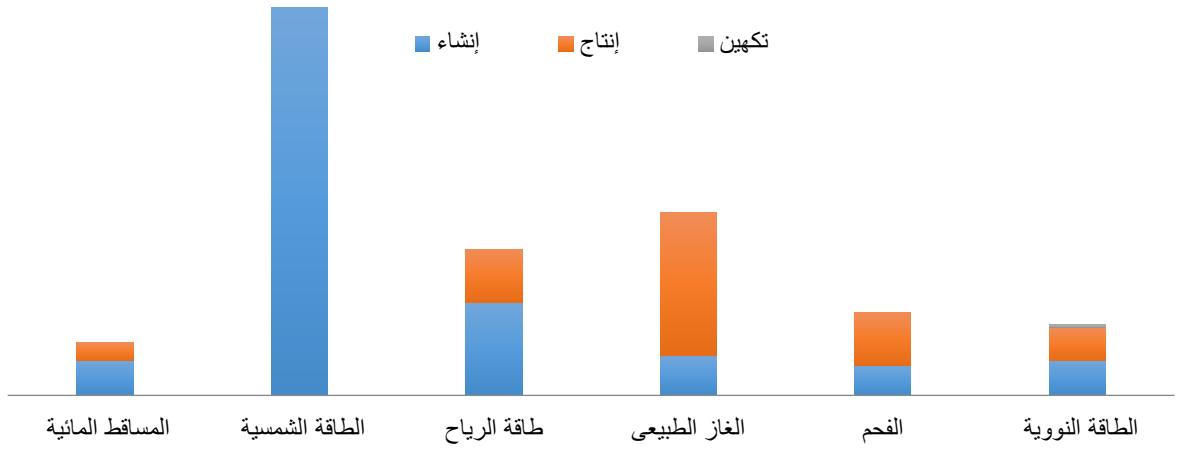

Source : El-Osery, I. A. (2015). The Egyptian Nuclear Power Project and IAEA Technical Assistance in Supporting the Project and its Nuclear Safeguards (No. IAEA-CN--220).

وكما هو موضح بالشكل التالي أن الطاقة النووية أقل تكلفه مقارنة مع المصادر الأخرى. وبالنسبة للمحطة النووية: تعتبر تكلفة الوقود عادة منخفضة مقارنة بمحطات الوقود الأحفوري. وتختلف التقديرات، ولكن وفقا لمعهد الطاقة النووية في الولايات المتحدة، فإن تكلفة الوقود تمثل حوالي 28٪ من تكلفة الكهرباء من محطة للطاقة النووية مقارنة مع 78٪ لمحطة توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم و89٪ لمحطة توليد الكهرباء بالغاز. وهذا يعني أن أي تقلب في أسعار الوقود النووي سيكون له تأثير أقل على تكلفة الكهرباء مما هو عليه في محطة توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز (Paul Breeze, 2017,95-96). وتتطلب محطات توليد الطاقة من الوقود الاحفوري

كميات كبيرة من الوقود، وقد تكون إمدادات بعض المصادر الأحفورية عرضة للتأثير السياسي والاضطراب الإقتصادي كأزمات النفط خاصة على المدى الطويل.

4.3.5 ركائز تطوير رأس المال البشري للمنشآت النووية في مصر

ستكون لدى مصر الكفاءات اللازمة لإدارة برنامج الطاقة النووية، والمشاركة في تنفيذ محطات الطاقة النووية وتشغيلها بأمان وكفاءة فهناك حاجة إلى قوة عمل لتطوير دعامات البحث والسلامة والصناعة وبناء على ذلك، سيتعين على الحكومة التركيز على خطة تعليم نظامية لقوة عمل مختصة للبرنامج النووي الوطني وفقا للمعايير النووية الوطنية والدولية بالاعتبارات التالية:

- ينبغي أن تتضمن مبادرات مراقبة الجودة التوظيف على أساس الجدارة والمعايير الدولية.
- إن الطريق نحو برنامج نووي مؤمم يكمن في إشراك الصناعة المحلية في خطط العمل الوطنية.
- يجب على الدول الجديدة للطاقة النووية التي تعتمد تكنولوجيات مفاعلات جديدة تخصيص وقت إضافي للموارد البشرية.
- يجب أن تكون سياسات الحصص الوطنية مرنة لاحتياجات البرامج النووية الجديدة (Ibrahim. I.S, 2018).

5.3.5 تكاليف الكهرباء من المصادر المختلفة للطاقة

الجدول (02): المقارنة بين تكاليف الطاقة النووية ومصادر الطاقات الأخرى

تكلفة الكيلووات ساعة من الكهرباء للمحطات التي تدخل الخدمة عام 2016 في الولايات المتحدة (بالسنت الأمريكي)	
تكلفة الكيلووات ساعة من الكهرباء للمحطات	
الفحم بمعايير الحفاظ على نظافة البيئة	0.1362 سنت لكل كيلووات ساعة
الغاز الطبيعي	0.0893 سنت لكل كيلووات ساعة
الطاقة النووية	0.1139 سنت لكل كيلووات ساعة
الطاقة الشمسية (مولدات الطاقة الشمسية)	0.2107 سنت لكل كيلووات ساعة
الطاقة الشمسية (الحرارية)	0.3118 سنت لكل كيلووات ساعة
المساقط المائية	0.0864 سنت لكل كيلووات ساعة
ومنها يتبين أن سعر الكيلووات ساعة من الطاقة الشمسية حوالي مرتين أو ثلاث مرات أعلي من الطاقة النووية.	
سعر الكيلووات ساعة من مصادر الطاقة المختلفة في المملكة المتحدة	
الطاقة النووية	80-105جنيه إسترليني/ ميجاوات ساعة
الفحم بمعايير الحفاظ على البيئة	100-155 جنيه إسترليني/ ميجاوات ساعة
الطاقة الشمسية	125-180 جنيه إسترليني/ ميجاوات ساعة
ومنها يتبين أن سعر الكيلووات ساعة من الطاقة النووية أرخص من السعر المناظر للطاقة الشمسية	
سعر الكيلووات ساعة من مصادر الطاقة المختلفة في فرنسا	

الطاقة النووية	50	يورو/ ميجاوات ساعة
الطاقة الشمسية	293	يورو/ ميجاوات ساعة

ومنها يتبين أن سعر الكيلووات ساعة من الطاقة الشمسية حوالي ست مرات السعر المناظر للطاقة النووية.

سعر الكيلووات ساعة من مصادر الطاقة المختلفة في استراليا

الطاقة النووية	70-40	دولار استرالي/ ميجاوات ساعة
الفحم بمعايير الحفاظ على نظافة البيئة	107-64	دولار استرالي/ ميجاوات ساعة
الطاقة الشمسية	85	دولار استرالي/ ميجاوات ساعة
مولدات الطاقة الشمسية	120	دولار استرالي/ ميجاوات ساعة

ومنها يتبين أن سعر الكيلووات ساعة من الطاقة النووية أرخص من السعر المناظر للطاقة الشمسية

Source : El-Osery, I. A. (2017). The Egyptian Nuclear Power Project and IAEA Technical Assistance in Supporting the Project and its Nuclear Safeguards (No. IAEA-CN--220).

ومن انعكاسات تلك الفكرة تكون التكلفة الخارجية للمصادر البديلة أعلى بنسبة 50٪ من تكلفة الطاقة النووية (Rabl, A., & Rabl, V. A. (2013, , 575-584). وستشمل هذه التكاليف تلك المتعلقة بالتأثيرات على صحة الإنسان والبيئة والاحترار العالمي وإدارة النفايات على المدى الطويل وإيقاف تشغيل المحطة. ويتبين لنا أنها طاقة نظيفة مقارنة مع الطاقة الأحفورية وكفاءتها الإقتصادية أكبر، لكن ما يعاب عليها بعض الأضرار طويلة المدى خصوصا الإشعاعية منها إضافة إلى خطر تلويث المياه الجوفية وصعوبة التنبؤ بالمخاطر النووية. ووفق تلك الرؤية يُنظر إلى الطاقة النووية على أنها تكنولوجيا أساسية للأنظمة المستقبلية منخفضة الكربون. كما يتم تصدير إنتاج الكهرباء الزائد إلى السوق الخارجي. وننوه الى أن التكلفة الاستثمارية العالية وطول فترة الإنجاز من أبرز عيوب الطاقة النووية لكن في المقابل الكفاءة الانتاجية لها أكبر من الطاقة الشمسية، وعموما تعد الطاقة الشمسية أفضل من الطاقة النووية لكن عدم توفر الشمس في كل المناطق وكل الأوقات يجعلها غير مجدية اقتصاديا في العديد من المناطق. كما أن أغلب الدول التي تعتبر الطاقة النووية كمصدر رئيسي لإنتاج الكهرباء لا تتمتع بمساحة كبيرة ولا بثروات الوقود الأحفوري، حيث في هذه الحالة الاعتماد على الطاقة النووية يعتبر أقل كلفة من الاعتماد على الوقود الأحفوري، والطاقة النووية لا تحتاج إلى مساحات كبيرة مثل الطاقات المتجددة، كما نلاحظ أن دولة أكرانيا ورغم تعرضها لكارثة نووية إلا أنها لازالت تعتمد على الطاقة النووية كمصدر رئيسي لإنتاج الكهرباء وذلك بنسبة 43.6 %.

6.3.5 المقارنة بين كيلو وات الكهرباء المنتج من مصادر الطاقة المختلفة

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع تكاليف إنشاء المحطات النووية يمثل العقبة الرئيسية في استخدام الطاقة النووية، إلا أن ميزتها تتمثل في كمية الطاقة الكامنة في الوقود النووي والتي تجعل كلفة إنتاج الكيلووات ساعة منخفض جداً بالنسبة للوقود الأحفوري وبالتالي فالاعتماد على الطاقة النووية لتوليد الكهرباء له مردود اقتصادي.

الشكل (13): سعر بيع الكهرباء المنتجة من المصادر المختلفة

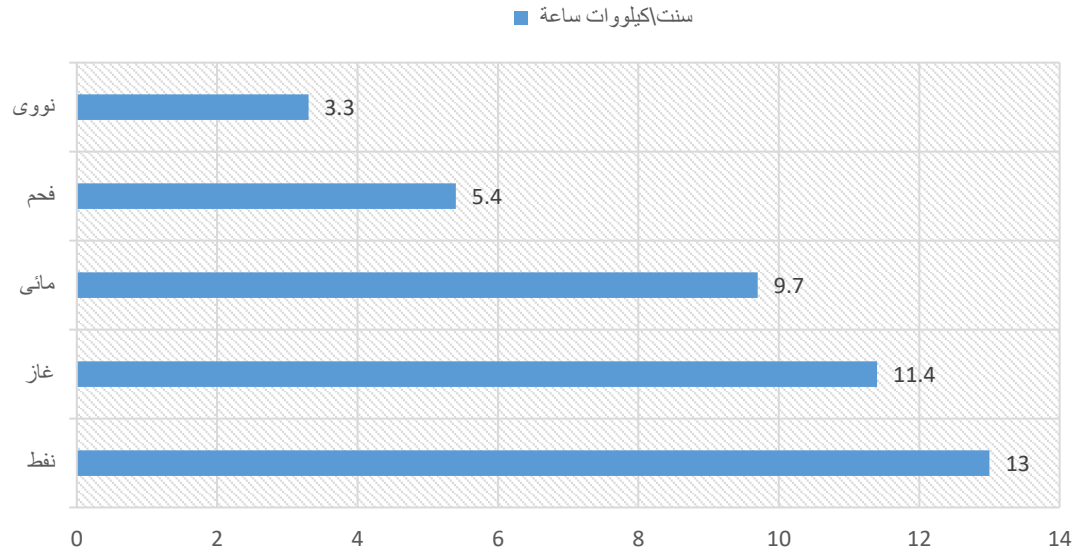

Source : Kenanaonline.com/absalman

users/absalman/posts/94254. http://kenanaonline.com/absalman#http://kenanaonline.com

يوضح الشكل التالي سعر الكهرباء المنتجة من الطاقة النووية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى فما زالت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح محدودة الإنتاج ومرتفعة التكلفة إذا ما قورنت بالطاقة النووية التي تعتبر أرخص مصادر الطاقة، حيث يصل سعر الكيلووات اساعة الذي يتم إنتاجه من الطاقة النووية الى 3.2 سنت فى حين الكهرباء الناتجة من البترول والغاز (11.4–13 للكيلووات اساعة) على التوالي.

7.3.5 اعتبارات اللجوء لاستخدام محطات الطاقة النووية فى مصر

بدت الحاجة ملحة لمحاولة جديدة لاستخدام المحطات النووية لإنتاج الكهرباء فى مصر بناءا على الأسباب التالية:

- تعاني مصر في الوقت الحالي من ضعف في القدرة التمويلية لتوفير احتياجاتها من الطاقة خاصة من النفط في ظل ارتفاع أسعار البترول.
- اصبحت مصر دولة مستوردة للبترول.
- لا يمكن تغطية احتياجات التنمية من الطاقة بالاعتماد فقط على الطاقات التقليدية.
- لا تمتلك مصر أي مصادر من الفحم، ويضاف إلى ذلك أن مصادر توافره الخارجية تضيف أعباء غير منظورة في تأمين تلك المصادر ووسائل نقله منها حيث أن جميعها من مصادر بعيدة، هذا بخلاف أثاره البيئية، والحاجة الى اعداد بنية أساسية متكاملة وهي غير متوافرة حاليا عند استخدام محطات انتاج الكهرباء من الفحم (امال اسماعيل محمد، 2012).
- أن اكتساب إيرادات التصدير من بيع الوقود الأحفوري في الخارج هو خيار جذاب، خاصة بالنسبة للبلدان النامية-(Fritsch, J., & Poudineh, R. 2016, 92-101)
- ارتفعت تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي مما زاد الاحترار العالمي وتغير المناخ وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية معرضة بشدة للتغير المناخي لأنها تواجه مخاطر أكبر على البنية التحتية والبشر والنظم الطبيعية، ولكن اقتصاداتها لديها موارد أقل – اجتماعياً وتكنولوجياً ومالياً – للتكيف مع هذه المخاطر (Narula, K. (January 2019). y, pp14)

وبالتالي يمكن معالجة أزمة الطاقة بثلاث طرق:

- توليد الطاقة.
- سياسات ترشيد بالطاقة.
- الحفاظ على الطاقة.
- تعزيز الترابط بين شبكات الطاقة (Szyszczak, E. 2015, Juy,p 25-38).

حيث تهدف سياسة الطاقة في مصر الى:

- إنشاء سوق طاقة داخلي متكامل تمامًا.

- البحث والابتكار: دعم التقنيات منخفضة الكربون.
- أمن التوريد: تنويع مصادر الطاقة وجعلها أكثر كفاءة.

وهناك تحرك عالمي مستمر لاقتصادات عديمة الكربون. وتنفيذ استراتيجيات تنمية الطاقة المتجددة. لتحسين التنمية الدولية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر وزيادة كفاءة استراتيجية الطاقة في العمل التعاوني، فمحطات الطاقة النووية هي جزء مهم من مزيج الطاقة في مصر.

6. الخاتمة

وحتى تتضح الرؤية لجعل النمو الاقتصادي والتنمية متوافقتان مع مقاييس التوازن المناخي؛ ولضمان محيط مستدام، ينبغي القيام بتغيير هيكلي واختيار تنمية نظيفة واقتصاديات طاقة بديلة وبرامج نووية، تصدر نسب كربون أقل. ويكمن في هذا الإطار محاولة الاستفادة من آلية التنمية النظيفة في تطبيقات الطاقة المتجددة للحد من غازات الدفيئة وتحقيق تنمية نوعية، توافق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتسيير رشيد للموارد الطبيعية، بإعادة النظر ليس فقط في أنماط الإنتاج، بل في ترشيد الاستهلاك أيضاً.

وقد توصلت دراستنا للنتائج التالية:

- تعاني مصر في الوقت الحالي من ضعف في القدرة التمويلية لتوفير احتياجاتها من الطاقة خاصة من النفط في ظل ارتفاع أسعار البترول لذلك وجبت الحاجة لاستخدام المحطات النووية لإنتاج الكهرباء في مصر.
- وجوب التخلي عن الطاقات الاحفورية والتوجه نحو الطاقات المتجددة كبناء مفاعلات نووية تساعد في انتاج الطاقة الكهربائية كونها الارخص كلفة والانظف والاكثر جدوى.
- أن إزالة دعم الدولة المصرية عن الكهرباء وتعديل سعر الكهرباء له دور مهم في خفض انبعاثات التلوث، حيث سيخفض الطلب على الطاقة الكهربائية.

ونذكر التوصيات التالية:

- دمج الكهرباء المولدة بالطاقة النووية مع الشبكة الكهربائية وتوسيع قدرة التصنيع.
- سن سياسات دوليه ووطنيه وإقليميه ودعم النمو لأسباب متنوعة تشمل التخفيف من اثار تغير المناخ، وتسعير الوقود الاحفوري والطلب المجتمعي، وتسعير الطاقة المتجددة.
- تشجيع أليات التمويل والحوافز والنشر لتسريع تسويق مجموعة واسعة من الخيارات التكنولوجية (Sheikh, N., & Kocaoglu, D. F. 2011, July). 1-11.
- تشجيع القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.
- تعزيز الابتكار المحلي لدعم مبادرات تكنولوجيات الطاقة المتجددة التي تجعل التكنولوجيا في نهاية الأمر فعالة من حيث التكلفة لسكان مجموعات ذوي الدخل المنخفض.
- ينبغي على فرق البحوث الجامعية تقديم حلول بحثية رئيسية للجهات المعنية من القطاع العام والخاص.

References

Salem, S. M. S. (2016). Study of wind turbine based self-excited induction generator under nonlinear resistive loads as a step to solve the Egypt electricity crisis. Computers & Electrical Engineering, 51, 1-11.

Hejazi, R. (2017). Nuclear energy: Sense or nonsense for environmental challenges. International Journal of Sustainable Built Environment.

Wesseh, P. K., & Lin, B. (2018). Energy consumption, fuel substitution, technical change, and economic growth: Implications for CO 2 mitigation in Egypt. Energy Policy, 117, 340-347.

Shaaban, M., & Petinrin, J. O. (2014). Renewable energy potentials in Nigeria: meeting rural energy needs. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 29, 72-84.

Siddig, K., Grethe, H., & Abdelwahab, N. (2016). The natural gas sector in post-revolution Egypt. Journal of Policy Modeling, 38(5), 941-953.

Sakr, D., & Sena, A. A. (2017). Cleaner production status in the Middle East and North Africa region with special focus on Egypt. Journal of cleaner production, 141, 1074-1086.

Abdulrahman, A. O., Huisingh, D., & Hafkamp, W. (2015). Sustainability improvements in Egypt's oil & gas industry by implementation of flare gas recovery. Journal of Cleaner Production, 98, 116-122.

Al-Bajjali, S. K., & Shamayleh, A. Y. (2018). Estimating the determinants of electricity consumption in Jordan. Energy, 147, 1311-1320.

Elrefaei, H., & Khalifa, M. A. (2014). A Critical Review on the National Energy Efficiency Action Plan

of Egypt. Journal of Natural Resources and Development, 55 (unknown), 18-24.
Klein, D. E. (2016). CO2 emission trends for the US and electric power sector. The Electricity Journal, 29(8), 33-47.
Amr Saber Algarhi , (2015) , Oil and economic growth in Egypt ,. 'Oil and Economic growth in Egypt', Assadissa, Institut des Finances Basil Fuleihan, pp 2,3,11.
Nawaz, S. M. N., & Alvi, S. (2018). Energy security for socio-economic and environmental sustainability in Pakistan. Heliyon, 4(10), e00854.
Moghaddam, H., & Wirl, F. (2018). Determinants of oil price subsidies in oil and gas exporting countries. Energy Policy, 122, 409-420.
Tiwari, A. K., Mukherjee, Z., Gupta, R., & Balcilar, M. (2018). A Wavelet Analysis of the Relationship between Oil and Natural Gas Prices (No. 201831).
Elshennawy, A., Robinson, S., & Willenbockel, D. (2016). Climate change and economic growth: An intertemporal general equilibrium analysis for Egypt. Economic Modelling, 52, 681-689.
Rezai, A., Taylor, L., & Foley, D. (2018). Economic growth, income distribution, and climate change. Ecological Economics, 146, 164-172.
Velazquez, L., Perkins, K. M., Munguia, N., Moure-Eraso, R., Delakowitz, B., Giannetti, B. F., & Will, M. (2018). International Perspectives on the Pedagogy of Climate Change. Journal of Cleaner Production.
Lackner, K. S. (2009). Comparative impacts of fossil fuels and alternative energy sources. In Carbon Capture (pp. 1-40).
Liobikienė, G., & Butkus, M. (2018). The challenges and opportunities of climate change policy under different stages of economic development. Science of The Total Environment, 642, 999-1007.
Castells-Quintana, D., del Pilar Lopez-Uribe, M., & McDermott, T. K. (2018). Adaptation to climate change: A review through a development economics lens. World Development, 104, 183-196.
Chakamera, C., & Alagidede, P. (2018). Electricity crisis and the effect of CO2 emissions on infrastructure-growth nexus in Sub Saharan Africa. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 94, 945-958.
Panfil, M., Whittle, D., & Silverman-Roati, K. (2017). What's next for Cuba's electricity sector? The Electricity Journal, 30(8), 38-44.
MarthaMaulidia, PaulDargusch, PetaAshworth, FitrianArdiansyah (March 2019), Rethinking renewable energy targets and electricity sector reform in Indonesia: A private sector perspective, Pages 231-247.
Monasterolo, I., & Raberto, M. (2019). The impact of phasing out fossil fuel subsidies on the low-carbon transition. Energy Policy, 124, 355-370.
Mundaca, G. (2017). Energy subsidies, public investment and endogenous growth. Energy Policy, 110, 693-709.
Maulidia, M., Dargusch, P., Ashworth, P., & Ardiansyah, F. (2019). Rethinking renewable energy targets and electricity sector reform in Indonesia: a private sector perspective. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 101, 231-247.
Salehi-Isfahani, D. (2016). Energy subsidy reform in Iran. In the Middle East Economies in Times of Transition (pp. 186-195). Palgrave Macmillan, London.
S. Narayan , January 2017, Fiscal implications of energy subsidies , pp 88-100.
Tarek H. Selim, (February 2011), Revisiting Egypt's Energy Policy, American University in Cairo, Egypt, page 51.
Chatri, F., Yahoo, M., & Othman, J. (2018). The economic effects of renewable energy expansion in the electricity sector: A CGE analysis for Malaysia. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 95, 203-216.
Vidadili, N., Suleymanov, E., Bulut, C., & Mahmudlu, C. (2017). Transition to renewable energy and sustainable energy development in Azerbaijan. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 80, 1153-1161.
Usanov, V. I., Kviatkovskii, S. A., & Andrianov, A. A. (2018). Elaboration of approach to nuclear energy systems assessment by criterion of sustainable development. Nuclear Energy and Technology, 4, 27.
Abada, Z., & Bouharkat, M. (2018). Study of management strategy of energy resources in Algeria. Energy Reports, 4, 1-7.
محمد محمود ابراهيم الديب، (1977) توزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، النشر دار منظومه، جامعه عين شمس كلية الآداب قسم الجغرافيا ص 137.
Paul Breeze ,(2017) Chapter 10. The Cost of Electricity From Nuclear Power Stations , , Pages 95–96.
Ibrahim. I.S, (2018), Enhancing and Development of Human Resources Capabilities for Nuclear Facilities in the Arab Countries Embarking on Nuclear Programs., Egyptian Nuclear and Radiological Regulatory Authority, Cairo, Egypt. PP. 115 : 125

Rabl, A., & Rabl, V. A. (2013). External costs of nuclear: Greater or less than the alternatives?. Energy Policy, 57, 575-584.

امال اسماعيل محمد يوسف، اقتصاديات الاستخدام السلمي للطاقة النووية استعراض تجارب دولية معاصرة، رساله دكتوراه اشراف حسن عبيد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة 2012.

Fritsch, J., & Poudineh, R. (2016). Gas-to-power market and investment incentive for enhancing generation capacity: An analysis of Ghana's electricity sector. Energy Policy, 92, 92-101.

Mohammad Javad Zareian, Saeid Eslamian Saeid, Eslami Kaveh Ostad-Ali-As, (December 2018) Global Warming and Sustainable Development 1-13.

Narula, K. (January 2019). Energy Security and Sustainability , Book: The maritime dimension of sustainable energy security y, pp14.

Quadri, S. S., Sameer, S., Ali, S. M., & Khan, J. ENERGY CRISIS &ITS POSSIBLE SOLUTIONS: INDIAN SCENARIO. pp 42.

Szyszczak, E. (2015, July). State aid for energy infrastructure and nuclear power projects. In ERA Forum (Vol. 16, No. 1, pp. 25-38). Springer Berlin Heidelberg.

Sheikh, N., & Kocaoglu, D. F. (2011, July). A comprehensive assessment of solar photovoltaic technologies: Literature review. In 2011 Proceedings of PICMET'11: Technology Management in the Energy Smart World (PICMET) (pp. 1-11). IEEE.

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

تحدّيات البنوك الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة

Challenges of Algerian Banks in applying the Modern Means of Payment ★

أ. بوسعيد محمّد عبد الكريم (✉) * د. بن لدغم محمّد (✉) **
* جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر.
** جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر.

D.A.C ©

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
البنوك
التطور التكنولوجي
وسائل الدفع التقليدية
وسائل الدفع الالكترونية
الجرائم الالكترونية
الجزائـر

الملخص

الهدف من هذه الورقة البحثية هو معرفة اهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة كبديل لوسائل الدفع التقليدية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية وحركة التعاملات المالية وذلك بسبب غياب سياسة تسويقية للتعريف بوسائل الدفع الحديثة، وكخلاصة رئيسية في هذه الورقة البحثية توجد عقبات وتحديات تعيق تطور مشروع تحديث وسائل الدفع غير أن هذه الوسائل بعد تقييمها والعمل بها، اتضح أن هذا التطور التكنولوجي الذي يخدم المتعاملين الاقتصاديين حمل في طياته عدة مخاطر تهدّد المعاملات التجارية الالكترونية، خاصة الجرائم الالكترونية. وهذا ما أثبت فرضياتنا الرئيسية.

ARTICLE INFO

Keywords :
Banks
Technological Development
Traditional means of payment,
Electronic means of payment
Electronic Crimes
Algeria

JEL Classification :
E 50
O 39
J 33

ABSTRACT

The purpose of this research paper is to learn about the most important challenges that face the Algerian banks in applying the modern means of payment as an alternative to traditional means of payment. This is based on the analytical descriptive approach. The study found that there is an inverse relationship between the application of electronic payment means in the Algerian banks and the movement of financial transactions due to the absence of a marketing policy to introduce modern means of payment, As a main conclusion in this paper, there are obstacles and challenges that hinder the development of the modernization of payment means. It has become clear that this technological development, which serves economic agents, carries several risks that threaten electronic business transactions, especially electronic crimes. This is what has proved our main hypotheses.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail addresses:** boussaidmohammedabdelkrim@gmail.com (BOUSSAID Mohammed Abdelkrim) * ; m_benladghem@yahoo.fr (BENLADGHEM Mohammed) **.

Article history:
Received 12 April 2019 ; Received in revised 03 August 2019 ; Accepted 04 August 2019 ; Published 16 September 2019.

Please cite this article as: Boussaid, M.A., & Benladghem, M. (2019). Challenges of Algerian Banks in applying the Modern Means of Payment. *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 116 – 123.

بوسعيد محمّد عبد الكريم، بن لدغم محمّد. (2019). تحدّيات البنوك الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 116 – 123.

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمة

عرفت السنوات الماضية ظهور العديد من التطورات في التجارة الدولية و ازدهارها، الأمر الذي أدى بضرورة إلى ظهور العديد من التطورات في مجال الخدمات المصرفية و يعود ذلك أساسا لاتساع الأسواق و تطور طبيعة النظام النقدي وأمام كل هذه التحديات لم يكن على البنوك سوى العمل على إيجاد وسائل دفع تكون بديلا لوسائل الدفع التقليدية و يمكن استخدامها في أي وقت و في أي مكان وهي ما تعرف بوسائل الدفع الالكترونية، وهذا ما دفع الجزائر لمحاولة مسايرة هذا التطور من خلال العمل على تطوير الخدمات المصرفية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العمل المصرفي الحديث.

وفي ظل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي استدعى ضرورة استغلال البنوك لهذه التطورات، مما نتج عنه حتمية الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات، ولكن نتيجة تأخر هذا الأخير في تطبيق قوانين صارمة تخص تطوير مشروع نظام الدفع أدى إلى عدم احترامها والتماطل في تنفيذها مما نجم عنه رفض المجتمع وعدم تقبله للتعامل بهذه الوسائل لعدة أسباب منها قلة الوعي الثقافي، انعدام الثقة بالإضافة إلى الجرائم التي يمكن أن تنتج عن هذه الوسائل.

تتمحور أهمية موضوع هذه الدراسة على وسائل الدفع الالكترونية والتحديات التي تواجهها مع التركيز على حالة الجزائر، ولذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في مختلف أطوار ومراحل هذه الدراسة بسبب ما يوفره هذا الأسلوب من وسائل لعرض وتحليل قاعدة البيانات والمعطيات المتعلقة بإشكالية الدراسة. انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي: **ماهي أهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة؟**

يجرنا التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي العقبات والعوائق التي تواجهها وسائل الدفع الحديثة في البنوك الجزائرية؟
- ماهي المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية من خلال طرحها لوسائل الدفع الحديثة؟
- ماهي أسباب تأخر البنوك الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة؟

1.1 فرضيات البحث

للإجابة على الاشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

ف1: هناك علاقة عكسية بين تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في البنوك وحركة التعاملات المالية.

ف2: ارتفاع تكلفة الخدمات المالية التقليدية تلزم البنوك من الإسراع إلى تطبيق وسائل الدفع الالكترونية لتسهيل التعاملات الاقتصادية من أجل خلق وسائل دفع آلية تتميز بالسرعة والأمان والاحترافية.

2.1 منهجية البحث

من أجل الاجابة على مشكلة الدراسة فقد تم الاعتماد على أكثر من منهج، حيث استخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل توضيح وتغطية مكونات موضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال سرد أهم المراحل التي مر بها نظام الدفع من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني، أما المنهج التحليلي فقد استخدم في تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة وتقييمها وتفسيرها.

3.1 أهداف البحث

نسعى من خلال البحث إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع؛
- محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها مع تلك التقليدية؛
- محاولة معرفة مدى استجابة الزبون الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع.

2. الدراسات السابقة

ونذكر منها ما يلي:

– حميت فشيت، حكيم بناولة، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، الملتقى العلمي الرابع حول"عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 27/26 افريل 2011. تطرقت هذه الدراسة إلى أهم وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وواقعها في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن التجارة الالكترونية في الجزائر مازالت في مراحلها البدائية فمن الواضح انه لا يمكننا التحدث عن وسائل الدفع الالكترونية بنفس الشكل كما هو الحالة في الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول النامية والتي قطعت أشواطا كبيرة في ميدان التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة.

– لوصيف عمار " استراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية"، رسالة ماجيستير، جامعة منتوري– قسنطينة– كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2009/2008.
تطرقت هذه الدراسة إلى التطور التكنولوجي في مجال وسائل الدفع وضرورة تحديث نظام الدفع، ومعرفة مكانة وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل دفع حديثة، وكان الهدف منها محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة ومقارنتها مع وسائل الدفع التقليدية.
– نوال بن عمارة، وسائل الدفع الالكترونية (آفاق وتحديات)، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، 15 – 16 مارس 2004. تطرقت هذه الدراسة إلى مجمل الأشكال التي عرفتها وسائل الدفع للتجارة الالكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى أن رغم المزايا والفرص التي منحتها وسائل الدفع الإلكترونية للعملاء والبنوك على حد سواء، فإنها فاقت المخاطر المصرفية التقليدية كالتهرب الضريبي وغسيل الأموال حيث أن القوانين الحالية لم تستوعب هذه التطورات.

3. وسائل الدفع التقليدية

قبل التطرق إلى وسائل الدفع التقليدية في الجزائر، لابد لنا أولا أن نتحدث عن وسائل الدفع بشكل عام، حيث أن نظام الدفع نجد أنه ينتج عن مميزات ثقافية وتاريخية، اجتماعية واقتصادية لأي بلد، وكذا التطورات التكنولوجيا، وقبل أن تتدخل التكنولوجيا فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع في بلد ما.

1.3 تعريف وسائل الدفع

عرفها الكاتب Bonneau Thierry "على أنها كل الأدوات، التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة، تسمح لكل الأشخاص بتحويل أموال" (Bonneau, 1994).
كما عرفها Duclos Thierry على أنها " جملة الوسائل التي مهما كانت الدعامة المنتهجة والتقنية المستعملة، تسمح لكل شخص بتحويل أموال" (Duclos, 1990).
أما المشرع الجزائري فقد عرفها في نص المادة 113 من قانون النقد والقرض كما يلي: " تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل" (قانون، 1990).
وعلى هذا الأساس يمكن تعريفها على أنها كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم، وسواء كانت الدعامة المستعملة في ذلك ورقية كالشيك والسند لأمر والسفتجة، أو قيديه كالتحويل، أو إلكترونية كالبطاقات البنكية.
وبالنسبة لوسائل الدفع التقليدية في الجزائر لازالت أغلب التعاملات والصفقات التجارية تتم فيه نقدا، حيث بينت الدراسات بأن " 80 % من التعاملات الجارية في الجزائر لازالت تتم نقدا" (وهيبة، 2011)، ويأتي الشيك في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في وسائل الدفع التقليدية، وتليه التحويلات التي مثلت 10%من العمليات البنكية سنة 2000، أما السفتجة والسند لأمر فهما قليلا الاستعمال، وعليه فإجمالا نجد أن النقود (القطع والأوراق النقدية) هي التي تحظى بحظ وفير من وسائل الدفع في الجزائر.

2.3 أنواع وسائل الدفع

تسمى وسائل الدفع التقليدية (الكلاسيكية) أيضا بوسائل الدفع القيدية وهي كما يلي:

- **السفتجة أو الكمبيالة:** تعرف على أنها " ورقة تجارية تتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغا معينا في ميعاد معين" (Cherit, 2003). وعليه تفترض السفتجة وجود ثلاثة أشخاص هم: الساحب، المسحوب عليه والمستفيد.
- **الشيك:** يعتبر من أكثر أنواع الأوراق التجارية المتعامل بها نظرا لأهميته البالغة في المعاملات " هو عبارة عن محرر بموجبه يطلب الساحب من المسحوب عليه أن يدفع مبلغا للساحب نفسه أو لطرف ثالث، هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بطلب كهذا" (القزويني، 1992).
- **السند لأمر أو السند الإذني:** "هو أصلا ورقة تجارية تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لأمر شخص آخر هو المستفيد بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين" (البارودي، 2001).

يفترض السند لأمر وجود طرفين فقط الأول يسمى المحرر والثاني هو المستفيد.

- **التحويلات المصرفية:** هي نوع من الخدمات تقوم بها البنوك في العصر الحديث، وعملية مصرفية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا معينا في الجانب المدين لحساب عميل،

و يقيد ذات المبلغ في الجانب الدائن لحساب عميل آخر، تتم عملية التحويل عن طريق ارسال اشعار من البنك المحول إلى البنك الآخر المحول إليه، و ذلك عن طريق البريد أو الهاتف أو التلكس، و إذا كان التحويل بين حسابين في دولتين مختلفتين، فإن إجراءات هذا النوع من التحويل يتم عن طريق شبكات مغلقة مثل شبكة SWIFT: Society for World Wide Interbank Financial Télécommunication) أي الهيئة العالمية للاتصالات المالية فيما بين البنوك.

1.2.3 العوامل المساعدة على تطور وسائل الدفع

لقد ساعد على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني مجموعة من العوامل أهمها (عبابسة، 2016):

- **تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:**

بالرغم من الامتيازات التي توفرها وسائل الدفع من حيث تسهيل المعاملات، إلا أن هذه الأخيرة تتضمن العديد من النقائص وأهمها: انعدام الملائمة فالحاجة إلى الوجود الشخصي لكلا الطرفين تقيد الحرية المعاملاتية؛ المدفوعات التقليدية لا تتم في الوقت الحقيقي؛ انعدام الأمن: فالتوقيعات يمكن أن تزور الشيكات والكمبيالات، والسندات لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع؛ ارتفاع تكلفة المدفوعات: حيث أن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، فالبنوك مثلا تعاني من جهتها ارتفاع في تكاليف معالجة الشيكات ذات المبالغ الصغيرة نظرا لتعددها، بالإضافة إلى تكاليف عملية المقاصة.

- **استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي:**

يعود الفضل في حدوث ثورة المعاملات المصرفية إلى التطور التكنولوجي من خلال شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية (WWW: World Wide Web)، الأمر الذي ساعد البنوك على عرض خدماتها مما سمح للعملاء بقضاء أشغالهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين، مما جعل البنوك توفر هذه الخدمات بصفة ايجابية كثيرة منها الملائمة والكفاءة والسرعة والوفر الاقتصادي. كما ساهمت هذه الشبكة في تطوير مفهوم التجارة ليظهر مصطلح التجارة الالكترونية، والتي يكون الدافع فيها الكترونيا، مما ساهم واستوجب ضرورة استحداث طرق الدفع التقليدية لتظهر بذلك وسائل الدفع الالكترونية الأكثر ملائمة للمعاملات المصرفية الالكترونية.

- **التوجه نحو التجارة الالكترونية:**

فالتجارة الالكترونية تعبر عن تبادل السلع والخدمات ومعلومات ما بين أطراف مساعدة مكانيا عبر شبكة الانترنت، الأمر الذي استوجب تطوير طرق ووسائل الدفع، حيث أن ظهور هذه الوسائل الالكترونية من أهم العوامل المباشرة المساعدة في التجارة الالكترونية، والتي تقوم على أساس أربعة عناصر هي: البائعون، المشترون، شبكة الانترنت ووسائل الدفع الالكترونية. وبذلك استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية، وقد استفادت الشركات بدورها نتيجة لظهور شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وبالتالي وسائل السداد الالكترونية من انخفاض التكاليف مقارنة بطريقة ارسال الفواتير الورقية ثم بعدئذ اجراء تسليم المدفوعات.

3.3 وسائل الدفع الالكترونية

وسائل الدفع المتطورة في الانترنت هي عبارة عن الصورة أو الوسيلة الالكترونية التقليدية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الالكترونية تتم كل عملياتها وتسير الكترونيا، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية (جوهر، 2002).

1.3.3 تعريفها

وسيلة الدفع الالكتروني هي "وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة، وبأقل التكاليف الممكنة" (عبابسة، 2016).

2.3.3 أنواع وسائل الدفع الالكتروني

إن المعاملات البنكية أضحت تساير التقدم التكنولوجي، مما جعل البنوك تحول أغلب وسائل الدفع إلى وسائل الكترونية، تعددت هذه الأخيرة واتخذت عدة أشكال تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية وطبيعة المعاملات عبر الانترنت ومن أهمها نذكر ما يلي:

- **البطاقات المصرفية:** تصدرها المؤسسات المالية كمصالح البريد والمصارف، تسمح لصاحبها بنقل الأموال، وهي بذلك تقدم للعميل خدمتين الدفع والسحب ومن أهمها ما يلي:
- **البطاقات الائتمانية:** هي عبارة عن بطاقة بلاستكية ومغناطسية، يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل

النقود، تعتبر هذه البطاقات واسعة الانتشار أهمه بطاقة الدفع (Debit Card)، بطاقة الصرف البنكي (Charge Card)، بطاقة الائتمان (Credit Card)، بطاقة الانترنت (Internet Card).

- **بطاقة الفيزا Visa Card:** هي بطاقة تصدرها شركة فيزا العالمية، وهي أكثر البطاقات انتشارا على الاطلاق حيث تتعامل مع الملايين من المؤسسات والمحلات التجارية وأجهزة الصرف الآلي.
- **بطاقة ماستر كارد Master Card:** تأتي في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها لها عدة أشكال منها: ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد الفضية، ماستر كارد لرجال الأعمال.
- **بطاقة أمريكان اكسبرس American Express:** يصدرها بنك أمريكان اكسبرس من أكبر المؤسسات المالية، هي بطاقة غير متجددة وهي أنواع: الخضراء، الذهبية، الماسية، .... الخ (محمد بن عزة، 2017).
- **البطاقات الذكية:** من أهم الابتكارات الحديثة في قطاع الدفع هو تطوير البطاقات الذكية (Smart Card) هي عبارة عن بطاقة بلاستكية ذات مواصفات ومقاييس معينة، تحتوي على رقابة الكترونية تعمل كحاسب آلي، حيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها واسترجاعها، تتيح لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها (فارس، 2013).
- **النقود الالكترونية:** "هي قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل الكتروني أو على أداة الكترونية يحوزها المستهلك" (Francis, 2001).
- **المحافظ الالكترونية:** تعرف على أنها" وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر وغير مباشر" (عبد الرحيم وحمدي باشا، 2011) من الأسباب التي أدت إلى ابتكارها هو حماسة المتسوقون بالنسبة إلى السوق المباشر One Line، وتوفير مكان آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الالكتروني.

4. تطور وسائل الدفع (دراسة حالة الجزائر)

1.4 وسائل الدفع التقليدية في الجزائر

تتضمن وسائل الدفع التقليدية مجموعة من الأوراق التجارية وبعض الوسائل البديلة والتي من أهمها النقود والسفتجة والشيك والسند لأمر والتحويلات، ويمكن التعرف على وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر من خلال التطرق لحجم هذه الوسائل المعروضة على غرف المقاصة عبر كافة أنحاء الوطن وهذا حسب بنك الجزائر (وهيبة، 2011) ويمكن إظهار ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): تطور حجم وسائل الدفع المقدمة لغرفة المقاصة ببنك الجزائر

	2003		2004		2005	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
الشيكات	4399354	4367794	4308762	4737623	4417875	5804200
سفتجة + سند لأمر	43206	120335	46720	91770	48271	107469
التحويلات	489754	397668	470078	463515	452915	527220
المجموع	4932314	4885797	4825560	5292908	4919061	6439889

Source : "Mouvement Des Chambres De Compensation", Document Interne De La Banque D'Algérie.

نلاحظ من خلال الجدول أن الزبائن أو العميل الجزائري لديه ثقة كبيرة بوسيلة الدفع عن طريق الشيكات وهذا ما تدل عليه مبالغ الشيكات التي تزداد كل سنة ويمكن تفسير هذا الإقبال من خلال حساب نسبة زيادة المبالغ المقدمة لغرفة المقاصة لبنك الجزائر من سنة إلى أخرى وهي كالآتي:

- من سنة 2003 – 2004: نسبة زيادة مبالغ الشيكات تقدر بـ: 1.08.
- من سنة 2004– 2005: نسبة زيادة مبالغ الشيكات تقدر بـ: 1.22.

ونفس الشيء بالنسبة للتحويلات فإنها تشهد تطورا من سنة إلى أخرى ومقدار الزيادة يقدر بـ:

- من سنة 2003– 2004: نسبة زيادة مبالغ التحويلات المالية تقدر بـ 1.16.
- من سنة 2004– 2005: نسبة زيادة مبالغ التحويلات المالية تقدر بـ 1.13 وهي بمقدار أقل.

- **تحليل البيانات**

ما يمكن تفسيره انطلاقا مما سبق أن حجم وسائل الدفع يبقى محدودا من حيث العدد بينما حجمه بالقيمة يشهد تطورا من سنة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى التطورات الاقتصادية، كما يمكن ملاحظة هيمنة الشيكات والتحويلات المالية، والعكس بالنسبة للسفتجة وسند لأمر فاستعمالاتها كوسائل دفع تبقى محدودة مقارنة بالوسائل الأخرى فالمؤسسات العمومية نادرا ما تكتب سندات أمر وأغلب سندات الأمر والسفاتج تخص المؤسسات الخاصة ومن خلال ما سبق يتضح أن وسائل الدفع التقليدية تبقى موجودة في التعاملات لكن بنسب متفاوتة. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي الذي يبين نسبة تطور وسائل الدفع التقليدية في الجزائر كما يلي:

الجدول (02): تطور نسبة وسائل الدفع في الجزائر للفترة (2003–2005)

	2003	2004	2005
الشيكات	%89,19	%89,29	%89,81
سفتجة + سند لأمر	%0,88	%0,97	%1,86
التحويلات	%9,93	%9,74	%8,19
المجموع	%100	%100	%100

Source :"mouvement des chambres de compensation", document interne de la banque d'Algérie.

- **تحليل البيانات**

انطلاقا من القراءة التفسيرية السابقة يتبين لنا من خلال الجدول ما أكدناه سلفا وهو ارتفاع نسبة التعامل بوسيلتي الدفع عن طريق الشيكات والتحويلات المالية وهذا بسبب ما حضت به هاتين الوسيلتين من ثقة وإقبال من طرف المتعاملين، وهذا راجع من جهة بسبب الزخم الهائل من الإجراءات القانونية والقضائية الصارمة ومن جهة أخرى سهولة تنفيذ العمليات الخاصة بالمتعاملين رغم بطيء الإجراءات والآثار السلبية الناتجة عن التعامل بوسائل الدفع التقليدية.

2.4 وسائل الدفع الحديثة في الجزائر

إن إطلاق مشروعي ATCI وARTS المتعلقين بتطوير طرق معالجة وسائل الدفع في 2006 سجل ATCI (المقاصة الإلكترونية) الذي يتعلق بمعالجة المبالغ الصغيرة ما يلي:

الجدول (03): عدد العمليات المنجزة الخاصة بنظام ATCI في سنة 2006

الفترة	عدد العمليات المنجزة
ماي 2006	67928
جوان 2006	195650
ديسمبر 2006	477588

المصدر: عايدة عبير بلعبيدي، " واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية الجزائرية "، مخبر مالية وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 11.

منذ انطلاق نظام ATCI سجل ارتفاعا معتبرا في عمليات الدفع التي ارتفعت من 67928 عملية منجزة في ماي 2006 إلى 477588 عملية منجزة في ديسمبر 2006 وهو ما يعكس تطور ملحوظ في حجم العمليات المنجزة خلال سنة 2006. كما رفض هذا النظام 74891 عملية للشيكات و21 عملية بالنسبة للنقد الآلي ويتمثل السبب الرئيسي لعمليات الرفض هو الصعوبات الفنية التي وقعت

على مستوى الأنظمة غير المادية (SCANNING) وهذا كله حصل خلال سنة 2006.

ويوضح الجدول التالي حجم العمليات المنجزة من النظام ATCI مقابل وسائل الدفع الأخرى:

الجدول (04): حجم العمليات المنجزة من النظام ATCI مقابل وسائل الدفع الأخرى خلال سنة 2006

النظام ATCI السنة	النظام ATCI مقابل الشيكات	النظام ATCI مقابل التحويلات	النظام ATCI مقابل البطاقات البنكية
2006	2112441	202861	13628

المصدر: من إعداد الباحثين.

- **تحليل البيانات**

لقد حقق دخول نظام ATCI منذ سنة 2006 تطورا هائلا في العمليات المنجزة ويرجع ذلك بسبب سهولة إنجاز هذه الأخيرة وسرعة تنفيذها، وهذا ما يسمح بتقليل المخاطر التنظيمية والمساهمة في زيادة الوعي المصرفي لدى المتعاملين الاقتصاديين بطريقة المعالجة الالكترونية السريعة للمبالغ الصغيرة. وأما منذ دخول نظام ARTS (المتعلق بالمبالغ الكبيرة) للعمل سنة 2006 ارتفع عدد العمليات المسجلة في دفاتر بنك الجزائر سنة 2008 إلى 195175 عملية مقابل 176900 تسوية مسجلة سنة 2007 وكمتوسط شهري تم القيام بـ 16265 عملية تسوية سنة 2008 مقابل 705 عملية تسوية أنجزت سنة 2007 فمن خلال المقارنة بين سنتي 2007 و2008 عرف النظام ارتفاعا بنسبة 10.3% وبالمقارنة بين سنتي 2006 و2007 عرف النظام زيادة بنسبة 24%.

- **تحليل البيانات**

يتضح لنا من خلال دخول نظام ARTS أن العمليات المنجزة بين البنوك أو مع بنك الجزائر تسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة والاحتياط الاجباري، والذي يكتسي أهمية كبيرة نظرا لمساهمته في ترقية التجارة الالكترونية وتطوير الاقتصاد، وبالتالي تنظيم الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال كالبورصة والسوق النقدي، مما يحسن ويزيد من تطورها. أما فيما يخص إصدار البطاقات البنكية CIB فقد عرفت منذ سنة 1999 تطورا ملحوظا فانتقل عدد البطاقات من 63489 بطاقة سنة 1999 إلى 209933 بطاقة سنة 2004، بحيث يعتبر بريد الجزائر هو المسيطر من حيث عدد البطاقات المصدرة حيث بلغت 62523 بطاقة سحب سنة 1999 في حين انتظر بنك التنمية المحلية (BDL) حتى سنة 2002 ليصدر 651 بطاقة، وما يعكس التطور الملحوظ في عدد البطاقات المصدرة هو أنه مثلا في بنك البركة انتقل عدد البطاقات المصدرة من 14 بطاقة سنة 2001 إلى 5528 بطاقة سنة 2002.

ولتوضيح حجم تطور وسائل الدفع في الجزائر يمكن مقارنتها مع بعض دول المغرب العربي والجدول التالي يبين حجم إصدار البطاقات البنكية خلال الفترة من 2010- 2012:

الجدول (05): حجم إصدار البطاقات البنكية لمجموعة من الدول المغرب العربي بما فيها الجزائر (2010- 2012)

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2010	783311	2366415	6971047
2011	811846	2377341	8028430
2012	1118243	2664620	8397983

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات وبيانات سابقة.

- **تحليل البيانات**

بناءا على التحاليل السابقة وبتركيز على الجدول أعلاه يتبين لنا بشكل جلي أن إقبال الجزائر على وسائل الدفع الالكترونية هو إقبالا محتشما وضعيفا بالمقارنة مع دول المجاورة وهذا يستدعي من الجزائر وقفة حازمة لإعادة النظر في الإجراءات المطبقة على هذه

الوسائل خاصة أن إقبال المتعاملين على وسائل الدفع الالكترونية يدل على درجة التقدم والتطور التكنولوجي وتحديث الأنظمة المعمول بها في أي دولة ، وأيضا نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة مع الدول المغرب العربي في حجم إصدار البطاقات البنكية وهذا ما توضحه الإحصاءات حيث انتظرت الجزائر حتى سنة 2012 ليصل حجم الإصدار أكثر من مليون بطاقة بنكية بينما تجاوز في تونس حاجز 2600000 بطاقة أما في المغرب فاقترب من حاجز 9 ملايين بطاقة في سنة 2012 وهذا ما يفسر تأخر الجزائر في هذا المضمار.

5. الخاتمة

النتائج المتوصل إليها من الدراسة

- سيطرة استعمال وسائل الدفع التقليدية على النظام المصرفي الجزائري رغم ظهور استعمال وسائل الدفع الالكترونية وذلك بسبب غياب ثقافة مصرفية لدى المجتمع الجزائري الذي ما زال يتعامل بالشيك والنقود بشكل كبير في تعاملاته المالية.
- نقص تأطير وتكوين إطارات وكوادر متخصصة في استخدام تكنولوجيا الحديثة وبالتالي عدم وجود سياسة تسويقية للتعريف بوسائل الدفع الإلكترونية.
- لا يمكن أن تستغني البنوك الجزائرية عن وسائل الدفع التقليدية وتعويضها بوسائل الدفع الالكترونية لتأخر النظام المصرفي الجزائري في تطبيق قوانين صارمة تخص هذا المجال واحترامها وعدم التماطل في تنفيذها.
- بدأت الجزائر تتبع الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع، لكن الأمر لن ينتهي هنا بل عليها القيام بمزيد من الدراسات في هذا المجال آخذة بعين الاعتبار تجربة الدول المجاورة وحتى الدول المتقدمة.

التوصيات والتوجيهات

- تنظيم أيام وملتقيات علمية لتوعية العملاء بضرورة الانتقال من استخدام الوسائل التقليدية إلى الوسائل الحديثة للدفع من خلال غرس الثقافة المصرفية الالكترونية لدى الزبون الجزائري.
- تقنين التعاملات المصرفية الإلكترونية من خلال قوانين وتشريعات صارمة لتنظيم العلاقات التعاقدية بين أطراف عمليات الدفع الإلكتروني.
- العمل على غرس الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية لان هذه الأخيرة تعتبر مفعول فعال للنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري نحو الحداثة والتطور والتقدم التكنولوجي.

قائمة المراجع

Bonneau, T. (1994). Droit Bancaire (éd. 2). Paris, France: Montchrestien.

Cherit, K. (2003). Techniques et pratiques bancaires (financières et boursières). Alger: Grand Alger Livres (G.A.L).

Duclos, T. (1990). Dictionnaire de la banque (éd. 2). Canada : SEFI, Bibliothèque National Du Canada.

Francis, M. (2001). Stratégie de Communication (éd. 2). Paris, France: D'organisation.

العياطي جهيدة محمد بن عزة. (2017). تطور الخدمات المصرفية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية- تحليل احصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر. 06. تلمسان.

إلياس، صالح. (بلا تاريخ). مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة.

بن رجدال جوهر. (2002). الانترنت والتجارة الالكترونية. رسالة ماجيستر، 83.

سمية عبابسة. (ديسمبر, 2016). وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري- الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية. مجلة العلوم الإنسانية (السادس)، 347.

شاكر، القزويني. (1992). محاضرات في اقتصاد البنوك (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الرحيم، وهيبة. (2011). وسائل الدفع التقليدية في الجزائر- الوضعية والآفاق. الباحث، 37.

فضيل فارس. (2013). التقنيات البنكية: محاضرات وتطبيقات. الجزائر: مطبعة الموساك رشيد.

قانون. (18 أفريل, 1990). الجريدة الرسمية. الجزائر، الجزائر.

مصطفى، كمال، طه؛ علي، البارودي. (2001). القانون التجاري. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقي.

وهيبة عبد الرحيم، ورابح حمدي باشا. (2011). تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية. مجلة علوم الاقتصاد، التسيير والتجارة، 178.

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

استراتيجيات التنافس الأوروبي - الأمريكي على سوق الطاقة في منطقة المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر وليبيا)

European - US Competition Strategies about the Energy Market in the Maghreb Region (study case: Algeria and Libya) ★

ط. د صونيا ولد بومعزة (✉) * ط. د خولة حباش (✉) **
* جامعة الجزائر 03 – الجزائر. ** جامعة الجزائر 03 – الجزائر.

D.A.C ©

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
التنافس الأوروبي – الأمريكي
سوق الطاقة
استراتيجيات المغرب العربي
البعد الاقتصادي

الملخص

تؤكد الدراسة على أن الطاقة تعتبر من الموارد الاستراتيجية ضمن السياسة الدولية وهذا من خلال التنافس القائم بين القوى الدولية عليها. وأخذت تعتمد القوى العالمية على الاهتمام بمناطق جديدة للاستيراد بالاعتماد على مشاريع واستراتيجيات جديدة وأصبحت منطقة المغرب العربي ساحة للتنافس الأوروبي – الأمريكي على سوق الطاقة. وكلا الطرفين تربطهم مصالح حيوية بالمنطقة، إذ تعتبر أوروبا المغرب العربي هو مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية الاستعمارية بينما تشكل المنطقة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا استراتيجيا لابد من ملأه في إطار تأمين المصالح والسيطرة على مناطق النفوذ.

ARTICLE INFO

Keywords :
European - American competition
Energy market
Strategies
Arab Maghreb
Economic dimension

JEL Classification :
E 60
F 21
F 23
L 12

ABSTRACT

The study confirms that energy Is a strategic resource within international politics, and this is through competition That exists between the international powers.
And world powers it is adopted to pay attention to new areas of importation, based on new projects and strategies and the Maghreb region became a platform of competition between Europe and America on the energy market.
And both sides have vital interest in the region, the Europe considers the Maghreb region as a vital area by geographical proximity and colonial historical, while in the eyes of the United States of America is a strategic vacuum to be filled, in the context of securing interests and control areas of influence.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail addresses:** sonai.ouldboumaza@gmail.com (OULD BOUMAZA Sonia) * ; khawlortiz@gmail.com (HABBACHE Khawla) **.

Article history:
Received 10 April 2019 ; Received in revised 23 July 2019 ; Accepted 01 August 2019 ; Published 16 September 2019.

Please cite this article as: Ould Boumaza, S., & Habbache, K. (2019). European - US Competition Strategies about the Energy Market in the Maghreb Region (study case : Algeria and Libya). *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 124 – 134.
ولد بومعزة صونيا، حباش خولة. (2019). استراتيجيات التنافس الأوروبي - الأمريكي على سوق الطاقة في منطقة المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر وليبيا). المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 124 – 134.

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. مقدمة

العلاقات بين دول المغرب العربي ودول العالم الكبرى هي في معظمها علاقات حديثة نسبيا بدأت في مطلع القرن الماضي، باستثناء تلك التي مع دول أوروبا الغربية، فهي ذات تاريخ طويل مضت عليه مئات السنين. وقد شكل جوهر تلك الصلات محاولات أوروبية متواصلة لبسط نفوذها على دول المغرب العربي واستغلاله لمصلحتها عن طريق الاستعمار المباشر أو غير المباشر.

ويشكل الموقع الجغرافي المتميز للمغرب العربي محور تلاقي أربعة أبعاد جيو–إستراتيجية موسعة ومترابطة، بدأ بالبعد المتوسطي وامتداداته الاوروبية شمالا، الى البعد الافريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج العربي وآسيا، الى البعد الأطلسي غربا.

وتعتبر منطقة المغرب العربي محور الاتصال الرئيسية بين قارات العالم الأفرو – آسيوي فالدور الاستراتيجي الذي تحظى به دول المغرب العربي، نابع من موقعها الجيو– استراتيجي المتميز ومن الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى الكبرى والقوى الاورو–متوسطية.

كما تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا–استراتيجيا هاما بالنسبة للدول الكبرى حيث توفر دول المنطقة سوقا تجاريا واقتصاديا واستهلاكيا واستثماريا من حوالي 100 مليون نسمة فيما تعتبر كل من الجزائر وليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطقة والاستثمار الطاقوي باحتياطي من النفط ما يفوق حجمه 5 ملايير طن كاكتشافات مؤكدة و 5000 مليار متر مكعب من الغاز، وتعتبر الجزائر خامس منتج ورابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي (IRIS, 2000). ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية: **إلى أي مدى تعتبر منقطة المغرب العربي ساحة للتنافس الاستراتيجي بين القوى الاوروبية والأمريكية على سوق الطاقة؟**

1.1 فرضيات دراسة

- يشـــكل المجال الاقتصـــادي أكثر المجالات التنافس الأوروبي– الأمريكي في منطقة المغرب العربي باعتبارها سوقا ومورد اقتصادي هام.
- أصبحت الطاقة بكل انواعها خاصة النفط لها أهمية سياسية كبيرة في الساحة الدولية بسبب استعمالها في الاغراض الصناعية، هذا ما أدى الى التنافس بين تلك الدول.

2.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون الطاقة بكل أنواعها سواء التقليدية او المتجددة فرضت نفسها كسلعة استراتيجية منذ أكثر من قرن، ثم تحولت المناطق المنتجة لها الى مناطق إستراتيجية وهذا ما أدى الى تنافس القوة الاوروبية والأمريكية على المنطقة من خلال إدراك الاهمية الاستراتيجية بالنسبة لمصالحها الحيوية الاقتصادية سواء الطرف الاوروبي او الأمريكي وبالتالي كلا منهما أدرجت من أولويات سياستها الخارجية ضرورة الهيمنة الدائمة على منطقة المغرب العربي.

3.1 أهداف الدراسة

- ابراز دور الطاقة في الاستراتيجية التنافس الاوروبي – الامريكي في علاقاتها مع دول المغرب العربي ومدى تغيرها أو استمرارها.
- معرفة السياسة الاوروبية والأمريكية لتحقيق امنها الطاقوي وانعكاسات ذلك على علاقتها بدول المغرب العربي.

4.1 منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم الاعتماد على أكثر من منهج، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات التي ترتبط بموضوع البحث ومن ثمة تحليلها، ودراسة المتغيرات الخاصة بالموضوع والأحداث التي سبقته ثم تحديد الآثار الناجمة، وأيضا تمت الاستعانة بالمنهج الاحصائي من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية.

ومن خلال هذا المنظور تم الاعتماد على أربعة محاور لمعالجة اشكالية الدراسة:

- الدواعي الاقتصادية للاهتمام الأوروبي – الأمريكي بمنطقة المغرب العربي.
- استراتيجية التنافس الطاقوي الأوروبي – الأمريكي في منطقة المغرب العربي.
- حدود التنافس الاقتصادي الأوروبي – الأمريكي وانعكاساته على المنطقة الغرب العربي.
- آليات مواجهة التنافس الأوروبي – الأمريكي على سوق الطاقة في المغرب العربي.

2. الدواعي الاقتصادية للاهتمام الأوروبي– الأمريكي بمنطقة المغرب العربي

لا نتجاوز الحقيقة إذا قالنا إن المنطقة المغرب العربي بثروتها الطاقوية، ومواردها الاقتصادية وسوقها الاستهلاكية الواسعة تعتبر في تحليل علماء الاقتصاد والسياسة رئة أوربا الغربية التي تتنفس بها، ومكانتها الجغرافية عبر البحر المتوسط الذي لا يتحقق أمنها الاستراتيجي إلا في ظل استقراره وأمنه (حامد ربيع، 1971، ص 311). وعلى هذه الحقائق فإن البعد الاقتصادي يصبح مكملا للبعد السياسي ذلك ان العلاقات دول المنطقة المغاربية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لا تقتصر على جانب محدود من النشاط الاقتصادي، سواء كان هذا الجانب يتناول التبادل التجاري أو المشاركة الاستثمارية في مشاريع التنمية أو الصناعات جديدة، بل يشملها كلها في آن واحد.

وفي ظل التحولات الدولية، وما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية من إعادة توزيع للقوى الدولية على المسرح الدولي، ازداد الطلب العالمي على المواد الطاقوية وخاصة على النفط، ودخلت دول جديدة على مسرح المنافسة، وازداد الاستهلاك في الاسواق العالمية، نتج عن ذلك تصاعد حدة المنافسة الدولية على هذه السلعة الإستراتيجية الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية إلى تركيز سياستها على بناء علاقات تعاونية مع دول منطقة المغرب العربي. وذلك ما يتجلى من خلال دراسة الدواعي الاقتصادية للاهتمام الأوروبي والأمريكي بالمنطقة مرتبطة بمصالح اقتصادية وسياسية وأمنية وحتى ثقافية.

1.2 دواعي الاهتمام الاوروبي بمنطقة المغرب العربي

ولكون المنطقة المغاربية تعتبر قطبا مهما لتأمين المصالح الاوروبية. فقد سعت هذه الاخيرة الى ربطها اقتصاديا بالاتحاد الاوروبي والذي تعكسه المشاريع الكبرى بين الضفتين كخط أنبوب الغاز الجزائري الذي يمر عبر المغرب الى اسبانيا. والجانب الطبيعي فتعتبر منطقة المغرب العربي مصدرا للمواد الخام لإنعاش الصناعات الاوروبية وسوقا لمنتجاتها لذلك سعت دول الاتحاد الاوروبي لإنشاء العديد من الصناعات الخفيفة كالأسمدة والاسمنت كما سعت لتقنين العلاقة بين منتجي النفط (جنوبا) ومستهلكيه (شمالا) كنظام الحصص. كما عملت الدول الاوروبية على تعزيز سياسة التعاون مع البلدان المغاربية في مجالات التنمية الاقتصادية. ووضع سياسات مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية واستخدام العمالة وتوسيعها الى مجالات أوسع.

ومنه تظهر أهمية المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الاوروبي فيما يخص البعد الاقتصادي كما يلي (علي الحاج، 2005، ص 163):

- أهمية السوق المغاربي أمام الصادرات الأوروبية وما تفتحه من فرص استثمار للاتحاد الاوروبي كالنهر الصناعي العظيم بليبيا ومشروع أنابيب نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا.
- احتياطي النفط والغاز الطبيعي والعديد من المواد الاولية كالفوسفات، الحديد واليورانيوم. كلها عوامل جذب اهتمام الاقتصاد الاوروبي وتأمين لاستقراره.
- دور الفوائض المالية النفطية في فتح فرص استثمار واسعة أمام الشركات الأوروبية.

وعملت هذه العوامل على تسريع وتيرة العلاقات التجارية بين الطرفين قصد تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما لتتطور مستقبلا الى شراكة.

2.2 دواعي الاهتمام الامريكي بمنطقة المغرب العربي

تدرج الولايات المتحدة الامريكية المغرب العربي ضمن سياستها الافريقية لتوسيع مناطق نفوذها. حيث تضاعف الاهتمام الاقتصادي في منتصف التسعينيات مع تضاعف وتيرة الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال 1995-1996-1997 وتراهن الو. م. أ على موارد النفط والغاز في كل من الجزائر وليبيا، بعد تحولات الانفراج الليبي في فيفري 2004 (عبد الله تركماني، 2008). وتركز هذا الاهتمام ضمن الاستراتيجية الامريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط والتي تمتد من المغرب إلى بحر القزوين مرورا بمنطقة الخليج (شريط عابد، 2007، ص48). كما تشكل السوق الاستهلاكية المغاربية حوالي 100 مليون نسمة أحد الرهانات الاستراتيجية الامريكية في المنطقة وهو ما يفسر إطلاق مبادرة ايزنستات في جوان 1998 مشروعا اقتصاديا على دول المغرب العربي يهدف الى تطوير التبادلات التجارية والاستثمارات بين الطرفين (Stuart eizenstat, 2010). وبعدها مبادرة الشراكة الشرق الاوسط MEPI منذ 2002 (الوفاق العربي، 2007، ص43-42)، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع 2004، حيث أدرجت منطقة المغرب العربي ضمن استراتيجية شرق-أوسطية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا.

تعتبر الو. م. أ النفط كمصدر أساسي للوصول إلى موقع القيادة العالمي، لذلك تسعى بكل جهدها لكي تجعل من هذا القرن قرنا أمريكيا صرفا، ولا يتم لها ذلك إلا بسيطرتها المطلقة على نفط

الخليج العربي واحتلالها العراق عام 2003 لكي تكمل حلقة هذه السيطرة على النفط الذي تتزايد احتياجات الو. م. أ اليه باستمرار وأكدت الدراسات أن الو. م. أ تحتاج عبر شركاتها النفطية الى تامين احتياجاتها من الطاقة كهدف استراتيجي وتسعى لتحقيق هدفين هما:

- زيادة الواردات النفطية من دول الخليج العربي التي تملك ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي.
- تنويع الواردات النفطية والمنطقة المغرب العربي على رأس المناطق التي تسعى لتأمين استراتيجيتها فيها.
- التعاون مع هذه الدول كمنطقة للتعاون الاقتصادي، أي كوحدة اقتصادية واحدة، حيث صرح "ايزنستات" في هذا الصدد: " نحن نأمل بأن نشجع اتحاد المغرب العربي، وغيره هيئات التكامل الاقليمي على إزالة الحواجز بينها، لأنه تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة " (سمير صارم، 2005، ص 364). التأكيد على الدور المركزي للقطاع الخاص في هذه الشراكة باعتباره المحرك الاساسي للنمو الطويل الأمد والمستديم لهذه المنطقة.

3.2 استراتيجية التنافس الطاقوي الأوروبي – الأمريكي في منطقة المغرب العربي

يعتبر الشريط البحري لي حوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل النفط وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الجانب الأوروبي والجانب الأمريكي على حد سواء بحيث انه ما نسبة 65% من واردات النفط والغاز الغربية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط فيما تنقل هذه المياه ما نسبته 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وأفريقيا الشمالية .كما تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم مناطق العالم لاحتياطي وإنتاج الطاقة، ويتعلق الأمر تحديدا بكل من الجزائر وليبيا. ويشكل سوق الطاقة فيه احد مجالات الاحتكاك الاقتصادي – تكاملا وتنافسا – بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وعلى وجه الخصوص وبالتحديد فرنسا.

1.3.2 الاستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول مستهلك للطاقة في العالم، حيث تستوعب 23% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، و25% من الغاز. ويستهلك أمريكي واحد ما معدله 8 طن من النفط سنويا، إذ يفوق استهلاك نظيره الأوروبي بضعفين (Jean marie Chevalier,2004). ويذهب خبراء النفط في الولايات المتحدة إلى أن حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصادي ستكون في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2025 أعلى من كل مثيلاتها في التاريخ، وهو ما يدفع النفط إلى أن يكون السلعة الأهم في العالم. وفي هذا السياق يتوقع "لورد براون" كبير المديرين التنفيذيين في شركة بريتيش بتروليوم (بي. بي) أن يستمر النفط والغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات الـ 35 المقبلة على الأقل (Op, cit).

وتعتبر إستراتيجية "الأمن الطاقوي" من ابرز أهداف الإطار جيو– سياسي وجيو– استراتيجي الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار الاستراتيجي الجديد تحرص على تامين مصادر الطاقة ومعابر نقلها في مختلف نقاط العالم. وظلت القضية الإستراتيجية الأمريكية الرئيسية لمرحلة التسعينات والقرن الواحد والعشرين تتمثل في ضمان التحكم في الرهانات الطاقوية، باعتبار أن أكثر من 50 % من احتياجات الاقتصاد الأمريكي من الطاقة مصدرها الخارج (Chemes eddine Chitour, 1995)، بالإضافة إلى التوقعات التي تذهب إلى مزيد من التبعية للاقتصاد الأمريكي لمادة النفط.

وتجدر الإشارة إلى أن حماية مصادر النفط وممرات نقله وتسويقه في العالم، يحتل مركزا متقدما بل ورئيسيا في الإستراتيجية الدولية الأمريكية الجديدة، من خلال الانتشار الاستراتيجي والعسكري المكثف عبر مختلف النقاط الحيوية في العالم لتموينات الطاقة، وتوفير الحماية الأمنية الإستراتيجية للدول الممونة للولايات المتحدة الأمريكية بالنفط والغاز (IFRI, 2014).

2.3.2 العلاقة الطاقوية الأمريكية – الجزائرية

تحتل الجزائر موقعا محوريا في الخريطة الجيو– إستراتيجية للرهانات الأمريكية على موارد النفط في إفريقيا، وعلاوة على الاهتمام الجيو– سياسي الأمريكي بالجزائر في ضمان المنطقة، فان المصالح الأمريكية تتضمن أيضا الاستثمارات العمومية و الخاصة الأمريكية في مجال الطاقة بالجزائر (عضو مستقر في منطقة الأوبيك) (Bernard ravenel, 1999) وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن موارد الطاقة الهامة التي تملكها الجزائر تجعل من هذا البلد محوري، أي مشروع للتنمية الإقليمية في منطقة المغرب العربي و كذا الممون الرئيس لأوروبا من الغاز و النفط، مما يرشحها (الجزائر) للعب دور محوري في المنطقة المتوسطية الغربية.

وفي سياق عرض مؤشر لسيطرة الشركات البترولية الأمريكية على السوق الجزائرية تجدر الإشارة إلى أن الشركات الأمريكية

الثلاث (انادارکو– ارکو– اموکو)، و رغم أنها مصنفة ضمن فئة الشركات النفطية المستقلة(غير الحكومية)، إلا ان قدرتها الضاغطة على الساحة الدولية الأمريكية لا يستهان بها مما يفتح المجال لتأثير مصالح هذه الشركات في السوق النفطية الجزائرية على السياسة الأمريكية في المنطقة، (وتتجسد قوة رأس المال النفطي الأمريكي بالجزائر في ثلاث شركات رئيسية " انا داركو" في مجال الاستكشاف/الإنتاج، و "ارکو" في مجال الاسترجاع، و "اموكو" في مجال استغلال الغاز الطبيعي).

وتشكل الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي المميع G.P.Lأساسا، النسبة الساحقة للصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ويتوقع أن تشهد الصادرات الجزائرية من الغاز للولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا مضطردا خلال العشرين سنة القادمة، و ذلك بطلب من الجانب الأمريكي، علما ان حاجيات الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز سترتفع بنسبة 50 % خلال السنوات الـ 18 القادمة، لتبلغ 950 مليار متر مكعب (El-Watan, 2002, pp 8-9)، وتعتبر الجزائر احد المصدرين الرئيسيين في إفريقيا من النفط للولايات المتحدة الأمريكية، فيما تغطي نيجيريا (في المرتبة الأولى) 36.5% من واردات النفط الأمريكية من إفريقيا، متبوعة بالجزائر في المركز الثاني 14.8%، ثم انغولا 12.5%.

تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية التي تمثل 95٪ من قيمة الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية. و أصبحت بهذا أول منافس للاتحاد الأوروبي خاصة بعد إعلان مشروع الشرق الأوسط المناهض للمشروع الأورو – متوسطي، و تصاعد الخلاف بين الطرفين حيث ترغب أوروبا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا و ليس أمريكيا، و نظرا لزيادة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الجزائر التي قدرت ب 5.3 بليون دولار ومعظمها في قطاع النفط الذي تسيطر عليه الشركات الأمريكية، إضافة إلى ذلك تصل حجم الاستثمارات الأمريكية في مجال إنتاج النفط و الغاز ب 3 مليارات دولار سنويا، كما تسعى أمريكا إلى تعزيز تعاون مع الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، حيث هذا الأخير يمثل تهديدا لأمن إمدادات الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

الشكل (01): صادرات النفط الجزائرية لسنة 2013

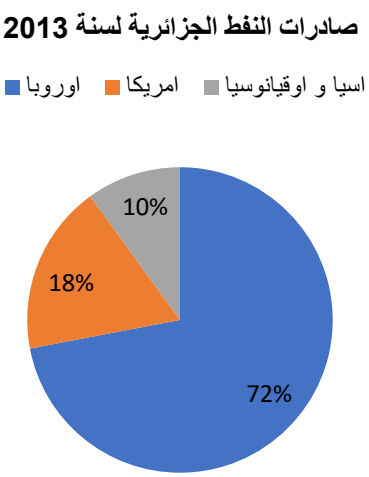

Source: Key world energy (iae) 2014.

3.3.2 العلاقة الطاقوية الأمريكية – الليبية

من الجدير بالذكر أن مجموعات شـــركات النفط الأمريكية عملـت في ليبيـــــا منـــــذ الســـــــتينيات، إلا ان شركتي "اكسون وموبيل" اللتين اندمجتا في شركـــة واحدة هي " اكسون موبيل"، قـــد أجبرتـــــا على مغادرة ليبيا، عام 1982. ورغم فرض " قانون الحظر الليبي – الإيراني " الأمريكي الذي سن عـــام 1996 و الـــذي يمنـــع الشركات من استثمار أكثر من 40 مليون دولار في العام في صناعة النفط الليبي، إلا أن الشـــركات النفطية الأمريكية التـــي كانت تنشط في ليبيا احتفظت مبـــدئيا بمعداتها، قبل أن يسمح الرئيس الأمريكي جورج بوش – بعد رفع

العقوبات الدولية في سبتمبر 2003 – لمسئولي مجموعات نفطية أمريكية التوجه إلى ليبيا لحجر مواقعها الاستثمارية في هذا البلد.

4.3.2 الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية – الفرنسية

تعاني دول الاتحاد الأوربي من تبعية طاقوية حادة بحكم افتقارها لهذه الموارد باستثناء بحر الشمال، النرويج وهولندا، ويتوقع المختصون أن تتعمق هذه التبعية الطاقوية الأوربية للتموينات الخارجية بنسبة عالية رغم الأثر الايجابي لانضمام النرويج للاتحاد الأوروبي (Chems eddine, Chitour 178-180). وعلى الرغم من الإستراتجية المتوسطية الجديدة التي انتهجتها أوربا منذ منتصف التسعينات والتي تجسدت في مسار برشلونة منذ 1995 إلا أن هذا المشروع الشراكي الأورو – متوسطي لم يخصص إطارا هاما للطاقة والمحروقات على الرغم من احتياجاتها الكبيرة من هذه المادة الإستراتجية التي قد ترهن مصير حركيتها الصناعية من جهة وتكرس تبعيتها للإستراتيجية الطاقوية الأمريكية عبر العالم. ويذهب المحللون إلى التأكيد أن الاتحاد الأوربي ليست لديه سياسة طاقوية مشتركة، كما ترى ممثلة الاتحاد الأوربي أن الغاز اخذ يحتل حصة هامة من السوق في الحصيلة الطاقوية العالمية خاصة لتعويض الفحم والنفط وفي هذا المنظار دعت "دي بالتشيو" الاتحاد الأوربي أن ينظر بجدية في امن مستقبله الغازي وتنمية إستراتجية غازية ملائمة، باعتبار أن الموارد النفطية والغازية العالمية الرئيسية توجد في شمال إفريقيا ،إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط، روسيا وأمريكا الجنوبية، وتؤكد المسئولة الأوربية أن تنويع التموينات الغازية ضرورية أكثر وان أفاق نمو طلب الاتحاد الأوربي على الغاز ترغم المجموعة الأوربية تعزيز التموينات انطلاقا من بلدان جنوب المتوسط وروسيا (دي بلاتشيو، 2001). ومن جهتها تعتبر فرنسا – رفقة ايطاليا –من أكثر الدول الأوربية الكبرى المحرومة من موارد رجع نفسه الطاقة إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية.وقد ظل الاقتصاد الفرنسي منها 1950 مرهونا بنسبة كبيرة بالتموينات الخارجية من الطاقة (Chems eddine, Chitour 346).

5.3.2 العلاقات الطاقوية الأوروبية – الجزائرية

إن التقارب الجغرافي بين دول جنوب أوروبا و الجزائر رفع من حجم التعاملات و التبادلات التجارية بين الطرفين و شكل خاص في مجال الطاقة, و بما أن الإنتاج المحلي للدول الاتحاد الأوروبي ضئيل, و نتيجة زيادة الطلب على النفط و الغاز لتلبية احتياجاتها ,فالدول الاتحاد لجأت إلى ضمان امن طلبها من خلال تعزيز علاقاتها مع الجزائر و عقد اتفاقيات وعقود بنوعيها طويلة المدى وقصيرة المدى.

تلعب الجزائر دور الشريك المتزن و الضامن لاستمرار تدفق النفط و الغاز لأوروبا. ومن أهم الزبائن الأوروبيين للجزائر: فرنسا، ايطاليا، إسبانيا، بلجيكا، ألمانيا وغيرها من الدول. تعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للغاز، و هذه الصادرات منصبة نحو أوروبا بنسبة 95٪ من إجمالي العام للصادرات وهذا راجع إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر حيث يفصلها عن أوروبا البحر المتوسط بما أن الجزائر الممول الثالث للاتحاد الأوروبي بنسبة 13.8٪ بعد روسيا والنرويج (عاشور كنوش و بلعزوز بن علي، 2011، ص 11).

بلغت الصادرات الجزائرية نحو أوروبا 49.46 مليار متر مكعب، سنة 2011 من إجمالي الصادرات التي بلغت 51.74مليار متر مكعب، ومن أهم الزبائن الأوروبيين للجزائر:ايطاليا التي تستورد 23.06 مليار متر مكعب و اسبانيا المستوردة 12.75 مليار متر مكعب و فرنسا في المرتبة الثالثة تستورد 5.57 مليار م^3. كما أن الجزائر تصدر إلى دول الجارة لها تونس و المغرب بنسبة 1.53 مليار متر مكعب ,وتصدر إلى أمريكا و دول أسيا الباسفيك لكن بنسب قليلة لا تتعدى 01 مليار متر مكعب.

الجدول (01): الصادرات الجزائر للغاز الطبيعي سنة 2011

المناطق	أوروبا	أمريكا	إفريقيا	أسيا الباسيفيك	الإجمالي العام
الغاز المصدر بالمليار م^3	49.64	0.24	1.53	0.33	51.74

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2012.

الجدول (02) : الصادرات الجزائرية للغاز الطبيعي نحو أوروبا سنة 2011

الصادرات الغازية الجزائرية نحو اوروبا لسنة 2011									
الدول	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا	تركيا	البرتغال	اليونان	سلوفينيا	بلجيكا	هولندا
بالمليار م^3	23.06	12.75	5.57	4.3	2	0.98	0.25	0.08	0.08

Source: International energy agency2014.

أهم المشاريع الطاقوية التي تم انجازها في إطار الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي, تتمثل في أربعة مشاريع غازية مهمة وهي (مشروع قاسي طويل، ميدغاز ، غالسي، الأنبوب العابر لصحراء)، ومشروع في الطاقات المتجددة هو "مشروع ديزرتيك". إلا أن هذه المشاريع تعثر انجازها لأسباب سياسية، اقتصادية و أخرى.

6.3.2 العلاقات الطاقوية الأوروبية – الليبية

تعتبر ليبيا شريكا نفطيا هاما للاتحـــاد الأوروبـــي الذي يســـتوعب 9 براميل نفط من كل عشـــرة براميل تصـــدرها ليبيا (Fathallah, oualou, 1996, p16)، وتعتبر ايطاليـــا ثم ألمانيا، ففرنســـا، الزبائن الرئيســـيين للمحروقات الليبية رغم قيود الحصـــار التـــي فرضـــت على ليبيا قبل انفراج الأزمة والتحول في السياسة الليبية تجاه الغرب.

3. حدود التنافس الاقتصادي الأوروبي–الأمريكي وانعكاساته على المنطقة الغرب العربي

خلف التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية، انعكاسات عديدة يبدو أنها لم تستغل بالقدر الكافي من طرف الدول المغاربية التي تعاملت بشكل انفرادي مع المشاريع الوافدة على المنطقة مقابل التعامل مع قوى، والتي رغم حدود التنافس بينها الا أن ذلك لم يخرج عن مفهوم " التنافس الخفي دون الصدام المباشر".

1.3 حدود التنافس الأمريكي الأوربي في منطقة المغرب العربي

رغما ما يقتضيه مفهوم المصلحة الوطنية من استثمار كل ما من شأنه أن يساعد على تموقع الدول عالميا، إلا أنه و في ظل الحالة التي خرجت بها أوروبا من الحرب العالمية الثانية لا يمكنها بأي حال تحديد مجالها الاستراتيجي من التنافس الدولي وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المساهم الأول في إعادة إعمار أوروبا. فقد عملت المجموعة الأوروبية على تفعيل الحوار المغرب العربي في فترة السبعينات خاصة بعد أن استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الدول الغربية الداعمة للكيان الصهيوني في إطار ما يسمى بالحضر النفط العربي سنة 1973. وذلك قصد إعادة ترتيب مناطق النفوذ في المنطقة، وتزامن ذلك مع سقوط الاتحاد السوفياتي نهاية الثمانينات مما يعني زوال سبب الحاجة الأوروبية للحماية الامريكية وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يبادر إلى طرح مشروع الشراكة الأورو متوسطية (نبيل زكي). وهناك من يرجع السياسة التوافقية الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المتطلبات الاستراتيجية الجديدة بحيث أنه من مصلحة أمنها الإقليمي ضمان المساعدة الامريكية في إطار الحلف الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي تفرض نفسها بقوة في المتوسط وعلى رأسها الهجرة السرية، الإرهاب، والجريمة المنظمة.

كما أن المبادرة الأوروبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية، تحمل أبعادا أمنية أكثر منها تنافسية مع الولايات المتحدة وإن كان ذلك يبقى موجود في إطار تحقيق المصلحة الوطنية، إلى أنه يأخذ نمطا توافقيا خاصة في ظل وجود تهديدات جنوبية حقيقية لأمن أوروبا .كما أن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط وإن كانت في الظاهر تبدو مبادرة أوروبية (فرنسية) إلا أنها تبحث في إطار إقليمي واسع لإدماج الكيان الصهيوني. وهو ما يوحي بتقاسم المبادرة مع الطرف الأمريكي باعتبار أن قضيته المركزية في المنطقة هي أمن الكيان الصهيوني (صالح المسفر محمد، 2007).

2.3 انعكاسات التنافس الأمريكي الأوربي على منطقة المغرب العربي

لقد أدى التنافس الأورو – أمريكي في المغرب العربي إلى سعي دولة محورية للعب أدوار قيادية "انفرادية" خاصة بالنسبة الى الجزائر والمغرب فقد سعت الجزائر في إطار مبدأ " التوازن الطبيعي " لفرض نفسها إقليميا وحتى دوليا بما يتناسب وثقلها السياسي والاقتصادي. وتزامن ذلك مع تحرك المغرب للعب الدور ذاته ما أدخل الدولتين في تنافس حاد حول المشاريع الوافدة إلى المنطقة

سواء من طرف الأوروبي أو الأمريكي (عبد النور بن عنتر، 2005، ص61)، وذلك بدل توحيد السياسات لبناء موقف تفاوضي أقوى اتجاه تلك المشاريع فحينما اقترحت دولة من المغرب العربي أن يتم التنسيق بين الحكومات بخصوص التفويض مع الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمشاريع المقبلة خاصة في إطار الشراكه الأورو – مغاربية، " على الاقتراح بحدة مؤكدا " أن الجزائر لم تستشر حينما عمل البعض على توقيع اتفاقيات ثنائية منفردة. والآن يريدون ورفق ما عبر عنه في السياق نفسه، أن يتقاسموا معنا بعض الأوراق الاستراتيجية التي نمتلكها (المرجع نفسه، ص 62). في إشارة غير مباشرة إلى الأهمية القصوى التي يمثلها ملف الطاقة بالنسبة لمفاوضات الجزائر مع أوروبا. وتعكس مواقف دول المغرب العربي مشروع " الاتحاد من أجل متوسط " درجة التباين الحاد في مواقف الدول بشأن الاستحقاقات السياسية والاقتصادية التي تخص مستقبل المنطقة، بحيث ترى ليبيا أن هذا المشروع يفتقد أهم عنصر من عناصر النجاح التي يفترضها أي مشروع مماثل ألا وهو شرط التكافؤ و الندية. وبالتالي فهي لا تريد التضحية بموقعها الريادي في الاتحاد الأفريقي من أجل أداء دور ثانوي في مشروع تكون فيه ورقتها النفطية واحتياطاتها المالية الضخمة عرضة للأطماع والمزايدات. كما أن الموقف الجزائري من المشروع لا يختلف كثيرا عن الموقف الليبي حتى وإن تميز ببعض الخصوصيات التي تعود لطبيعة الوضع الداخلي لهذا البلد الذي يشهد واقعا، يجعله غير قادر في المرحلة الراهنة على ترجمة قناعته بصدد هذه الملفات الدولية الى مواقف حاسمة ، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يؤهل بعد بالقدر الكافي من أجل استقبال استثمارات أوروبية كبرى. أما الدول المغاربية الأخرى وهي المغرب وتونس وموريتانيا فلم يكن لديها ما تخسره من خلال دعمها ومشاركتها في المؤتمر المتوسطي، فتونس كانت تعلم أنها لن تحصل من الناحية الاقتصادية من هذا الاتحاد على اكثر من ما حصلت عليه حتى الان، وقد استطاعت أن تبرم اتفاقيات شراكة جد مهمة مع الجانب الأوروبي في مراحل سابقة وفي مجالات مختلفة .أما المغرب فيعتبر اكبر مستفيد من الدعم المادي الذي تقدمه فرنسا كمساعدة مباشرة لدولة اجنبية (عبد الله بلعزيز، 2000، ص 49). أما الجانب الموريتاني فلم يكن أمامه ما يخسره ليس لأنه حصل على ما كان يهدف للحصول عليه، وإنما لأنه وبحكم الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يمر بها فإنه يأمل أن يستفيد من وضعيته كأفقر بلد في الاتحاد الجديد من أجل دعم برامجه التنموية. ويمكن القول مما سبق أن الدول المغاربية لا تملك استراتيجية دفاعية ضد الاختراق الأمريكي المتزايد للمنطقة، على الرغم مما قد يسببه من أثار مدمرة لاستقلالية القرار الوطني فيها، وعلى الرغم من انه يرفع من وتيرة التنافس الأوروبي – الأمريكي على اراضيها. ويبدو أن فرنسا وحدها هي من أدركت مخاطر ذلك الاختراق لمنطقة نفوذها المغاربية، حيث عملت على شل هذا الاختراق أو على الأقل ممانعته وذلك من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية مع المغرب العربي الى المستوى الذي أثمر اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي كخطوة أولى ثم السعي إلى فك الارتباط السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي عن طريق إخراج المنظومة المغاربية من النظام الشرق الأوسطي الامريكية وإدماجها في الشبكة الأوروبية عبر النظام المتوسطي ،لكن في المقابل لا توجد هناك سياسة لدول المغرب العربي اتجاه هذا التنافس الأوروبي–امريكي، وتولي الاهتمام بدرجة الاولى على الحفاظ على هاذين الشريكيين الطاقويين واستمرار العلاقة بينهما من أجل ضمان تصدير الطاقة باعتبارها أهم صادراتها.

4. آليات مواجهة التنافس الاوروبي– الأمريكي على سوق الطاقة في المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة حيوية للرهانات الاستراتيجية الأوروبية – الأمريكية بسبب موقعها الجيو – استراتيجي الهام، ويطرح التساؤل حول مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل هذه التحديات وكل هذا التأخر، ان واقع اتحاد المغرب العربي، من خلال تعثر مسيرته وجمود تطبيق الاتفاقيات التي تم إبرامها في اطاره. وعلى هذا الأساس يمكن التطرق لمجموعة من البدائل المطروحة و الواقعية ومن مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي كمشروع إقليمي، ورهان الاندماج في السياق العربي الذي يحمل عمقا أكثر من أجل مواجهة التنافس الأمريكي – الاوروبي التي تفرض على المنطقة استراتيجياتها.

1.4 تفعيل عمل اتحاد المغرب العربي

اتحاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا) الذي تم إنشاؤه في مدينة مراكش بالجنوب المغربي في 17 فيفري 1989، يواجه تحديات داخلية وخارجية يلخصها الشلل الكامل لمؤسساته، ويضم هذا الاتحاد حوالي 80 مليون نسمة من العرب (محمد ازهر سعيد السماك، 1993، ص 123). إن الجمود في الاتحاد المغاربي يعود أساسا الى العلاقات الثنائية المتوترة بين دوله، أوتشكيل محاور ثنائية أو ثلاثية وكان التوتر ينتقل من دولتين الى

دولتين اخريين، والمحاور تتشكل وتختفي بحسب الظروف السياسية، لكن الثابت في كل هذه التوترات والتحالفات، هو الخلاف الجزائري–المغربي على حل النزاع في الصحراء الغربية. فالجزائر تعتبر ان مصير المستعمرة الاسبانية السابقة من اختصاص الامم المتحدة بوصفها "قضية تصفية استعمار" والمغرب يتمسك بسيادته عليها كجزء لا يتجزأ من وحدته الترابية.

لكي تواجه دول الاتحاد المغاربي التحديات المفروضة عليها من طرف البيئة الخارجية لابد من توحيد سياسة الدول المغاربية في مواجهة التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي تريد استغلال ثروات المنطقة سواء الاوروبية او الامريكية. ومن هذا المنطلق لا بد أن تعيد النظر في المدخل السياسي، القانوني والاقتصادي عن طريق الآليات المقترحة وهي:

- **المدخل السياسي:**

- تسوية قضية الصحراء الغربية كمدخل لدفع مسار البناء المغاربي.
- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي، وذلك بالتنسيق بين المشاريع الوطنية والمغاربية فالجزائر والمغرب يجب ان تلعبا دورا محوريا في بناء المغرب العربي.
- ضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائدة.

- **المدخل القانوني:**

وذلك باعادة النظر في البنية القانونية والمؤسساتية، بعد ان بينت التجربة ان معاهدة مراكش لسنة 1989، المنشئة للإتحاد حملت الكثير من العيوب والثغرات عند ابرامها، الامر الذي يتطلب القيام بإصلاحات وتعديلات قانونية من أجل:

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة.
- إلغاء مبدا الاجماع في اتخاذ القرارات.
- إعطاء الامانة العامة الصلاحيات الضرورية.
- ضرورة الغاء المبدأ بعدم دخول الاتفاقيات المبرمة في اطار اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من كافة البلدان المغاربية والاقتصار على تصديقها من اغلبية اعضاء الاتحاد.

- **المدخل الاقتصادي:**

العمل على وضع خطة اقتصادية مشتركة يكون هدفها خلق سوق مغاربية مشتركة عن طريق الترابط والتكامل الاقتصادي والتشابك في المصالح وذلك من خلال:

- اطلاق نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.
- وضع استراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في إحداث التكامل الاقتصادي المغاربي.
- تشجيع التعاون الثنائي بين بلدان المغرب العربي.
- العمل على خلق مناطق تجارة حرة لإقامة سوق حرة بين البلدان المغاربية وإزالة الحواجز الجمركية (محمد محمود الامام، 2004، ص 499).
- إنشاء آلية اقتصادية ممثلة في هيئة اقتصادية عليا تهتم بالمسائل الاقتصادية المغاربية ذات استقلالية عن اتحاد المغرب العربي لتفادي الضغوط السياسية أو التوترات في العلاقات الثنائية بين الدول.
- زيادة مستوى التنسيق الاقتصادي الذي يجب أن يشمل تنسيق الخطط الاقتصادية للدول المنطقة وتنسيق السياسات الاقتصادية في المجالات المالية والنقدية والضريبية والتجارية باعتباره شرطا أساسيا (ولد عبد الله، 2009، ص 27).
- تنسيق العلاقات الاقتصادية المغاربية مع العالم الخارجي للاستفادة من الحجم الكبير لهته العلاقات في دعم مصالح الدول المنطقة المشتركة وتقوية مركز المساومة والتفاوض في الأسواق العالمية، مما يتطلب ان تتعامل كوحدة مع بقية التكتلات الاقتصادية (لبيب شقير، 1986، ص 402).
- إيجاد عملة مغاربية موحدة قابلة للتحويل مع العملات الأخرى.
- إيجاد سياسة نفطية موحدة بين البلدان المغاربية وحتى مع العمق العربي حيث أن ليبيا والجزائر تعتمد اعتمادا أساسيا على مداخيل النفط والغاز بسبب الاهمية الاستراتيجية للطاقة في استراتيجية القوى الكبرى (الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) وتنافس شركاتهم على الاستثمارات النفطية والغازية في المنطقة.

لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأهمية التي تمتاز بها الطاقة وما يمثله بالنسبة لاقتصاديات الدول المتنافسة عليه.

2.4 البديل الاقليمي العربي

ان التجمعات العربية الاقليمية الفرعية سواء مجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب العربي يجب أن تبني جهودها التكاملية

على أساس الارتباط بالوطن العربي في مجموعه، وليس على اساس الانعزال عنه فعلا والارتباط به قولا (سليمان المنذري، 1999، ص260).

لا مجال أمام الدول المغاربية في مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد إلا المزيد من العمل الجدي و على الاندماج في المحيط العربي واستنهاض قدراته التنافسية فالدول المغاربية أما ان تذوب في إطار العالمي الواسع، أو تسعى الى ان تدخل الى الاطار العالمي بعد ان تنشأ بينهما اسباب التعاون من خلال تكامل اقتصادي يعتبر البديل الوحدوي في اطار عربي ذا وعاء اكبر اقتصاديا وجغرافيا واستراتيجيا (محمد الأمين ولد احمد جدو، 2001، ص36). ويجدر ذكر أهم المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها الدول المغاربية مع المحيط العربي وما يمكن أن تحققه من وراء الاندماج الاقتصادي في قطاع الطاقة.

إن مجال الطاقة احد اهم المجالات التي تشهد حركية نظرا لان الدول المغاربية (الجزائر وليبيا و تونس بشكل أقل) يعتبر النفط أهم صادراتها و على المجال العربي أسهم قطاع النفط في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة حيث إن توافر هذه المادة المتناقصة أتاحت فرصا كبيرة لتوظيف المصادر المحلية للاستفادة منها في تحريك عملية التنمية، اذ يستخدم النفط كمادة أولية في صناعة التكرير وفي الصناعات البتروكيماوية الكثيرة حيث يستخرج منه أكثر من 80.000 الف منتج، ويساهم في ربط القطاعات الاقتصادية بعضها البعض عن طريق شبكة من الصناعات والنشاطات الاقتصادية المتكاملة (عبد القادر معاشو، 1982، ص125). وعلى هذا الاساس ما مكن قوله هو ان اهم عائق يقف امام الدول المغرب العربي من خلال الآليات التي تم ذكرها للخروج بأقل الخسائر من الاستقطاب الخارجي والمتمثل خاصة في التنافس الأوروبي– الامريكي اذ ان الخلل الذي يعاني منه اتحاد المغرب العربي من كونه لم يستطيع ان يجسد على ارض الواقع أهدافه المغاربية والعربية وان يصبح تجمعا اكثر اندماجا وفعالية. وحول العوائق السياسية التي تعرقل مسيرة اتحاد المغرب العربي و انتظار الدول المغاربية تحقيق الوفاق السياسي لتحقيق التكامل، لا يوجد مخرج أمام ما تواجهه هته الدول من تحديات كبرى المتداخلة المصالح والمتناقضة سوى وضع اطار للتفاهم حول العلاقات السياسية وانجاز ما يمكن انجازه من اتحاد المغرب العربي.

5. الخاتمة

الأهمية الجيو–سياسية لمنطقة المغرب العربي ، جعلت كل من الطرف الاوروبي و الامريكي يولي اهتماما و انشغالا بالفضاء المغاربي. لذلك فقد أدخلته في كل المشاريعها الاستراتيجية الجديدة. ولزيادة الاهتمام بالطاقة و خاصة على النفط في الوقت الراهن بوصفه مادة حيوية أصبحت الحاجة ماسة اليه في ضوء استمرار النمو في اقتصاديات دول كبرى مثل الصين والهند والدول الناشئة الاخرى. فضلا عن الحاجة الماسة اليه في الولايات المتحدة الامريكية و دول الاتحاد الاوروبي. وأخذت هذه الدول تتنافس في الحصول عليه بشتى السبل وان اقتضت الضرورة الدخول في الحرب كما حدث في حرب الخليج الثانية في العام 1991. وان ما دفع الدول الكبرى للتنافس من اجل تأمين إمداداتها للنفط هو عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة وارتفاع أسعاره عند اندلاع الأزمات لا سيما ان سوق الطاقة هو سوق عالمية واحدة تتأثر بدرجة كبيرة بحالة عدم الاستقرار السياسي في مناطق الانتاج. وفي الوقت الذي تسعى اليه الولايات المتحدة الامريكية الى تنويع مصادر إمداداتها والهيمنة على مناطق امدادات آمنة وقريبة منها تشهد منافسة حادة من دول الاتحاد الاوروبي و الصين و الهند. لقد ظهرت اساليب جديدة في تأمين الامدادات وذلك بشراء اصول الشركات الكبرى أو القيام بالاستثمارات وإتباع أسلوب المشاركة في الإنتاج وهو اسلوب اخذ يتماشى مع تطور الحاجات الاقتصادية في عصر العولمة. وعلى هذا الأساس موارد الطاقة في المغرب العربي صارت إحدى الرهانات الاقتصادية والإستراتيجية الكبرى للقوى الكبرى. وهو ما كان أحد الاسباب التي أججت التنافس بين الأمريكيين والأوروبيين. فكلاهما يطمحان لتنويع مصادر إمداداتهما النفطية من اجل تحقيق أمنها الطاقوي. فان آفاق استمرار رجحان الكفة لصالح الأوروبيين لاسيما في مجال المبادلات التجارية التي تغطي حوالي 70 بالمئة من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، لا تزال أمامها عهود أخرى بحكم عاملي القرب الجغرافي والثقافة الاستهلاكية لشعوب المغرب العربي القريبة من الثقافة الاوروبية. وفي المقابل تبقى سيطرة الشركات الامريكية على الاستثمارات في الطاقة وخاصة النفطية عنصرا ثابتا وصارما في الاستراتيجية الدولية الامريكية التي تصر على احكام قبضتها على هذا المجال الحيوي. وتسعى الولايات المتحدة لرعاية مسار انضمام دول المغرب العربي لمنظمة التجارة العالمية، بهدف فرض مقومات العولمة الاقتصادية التي تسيطر عليها. وعلى الرغم من تأكيد المسئولين والدبلوماسيين

الأمريكيين على عدم وجود منافسة صريحة بين الامريكيين والأوروبيين في المغرب العربي، بحكم التوافق الاستراتيجي في تشجيع قيام سوق اقليمية فيها، إلا ان المجال التنفيذي لهذه المشاريع يطرح حالات كثيرة للتنافس والتصادم من اجل ضمان اكبر المكاسب. وهو ما قد يفرض على كل من دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية التنسيق في بعض المجالات الممكنة خارج الاطار التنافسي للقطاع الخاص والشركات متعددة ألجنسية ويفرض على الدول المغرب العربي حسن استغلال هذا المعطى التنافسي لصالحها لاسيما إذا توفر حد من التنسيق المغاربي في مختلف الجولات التفاوضية مع أوروبا والولايات المتحدة الامريكية مستقبلا.

قائمة المراجع

Année stratégique 2000. analyse des enjeux internationaux. Paris: institut de relation internationales et stratégique. IRIS.

حامد، ربيع. (1971). التعاون العربي والسياسة البترولية، مشاكل الاستراتيجية العربية. القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة.

علي، الحاج. (2005) سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب البارد. لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية . ط1.

عبد الله، تركماني. (2008). كيفيات التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات. الحوار المتمدن. العدد : 2491. تاريخ الاطلاع 09-02-2018، ساعة 18.40 www.ahewwar.org/deat/show.art.asp

شريط، عابد. (أوت 2007).الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد العشرين. بحوث اقتصادية عربية.

Stuart, Eizenstat. La politique étrangère américaine à l'egard du maghreb : la nécessité d'une nouveau départ. www.iemed.org/anuari/2010/articles/Eizenstat_politique_fr.pdf.

تكلفة اللامغرب.(فيفري 2007) .هدر للامكانيات وخسارات لفرص استراتيجية . تونس: الوفاق العربي.

سمير، صارم. (1 أفريل 2005). أوروبا والعرب من الحوار...الى الشراكة. دمشق : دار الفكر.

Jean marie, chevalier. (automne 2004). pétrole dependence et turbulences politiques. politique internationale. France. n105.

Chemes eddine , chitour. (1995). la politique et la nouvel ordre pétrole international. Editions : dahleb.

La politique énergétique internationale des états – unis. (09/03/2014). Conférence avec pierre noël .ifri.

Bernard ,ravenel. (1999). L'Algérie entre la France et les États-Unis. revue d'études et de critique sociale. Edition. SARL NAQD.

Journal , el watan. (novembre 2002) .

Chems eddine, chitour. géopolitique du pétrole et mondialisation. office des publications universitaires.

نائبة رئيس اللجنة الأوروبية المكلفة بالطاقة والنقل دي بالاتشيو .(في 7 جويلية 2001). انظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 07/07/2001.

Chemes eddin, chitour. la politique et la nouvel Order petrolier international. op.cit., pp. 669-346.

عاشور، كتوش. بلعزوز، بن علي.(2011). الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 2.

Fathallah, oualou .(1996). apres Barcelone...le Maghreb est nécessaire . Paris : l'harmattan.

نبيل ،زكي. المنافسة تحتدم حول المغرب العربي الكبير: مغزى المبادرة الفرنسية الجديدة. http://www.elmokhtar.net/modules.php=662?name=News&file=print&sid

صالح ، المسفر محمد. (2007). مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية – الأوروبية . المجلة العربية للعلوم السياسية. مركز دراسات الوحدة العربية : لبنان. بيروت. العدد 13. http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/13-3.pdf

عبد النور، بن عنتر. (2005) .البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر : المكتبة العصرية.

عبد الله، بلقزيز. (سبتمبر 2000). الولايات المتحدة الامريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي. المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية : لبنان. بيروت. العدد 259.

محمد، أزهر. سعيد، السماك. (1993). الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الابيض المتوسط العربية ومستقبله. المستقبل العربي. العدد 123.

محمد ،محمود الامام.(2004). التجارب التكاملية العالمية ومغزاها للتكامل العربي. مركز الدراسات الوحدة العربية : بيروت.

ولد عبد الله. (جويلية 2009). تكتل اقتصادي قادر على المنافسة، المغرب الموحد. العدد 9.

لبيب، شقير. (1986). الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها. مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت. ج 1.

سليمان، المنذري. (1999). السوق العربية المشتركة في عصر العولمة. مكتبة مدبولي : القاهرة.

محمد الامين، ولد احمد جدو.(جويلية 2001). اثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، المستقبل العربي.

عبد القادر، معاشو. (1982). الأوابك منظمة اقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي. منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط : الكويت. ط1.

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

Economic Diversification outside the Hydrocarbon Sector in Algeria " The road to sustainable development "

★ تنويع اقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات كطريق للتنمية المستدامة

Dr. Benazza Hanaa (✉) *
* University of Abou Bekr Belkaid, Tlemcen - Algeria.

D.A.C ©

ARTICLE INFO

Keywords :
Economic diversification
Hydrocarbon sector
Industrial strategy to substitute imports
Sustainable development

JEL Classification :
Q 04
O 25

ABSTRACT

The current research paper aims to analyze the economic diversification issue in Algeria, which has become inevitable necessity under the increasing volatility of oil prices. The study based on the descriptive analytical method, has conducted that the economic diversification in Algeria is subject to overcoming the obstacles and constraints that stand in the way of diversifying national economy outside hydrocarbon sector by adopting an appropriate strategy as industrial strategy to substitute imports ,which is the most appropriate and realistic strategy, as it is an inexpensive strategy on the one hand, and helps to the treatment of the balance of payments deficit problem, and reduce unemployment rates on the other hand.

معلومات عن المقال

الكلمات المفتاحية:
التنويع الاقتصادي
قطاع المحروقات
سياسة التصنيع لإحلال الواردات
التنمية المستدامة

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل قضية التنويع الاقتصادي في الجزائر، والتي أصبحت ضرورة حتمية في ظل التقلبات المتزايدة لأسعار النفط. أوضحت الدراسة اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، بأنه حتى يتحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر لا بد من التغلب على العقبات والقيود التي تقف في طريق تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، من خلال اعتماد استراتيجية ملائمة كاستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، وهي الاستراتيجية الأكثر ملاءمة وواقعية، نظرا لكونها غير مكلفة من جهة، وتساعد على معالجة مشكلة عجز ميزان المدفوعات، وخفض معدلات البطالة من جهة أخرى.

* **Corresponding author**
✉ **E-mail address:** hanou_21@hotmail.fr (BENAZZA Hanaa) *.
⌛ **Article history:**
Received 17 December 2018 ; Accepted 12 June 2019 ; Published 16 September 2019.
Please cite this article as: Benazza, H. (2019). Economic Diversification outside the Hydrocarbon Sector in Algeria " The road to sustainable development ". *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 135 – 141.
بن عزّة هناء. (2019). تنويع اقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات كطريق للتنمية المستدامة. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2(07)، 135 – 141.
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. Introduction

Algeria is one of the oil rich countries that may be affected by the so-called resource curse. Since 1970´, the Algerian economy has remained with the characteristics of an economy based primarily on the production and exportation of oil. In fact, for many decades, no significant advances have been made in reducing this dependency on hydrocarbons sector, which this later make-up over one-third of Algeria GDP (over 98% of total exports and over 60% of government revenues).

Thus, the Algerian economy has become subject to high volatility of oil revenues and the negative adverse of the so-called resource curse.

The economic diversification is perceived as the way curing the natural resource rich – countries from the paradox of plenty.

In this fact, the current research paper aims to highlight the necessity and inevitability of diversifying the Algerian economy outside hydrocarbons sector and to eliminate the so-called natural resource curse, through reducing dependence on the oil and gas sector by developing a non-oil economy, non-oil exports, and non-oil revenues.

In this context, it is important to emphasize the need to give importance and active other sectors as a road to sustainable development through the optimal utilization of the available strategic options for economic diversification, so what are the strategic options to diversify Algerian economy outside hydrocarbons?

In order to answer this problem, and to look for the alternative strategies to eliminate the so-called natural resource curse, we have used the descriptive analytical method, through three principal axes:

- Axe one: Algerian economy background: hydrocarbons sector contribution.
- Axe two: analysis of economic diversification indicators in Algeria.
- Axe three: Algeria's strategic options for economic diversification.

2. Algerian economy background: hydrocarbons sector contribution

The Algerian economy is a sensitive economy to fluctuation in oil prices, oil sector contributes significantly to the gross domestic product (GDP). In 2017´, the oil sector

form 19.1% of the GDP compared to 73.5% for the various sectors (public administration, services, services outside of public administration, construction works sector, industry and agriculture), 7.4% for the rights and import duties, as show in the following figure:

Figure1: Sectors contributions in GDP in Algeria: 2017´

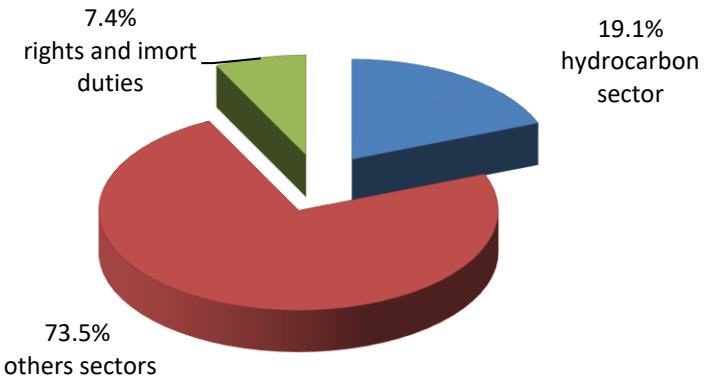

Source: Prepared by researcher depending on central bank data.

As the high rise in oil prices, promoted the government to pursue an economic policy based on the expansion of public spending through the adoption of a series of programs to support growth since 2001.

Although this policy has allowed the restoration of macro-economic balances, it hasn´t eliminated dependence on the hydrocarbons sector and remains so sensitive to external shocks .the explanation for this situation isn´t due to the low level of investment but to the irrational use of public expenditures, the poor performance of institution (the bureaucracy, corruption,…), and the absence of transparency in the conduct of these expense (Aidaoui, 2016).

During the period of implementation of the economic recovery program 2001-2004, the average economic growth rate reached 4.7%, while during the implementation of the supplementary program to support growth 2005-2009, and the growth consolidation program 2010-2014, it reached an average of 2.9%.

If we distinguish between the growth rates realized from hydrocarbons sector and non-oil sector, we noted that during 2002-2005, growth rate within the hydrocarbons sector were positive, while in 2006´s, 2009´s negative growth rate were recorded, due to the deterioration in oil prices, especially with the beginning of the financial crises in late 2007´s.

As for, the growth rates achieved outside the hydrocarbons sector, they also be positive except the agriculture sector which recorded a fluctuating rate. The following tables show the average rate evolution during 2001-2014.

Table1: Average Growth rate

Year average growth rate%	Economic Recovery Program 2001-2004	Supplementary Program to support Growth 2005-2009	growth consolidation Program 2010-2014
Hydrocarbons Sector	+3.5%	-1.5%	-3%
Non-Oil Sector	+5.5%	+6.4%	+6.5%
GDP%	+4.7%	+2.9%	+2.9%

Source: Annual reports of Algeria bank.

Algeria has experimented several strategies of diversifications by investing the revenues to other sector such as: agriculture, industry unfortunately unsuccessful.

The hydrocarbons sector makes up approximately 48% of total GDP (79% of total government revenues and 98% of total exports) (Rouag.A, Stejskal.j, 2009). see fig2.

Figure2 : hydrocarbon and non-hydrocarbon GDP : Estimate and projections

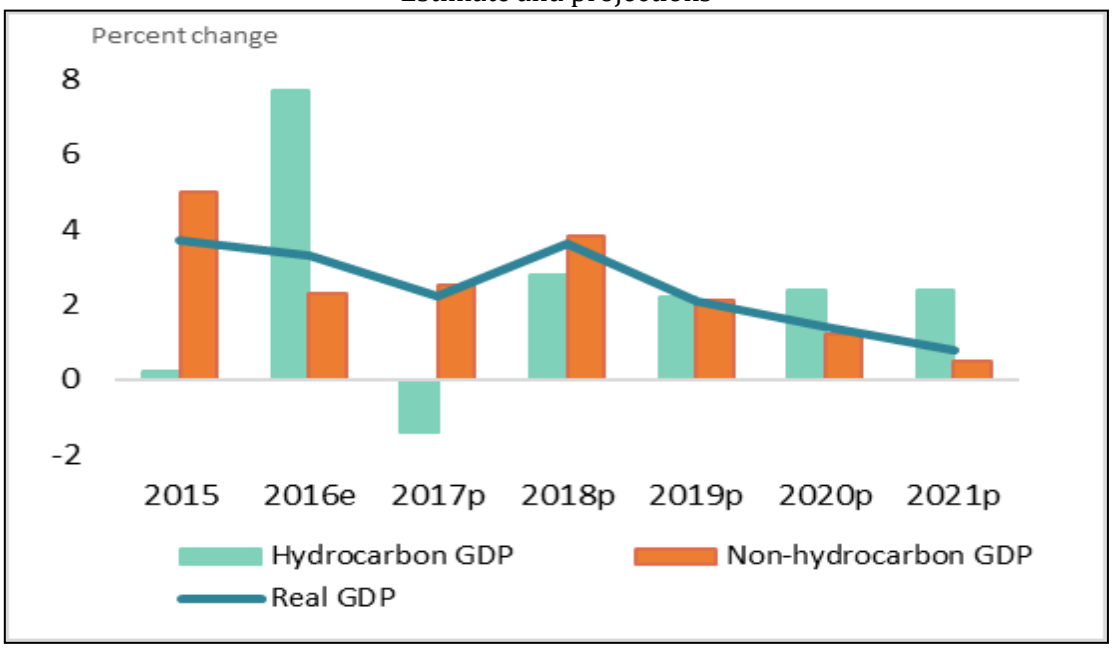

Source: World Bank Staff estimates and projections.

Noted that during 2005-2015, exports outside hydrocarbons sector didn´t exceed 6%, this latter are composed according to their relative importance from: semi-finished products, foods, consumer goods (non-food, industrial equipment, and agricultural products (Boussalem. A,Bentireche .A, 2017). The following table show the total exports evolution in Algeria during 2005-2015:

Table2: Algeria´s Total Exports Evolution

Unit: Million$

Year / Exports	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Total exports	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73409	71866	64974	62886	37787
Hydrocarbon exports	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	35724
Exports outside hydrocarbons	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2014	2582	2063
Exports outside hydrocarbons %	1.97	2.16	2.21	2.44	2.35	2.67	2.80	2.86	3.09	4.1	5.45

Source: (Boussalem. A,Bentireche .A, 2017). Based on:
CNIS, annual report 2015, foreign trade statistics of Algeria, p16.
CNIS, series 2005-2015, foreign trade evolution of Algeria by utilization groups.

3. Analysis of Economic Diversification Indicators: Case Study of Algeria

There are some indicators that reflect the level of economic diversification in a country, including:

3.1 Diversification and concentration index in Algeria:

3.1.1 Diversification index *

This index measures the absolute deviation of the trade structure of a country from world structure (UNCTADSTAT):

$$S_j = \frac{\sum_i \left| h_{ij} - h_i \right|}{2}$$

Where:
hij : share of product i in total exports or imports of country or country group j
hi: share of product i in total world exports or imports.

The diversification index takes values between 0 and 1. A value closer to 1 indicates greater divergence from the world pattern.

3.1.2 Concentration index

Concentration index, also named Herfindahl-Hirschmann Index (Product HHI), is a measure of the degree of product concentration. The following normalized HHI is used in order to obtain values between 0 and 1 (UNCTADSTAT):

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \left(\frac{x_{ij}}{X_j} \right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

Where:
Hj = country or country group index
xij = value of export for country j and product i
n = number of products

$$X_j = \sum_{i=1}^{n} x_{ij}$$

If the value of this index closer to 1, this indicates that a country's exports or imports are highly

* : This index is a modified Finger-Kreinin measure of similarity in trade. For more information see : Finger, J. M. and M. E. Kreinin. (1979)“ .A measure of export similarity and its possible uses", Economic Journal, 89: 905-912.

concentrated on a few products. On the contrary ,if the values closer to 0 reflect exports or imports are more homogeneously distributed among a series of products .

Regarding the reality of these two indicators in Algeria (see table3), we noted that the diversification index value ranged from [07-0.8] during 2000-2017, which are closer to (1), therefore as defined above, this reflects a greater divergence from the world structure .Concerning the concentration index, we noted that the most values ranged from [0.5-0.6] during 2000-2017, which are approximately closer to 1, so we can say that a country's exports or imports are highly concentrated on a few products.

Table 3: Algeria's Diversification and Concentration Index

Year	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Diversification index	0.835	0.821	0.836	0.818	0.827	0.812	0.801	0.803	0.762	0.792	0.783	0.720	0.726	0.733	0.745	0.781	0.814	0.789
Concentration index	0.515	0.502	0.520	0.541	0.586	0.588	0.602	0.598	0.580	0.554	0.523	0.583	0.540	0.541	0.485	0.485	0.489	0.480

Source : https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120.

3.1.3 Ratio of hydrocarbons revenues to total revenues

After an increase of (5.1%) in 2012's ,the hydrocarbon revenues decreased by (12.1%) in 2013, in the amount of (36781 billion Dinars) opposite (4184.3 billion dinars) in 2012 and (3979.7 billion Dinars) in 2011(bank of Algeria, 2013)-see table4 and fig4-

The ratio of hydrocarbon revenues to total revenues has increased from (38.4%) in 2017 opposite (34.9%) in 2016, that it's the year that has been the lowest ratio since 1997.

As for, the non-hydrocarbon revenues have reached the amount of (3801.3 Billion Dinar) in 2017 ,which an increase rate of 14.5% opposite (3329 0 Billion Dinars) in 2016 (bank of Algeria, 2018) - see table4 –

Table4: Evolution of hydrocarbon and non-hydrocarbon revenues ratio to total revenues

Unit: billion dinars

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Hydrocarbon revenues	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5
Non-hydrocarbon revenues	1263.3	1487.8	1810.4	2155.0	2279.4	2349.9	2729.6	3329.0	3810.3
Total revenues	3676.0	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8

Source:

Bank of Algeria ,annual report 2013 ,economic and monetary development, p95.

Bank of Algeria ,annual report 2018, economic and monetary development, p144.

4. Algeria's Strategic options for economic diversification

Algerian economy suffers from many financial problems due to the deterioration of oil prices, as the hydrocarbon sector has a lion's share in Algeria , accounting for 98% of total exports and more than 60% of total revenues, therefore it is necessary to look for alternative strategic to eliminate the so-called natural resource curse.

Below we review some strategic that Algeria can apply to achieve economic diversification by building an industrial base that supports diversification in many countries that adopted these strategies to diversify their economies.

4.1 Industrial strategy to substitute exports

This strategy work on replacing exports of raw materials and low-converting materials by non-traditional exports of processed and semi-processed products (ie:exports promotion). Among the countries ,that have implemented this strategy we have south korea, Malaysia, Indonesia, Thailand, brazil, and Chile (Charef, 2018).

The implementation of this strategy faces several obstacles in developing countries as (Charef, 2018):

- Restrictions imposed by developed countries on industrial exports from developing countries.
- Weak technology level.

4.2 Industrial strategy to substitute imports

This strategy work on substituting domestic products in place to imported products, which allow the appearance of emerging industries, supported by subsidies and subsidized loans to local producers to help them to import goods and investment equipment (Charef, 2018).

This policy includes the establishment of local industries to produce previously imported products through (AL-Kawaz, Ahmed, 2002):

- The establishment of customs and non-tariff barriers against the importation of similar foreign goods.
- Consumer industries are primarily candidates for the application of this policy, being technologically uncomplicated, and the availability of domestic demand for their products.

In my opinion ,this strategy is the most effective and appropriate in the case of Algeria, and the substitution here must be from lower to the above*, in fact that this method is inexpensive, doesn't require a high skilled labor force and high level of technology. As that during the last period ,the consumer goods 9food and non-food items) accounted almost for 40% of Algeria's total imports during the first nine-months of 2018's (General directorate of customs, Firs nine-months: 2018) -see table 5 and fig3-

Table 5: Algeria's importation structure

Products Groups	Growth 2017:first 9 month		Growth 2018 :first 9 month		Evolution %
	Value	struc %	value	struc %	
Food-Commodities	6506	19.01	6578	19.52	1.11
Good for Production	10446	30.52	10168	30.17	-2.66
Equipments	10953	32.00	10061	29.85	-8.14
Non-Food commodities	6319	18.46	6896	20.46	9.13
Total	34224	100	33703	100	-1.52

Source: general directorate of customs. Algeria's foreign trade statistics ,the first nine-month: 2018, p05. (Retrieved from: www.douane.gov.dz, 06/02/2019).

Figure 3: Imports by product groups: the first-nine months- 2018

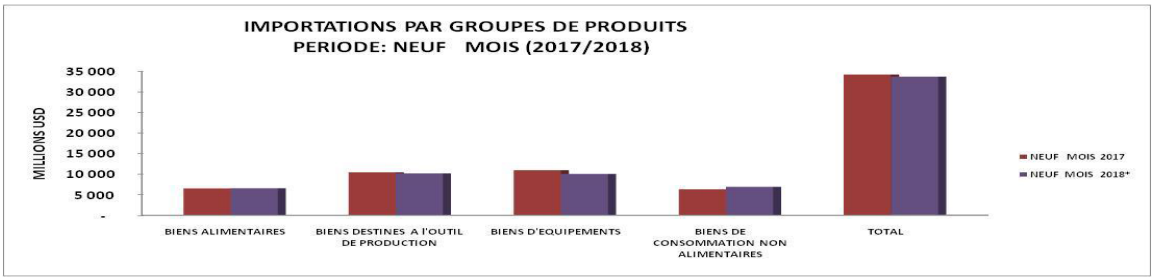

Source: General Directorate of Customs. Algeria's foreign trade statistics, the first nine-month: 2018, p05. (Retrieved from: www.douane.gov.dz, 06/02/2019).

* : we distinguish between : - substitution from lower to above :which means giving priority in substitution for the consumer goods, then gradually upgrading to the replacement of heavy industries and production facilities, as they have done Latin American countries–substitution from above to the lower :which is based on the replacement of capital goods and equipments ,which required capital and advanced technology.

5. Conclusion

In light of the current situation, and with the increasing volatility of oil prices, economic diversification has become an unavoidable necessity for Algeria, in fact that the Algerian economy considered as an economy less diversified and more concentrated. Therefore, it is necessary to develop an appropriate strategy to diversify economy outside hydrocarbons through building an industrial base that supports diversification.

One of the most appropriate and most realistic strategies with Algerian economic situation is the industrialization strategy to substitute imports from lower to the above. Since this later doesn't require high technological level, neither high-skilled labor force, therefore it is inexpensive strategy; in addition, it helps to encourage the reduction of imports, which allows for the treatment of balance of payment problem, as this strategy creates local industries that replace imports, so thus allow creating job, which reducing the unemployment rates.

References

Aidaoui, F. (2016). Governance is a strategic bet to rationalize public spending in Algeria, Algerian journal of globalization and economic policies, vol 7: 183-184.

AL-Kawaz, Ahmed. (2002). Industrial policies, arab-planing institute publications (see: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/114/114_develop_bridge3.pdf).

Bank of Algeria. (2013). Annual report, economic and monetary development. p86.

Bank of Algeria. (2018). Annual report, economic and monetary development. p58.

Boussalem. A,Bentireche .A. (2017). The role of the collapse of oil prices in the adoption of strategy to diversify Algerian exports outside the hydrocarbons sector, journal of industrial economics, 2(3): 299.

Charef, N. (2018). Opportunities for economic diversification in Algeria through the adoption of the import substitution industrialization policy, journal of management and development for research and studies, vol12, p39.

General directorate of customs. (Firs nine-months: 2018). Algeria foreign trade statistics.

Rouag.A, Stejskal.j. (2009). Proposal of economic diversification in Algeria-way to fiscal policy effectiveness increasing. Retrieved from https://dk.upce.cz/handle/10195/54086.

UNCTADSTAT: http://unctadstat.unctad.org/wds/tableviwer/tableview.aspx.

International Journal of Economic Studies
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Journal Homepage : https://democraticac.de/?page_id=50832
IJES ® Issue 07

IDE, moteur de croissance économique au Maroc
FDI, engine of economic growth in Morocco ★

Dabnichi Youness (Phd Student) (✉) * **Pr. El Meskini Essaid** (✉) **
* Université HASSAN 1 er, - Maroc.
** Université HASSAN 1 er, - Maroc.

D.A.C ©

INFO SUR L'ARTICLE

Mots clés :
Investissements directs étrangers
Maroc
Croissance Economique

RESUME

Les IDE constituent aujourd'hui, l'un des importants catalyseurs du développement humain et leurs avantages sont nombreux. L'IDE a plusieurs effets ; technologiques, contribue à la formation de capital humain, facilite l'intégration aux échanges internationaux, crée un équilibre sur la balance des paiements, favorise la création d'un climat plus compétitif et améliore le développement des entreprises. Ces facteurs contribuent à l'accélération de la croissance économique du Maroc. L'IDE, est un vecteur clé de la mondialisation, connaît un développement considérable.

ARTICLE INFO

Keywords :
Foreign Direct Investment
Morocco
Economic Growth

ABSTRACT

FDI is now one of the important catalysts for human development and its benefits are numerous. FDI has several effects; technological, contributes to human capital formation, facilitates integration into international trade, creates a balance of payments balance, promotes a more competitive climate and improves business development. These factors contribute to the acceleration of Morocco's economic growth. FDI, a key vector of globalization, is undergoing considerable development.

JEL Classification :
F 21
F 23
Q 23

* **Corresponding author**
✉ **E-mail address:** younessmaleh@gmail.com (DABNICHI Youness) *.
⌛ **Article history:**
Received 08 January 2019 ; Received in revised 02 August 2019 ; Accepted 05 August 2019 ; Published 16 September 2019.
Please cite this article as: Dabnichi, Y., & El Meskini, E. (2019). FDI, engine of economic growth in Morocco. *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 142 – 150.
Dabnichi, Y., & El Meskini, E. (2019). IDE, moteur de croissance économique au Maroc. *International Journal of Economic Studies*, 2(07), 142 – 150.
Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Copyright 2019, All Rights Reserved ©

1. Introduction

Dans un contexte plus large de la mondialisation, l'économie a connu une progression rapide du commerce international et des flux des capitaux. De ce fait, les économies du monde entier sont actuellement plus étroitement intégrées.

Depuis le début des années 1980 avec l'accélération du processus de la mondialisation, l'investissement direct étranger progresse à un rythme phénoménal. Il participe principalement au processus de la restructuration industrielle mondiale et représente également un des éléments les plus dynamiques des transactions internationales.

En effet, vu l'intérêt porté à l'égard des flux d'investissement directs à l'étranger la question des délocalisations occupe une place importante dans le débat économique et social, au niveau mondial.

Toutefois, depuis deux décennies l'évolution de l'IDE au niveau mondial a augmenté progressivement. Le volume des flux d'IDE s'est accru, mais les pays émetteurs comme les pays récepteurs se sont aussi diversifiés.

Conscient de l'importance des IDE en matière de croissance économique, le Maroc n'a pas économisé ses efforts, pendant les vingt dernières années, pour garantir l'instauration d'un environnement favorable à l'investissement, à travers la mise en place de politiques d'une grande qualité en vue de la promotion et l'attraction des IDE.

Les IDE constituent aujourd'hui, l'un des principaux catalyseurs du développement humain et leurs avantages sont bien connus. L'IDE a des retombés technologiques, contribue à la formation de capital humain, facilite l'intégration aux échanges internationaux, crée un équilibre sur la balance des paiements, favorise la création d'un climat plus compétitif pour les enterprises et améliore le développement des entreprises. Tous les facteurs cités contribuent à l'accélération de la croissance économique du Maroc. De plus, au-delà de ses avantages strictement économiques, l'IDE peut aider à améliorer les conditions environnementales et sociales dans le pays d'accueil, par exemple en transférant des technologies ' plus propres ' et en amenant les entreprises à avoir des politiques plus socialement responsables (Saddek khalfellah, 2009).

Ainsi que, le Maroc a instauré une nouvelle politique d'attractivité des IDE pour le but de faire du Maroc une plateforme des Firmes Multinationales et en vue de l'amélioration de la croissance économique et le développement des secteurs prometteurs en termes de transfert de savoir-faire et de technologie, notamment dans le cas du secteur des industries manufacturières.

2. Revue de la littérature

2.1 Définitions de l'IDE

Le sujet des investissements directs étranger a été traité dans plusieurs disciplines économiques. Les diverses théories existantes s'accordent à donner leur définition propre, y joignant des éléments susceptibles de préciser le champ d'application d'une telle notion.

Selon l'OCDE L'IDE est une activité par laquelle un investisseur résidant dans un pays A obtient un intérêt durable et une influence significative dans la gestion d'une entité résidant dans un pays B.
Cette opération peut consister à créer une entreprise entièrement nouvelle (investissement de création) ou, plus généralement, à modifier le statut de propriété des entreprises existantes (par le biais de fusions et d'acquisitions).

Selon la définition du Manuel de la Balance des Paiements du FMI (FMI, 2008), les investissements directs étrangers (IDE) correspondent aux différentes opérations financières destinées à agir sur le fonctionnement et la gestion d'entreprises implantées dans un pays différent de celui de la maison mère.

Selon B. Hugonnier (B, Hugonnier, 1984), les pays de l'OCDE se divisent en deux catégories. La première est constituée de pays qui ont pensé que le moyen le plus sûr de déterminer si l'investissement étranger détenait un tel pouvoir sur l'entreprise était d'établir un certain seuil de propriété (actions ou actions assorties d'un pouvoir de vote). Ce seuil va de 10 à 100%. Il est par exemple de 10% pour de Danemark, les USA, la Turquie, de 20% pour la France, de 25% pour l'Allemagne et la Grande Bretagne, de 50% pour l'Autriche et de 100% pour les Pays-Bas.

La seconde catégorie est constituée de pays qui ne retiennent pas un seuil de propriété minimum pour définir un pouvoir de décision effectif et considère simplement que dès lors qu'une participation étrangère est prise dans une entreprise nationale et que les liens économiques les unissent, l'entreprise locale devient une entreprise d'investissement direct (exp. Portugal).

2.2 Définitions de la croissance économique

La croissance économique se manifeste par une augmentation significative et durable de la production de biens et de services. Cette variation positive se mesure grâce à l'évolution annuelle de l'indicateur du produit intérieur brut (PIB), évalué en monnaie constante afin de prendre en compte l'inflation (https://www.chefdentreprise.com).

La définition de Simon Kuznets va au-delà et affirme qu'il y a croissance lorsque la croissance du PIB est supérieure à la croissance de la population. À court terme, les économistes utilisent plutôt le terme d'expansion, qui s'oppose à récession, et qui indique une phase de croissance dans un cycle économique. La croissance potentielle estime l'écart entre la croissance mesurée et celle qui serait obtenue avec une pleine utilisation de tous les facteurs de production ; cet écart est minimal au plus fort d'une expansion.

2.3 Les différentes formes des IDE

Le principe d'établir des liens économiques durables avec une entreprise, et l'influence réelle d'une firme étrangère sur la gestion de son partenaire a donné naissance à certaines formes d'investissements directs étrangers couramment utilisée (Bouzidi Abdelmadjid ,1990, pp 55-57).

Les accords de licence :	• Un accord (un contrat ou une entente) de licence consigne par écrit les circonstances dans lesquelles une promesse lie, devant la loi, la personne qui s'y est engagée. Ce type de contrat permet l'accès à une technologie du concédant d'une licence (entreprise étrangère) au concessionnaire (entreprise locale) pour une durée dans le temps déterminée, en contrepartie d'un paiement(royalties).
Le franchisage :	• C'est un accord où le franchisé (entreprise locale) reçoit exclusivement du franchiseur (entreprise étrangère) le droit d'utiliser sa marque de fabrique et un certain Know-how, accompagné d'un certain service comme la publicité dans une zone géographique limité. En contrepartie, le franchisé doit s'inscrire dans les règles dictées par le franchiseur et lui fournir un revenu forfaitaire ou régulier.
Les contrats de gestion :	• Le partenaire étranger assure soit la gestion d'une entreprise locale, soit la réalisation d'un projet dans le pays hôte. Il assure aussi la formation du personnel local et le transfert des pouvoirs de gestion aux partenaires locaux après un certain délai.
Les contrats de service à risque :	• Ces contrats sont en tous points similaires aux précédents à une exception qui est que la firme étrangère est rémunérée en numéraire et non en nature par les revenus provenant de l'exploitation.
La sous-traitance internationale :	• Dans ce dernier cas, le sous-traitant produit ou assemble des semi-produits avec ses propres moyens (équipement et personnel) et les délivre au contractant, qui les utilise soit dans sa propre production soit pour les vendre
La succursale :	• Une succursale est un établissement durable d'une société a l'étranger, sans personnalité morale distincte de la maison mère. Elle est représentative de la volonté de l'entreprise de se fixer dans les pays étranger. La succursale ne peut signer aucun contrat, ni émettre une facture, ni avoir une activité économique indépendante.
La joint-venture :	• La joint-venture peut être définie comme étant le partage de la propriété d'une entreprise à l'étranger. Ce capital distribué entre les partenaires donne lieu à un statut de participation quand l'entreprise n'est détenue qu'à hauteur de moins 50%.
Le partenariat :	• Le partenariat désigne une forme de coopération durable entre des entre des entreprises indépendantes dans le but de renforcer la situation financière , d'innover et d'améliorer les techniques de recherches et de développement , d'acquérir de nouveaux savoirs faire , de comprendre la culture de l'autre entreprise , d'intégrer d'autres compétences en matière de management pour répondre aux attentes de la clientèle tout en adoptant de nouvelles gammes plus performantes et enfin , de conforter les positions sur le marché en améliorant la compétitivité

2.4 Lien entre IDE et la croissance économique

Dans l'heure actuelle, les investissements directs étrangers (IDE) représentent l'un des préoccupations des économistes en matière de la croissance économique, leurs places sont devenues de plus en plus grandissante grâce à des effets positifs qu'ils génèrent aux différents lieux d'implantation car ils interviennent d'une manière

directe dans l'amélioration de la performance économique des pays hôte.

Ces Pays visent à rétablir leurs équilibres financiers et augmenter leur compétitivité au niveau international ainsi que stimuler la croissance économique. En s'inscrivant dans ce cadre d'ouverture, les pays en question remarquent que leur niveau de développement s'accroît.

De plus, l'investissement direct étranger, est un vecteur important de la mondialisation, connaît actuellement un développement considérable. Son essor traduit d'une part, l'intensification par un nombre croissant de sociétés multinationales de leurs activités à l'échelle mondiale sous l'effet de la libéralisation de nouveaux secteurs à l'investissement et, d'autre part, l'existence d'un surplus d'épargne notamment européen en quête de meilleurs placements continuant son expansion au 20éme siècle, l'investissement international s'est particulièrement renforcé depuis la décennie 1990, touchant les différentes zones de la planète mais surtout les pays développés et dans une moindre mesure les pays émergents. (Jamel Bouoiyour, p 459-468).

3. Les IDE sont devenus un élément important dans la stratégie du développement du Maroc

Les IDE représentent aujourd'hui un choix stratégique marquant dans les différents pays du monde à cause de la réunion de deux craintes : d'une part les entreprises qui cherchent à s'internationaliser et d'autre part les gouvernements qui veulent attirer de plus en plus des capitaux étrangers.

On oublie parfois le rôle des entreprises privées (ex : PME) alors qu'elles sont au cœur du processus de développement. Il s'agit donc de leur donner l'opportunité et l'envie d'investir, ce qui oblige les pouvoirs publics d'adopter et de mettre en place des politiques qui favorisent le climat des affaires et de créer un environnement sain et favorable à l'IDE.

Lorsqu'on parle de climat sain et favorable, on doit impérativement mettre en place des infrastructures de bases qui facilitent l'exercice des entreprises étrangères dans le territoire d'accueil, à savoir :

- Une infrastructure routière accessible pour transport des marchandises,
- Une infrastructure énergétique permanente et de bonne qualité pour faciliter les activités.
- Une infrastructure de télécommunication de bonne qualité pour faciliter la communication avec l'extérieur et la mise en marche des différentes machines ou unités de production high-tech Il faut bien noter que pour ces infrastructures citées ci-dessus, le Maroc est dans une étape plus avancée par rapport à ces voisins car il possède des infrastructures de qualité (Route, AutoRoute, aéroports, zones franches, des énergies solaires et éoliennes.

Le Maroc a fait une énorme évolution en matière d'infrastructure afin de stimuler l'attractivité des IDE, mais cela reste plus au moins insuffisant.

Les points à prendre en considération :

- Les lourdeurs administratives ;
- Manquement à l'Etat de droit ;
- Propagation de l'esprit de la rente ;
- L'ampleur des disparités sociales ;
- Absence d'un projet économique et social fédérateur ;
- Déficiences du système d'éducation-formation.

Personne ne doute que le Maroc est considéré comme un pays développer en matière d'attractivité des Investissements et détient des qualités pour mieux attirer les IDE, on voit ces jours-là que plusieurs pays asiatiques et européens veulent et rêvent venir investir au Maroc grâce à des réformes ou des améliorations qui ont touchées plusieurs secteurs, mais il faut bien profiter de tout ça et continuer dans la voie des progrès de certains repères et pourquoi pas de revoir ou de restructurer autres points qui nécessitent vraiment ça.

3.1 Les points à développer par le Maroc afin de mieux attirer les Investissement étrangers

Le Maroc a effectué un certain nombre d'amélioration en matière d'attractivité de l'investissement étranger, vu l'importance de celui-ci dans le développement économique du pays. Toutefois, malgré ces atouts, un certain nombre d'obstacles se dressent toujours devant la promotion de l'investissement.

Les empêches capitales aux investissements sont avant tout de nature macroéconomique et sociopolitique :

3.1.1 Obstacles à caractères macroéconomiques

L'évolution des données technologique et scientifiques constitue un facteur clé pour mieux exploiter les atouts naturels du Pays.

Les coûts de production, malgré qu'ils couvrent une grande importance pour l'entreprise, leur signification réside encore plus dans leur comparaison avec ceux en vigueur dans les pays concurrents.

Mais il faut noter que les couts de production ne déterminent pas la compétitivité d'une économie

d'une manière intéressante, il reste toujours de mieux étudier et examiner les autres facteurs ayant un impact sur les capacités concurrentielles.
D'où vient la nécessité du développement des différents points suivants :
L'exiguïté du marché local :

- Atténuation des atouts naturels de l'économie marocaine pour l'investissement étranger :
- Coûts des facteurs et fiscalité :
- La qualité des ressources humaines :
- La contrebande et la contrefaçon :
- Obstacles touchant le fonctionnement de l'entreprise :

3.1.2 Obstacles d'ordre sociopolitique

Les empêchements dont souffrent l'investissement au Maroc en général et l'investissement étranger en particulier ne sont pas dus seulement à des entraves d'ordre matériel (insuffisance de l'infrastructure, mauvaise application de la législation, inadaptation de l'environnement législatif et réglementaire „„„„) mais aussi à des facteurs qu'on peut qualifier d'ordre non économique ,c.à.d. ayant trait aux facteurs immatériels ,notamment politiques, organisationnelles ,éthiques, culturels, et qui influencent tés fortement l'asphère économique.

Il est primordial de noter que l'investissement au Maroc en général et l'investissement étranger en particulier ne souffre pas seulement des obstacles d'ordre matériel (insuffisance de l'infrastructure(*), mauvaise application de la législation, inadaptation de l'environnement législatif et réglementaire…..), mais aussi bien des obstacles qu'on peut qualifier d'ordre non économique, c.-à-d. ayant trait aux facteurs immatériels ,notamment politiques, organisationnelles ,éthiques, culturels, et qui influencent tés fortement l'asphère économique (Sanae Mahrez , 2008).

Il ne suffit pas de mettre en place un climat favorable à l'IDE, mais il faut trouver un équilibre en matière des accords d'investissements entre la protection de l'investissement et sa responsabilité dans le développement. En clair, le gouvernement ne doit pas se contenter d'attirer l'IDE et d'attendre les bénéfices dérivés du fait de leur seule présence, mais être davantage conscient des coûts et des avantages de cette présence et avoir des politiques plus proactives qui mettent clairement de l'avant les priorités nationales en matière de développement.

De ce fait le gouvernement marocain devrait mettre en place des politiques de réaménagement des infrastructures de base afin d'attirer ces FMN (firmes multinationales), qui, une fois installées vont avoir un impact très positif sur la croissance économique de notre pays dans la mesure où il y aura de la création d'emplois, du transfert de technologie, de l'apport de capitaux stables …etc.

Afin de favoriser la croissance et l'emploi, notre État devrait mettre en place de nombreuses mesures pour inciter les FMN à s'implanter dans notre territoire. Cette politique d'attractivité peut parfois aller jusqu'à imposer moins et réduire les charges sociales pour ces FMN afin de faciliter leurs implantations sur le territoire national ; car ces dernières s'installent là où la fiscalité est bon marché et la main d'œuvre est moins cher.

Il faut savoir que les FMN sont devenues aujourd'hui des alliés potentiels, car elles rendent possibles le développement de l'emploi local, les transferts éventuels de technologie et la croissance économique. Tel est la politique adoptée par les pays émergents dites les BRICS. Aujourd'hui, cette politique d'attraction des IDE est pratiquée par des pays en voie de développement comme c'est le cas du Maroc, de la Tunisie, de l'Algérie, du Nigeria … etc. Ces derniers enregistrent un développement économique fulgurant et leurs économies tendent vers celui des pays développés.

Donc vous remarquerez que ces investissements directs étrangers (IDE) une fois installés, affecteront de façon considérable l'économie de notre pays. Dans la mesure où les transferts de technologies seront opérés. De même, on assistera également à une formation de la main d'œuvre locale, une assistance technique aux fournisseurs et clients locaux. L'IDE peut contribuer également à une élévation de la productivité dans l'Union des Comores. Les principaux effets directs de l'IDE entrant sur l'emploi d'un pays hôte comme le nôtre sont :

- La création d'emplois dans des activités en croissance.
- Versements de salaires plus élevés pour une productivité plus élevée.

En effet les FMN peuvent contribuer à la croissance économique de notre pays à travers des apports technologiques, de talents et méthodes de gestion, de techniques d'innovation et de savoir-faire.

Ces FMN, une fois dans le territoire, peuvent inciter les entreprises locales à se développer grâce l'innovation et à la recherche.

De ce fait, vous pouvez remarquer que l'IDE constitue un enjeu essentiel au développement de notre pays ; et peut constituer l'accélérateur qui poussera notre pays vers l'émergence. Car avec ces flux d'investissements entrant dans le pays ; des emplois seront créés ; la productivité du pays

augmentera ; le chômage baissera ; le pouvoir d'achat des Comoriens s'améliorera ainsi que la consommation ; et enfin nous assisterons à une augmentation du taux de croissance qui convergera vers celui des pays développés. Et avec le transfert de technologies et de savoir-faire que l'IDE apportera au pays, des entreprises locales de tout type ; dirigées par des entrepreneurs comoriens et opérant sur différents domaines (financière, industrielle, commerciale, juridique, pharmaceutique, scientifique, …etc.) verront le jour.

Le Maroc représente une destination attractive pour les investissements étrangers : Concernant les FMN qui sont présents dans notre territoire marocain, elles sont plusieurs et touches divers secteurs à savoir : (Immobilier, Tourisme, Industrie, Holding, Commerce, Travaux, mines et Banque). Le flux d'investissements directs étrangers entrants au Maroc a été en 2015 un des plus élevés de la dernière décennie, selon les statistiques provisoires de l'Office des changes du Maroc. Ceux-ci se sont élevés à 39,012 milliards de dirhams, soit 3,6 milliards d'euros, un chiffre en progression de 6,7%. Il représente plus de 3,5% du PIB. Dans un contexte difficile pour l'Afrique du nord et le monde arabe, ces chiffres montrent que l'attrait du Maroc ne se dément pas pour les investissements tous secteurs confondus : tourisme, immobilier, industrie, services...

Dans le domaine industriel, ces investissements restent en grande partie d'origine européenne et française en particulier. Au final, sur l'année, 2015, le flux net des IDE au Maroc aura progressé de 4% à 31,1 milliards de dirhams (https://www.diplomatie.ma). Le flux des Investissements directs étrangers (IDE) au Maroc s'est bonifié de 12 % à 23,7 milliards de dirhams au titre de l'année écoulée, contre 21,1 milliards de dirhams en 2016, selon des données l'Office des changes. L'évolution des IDE pour l'année 2017 est due de la chute des dépenses de 57,8 % à environ 6 milliards de dirhams, plus lourde que celle des recettes (-16 % à 29,7 milliards de dirhams), explique l'Office des changes dans sa note sur les indicateurs mensuels des échanges extérieurs pour l'année 2017 (https://www.h24info.ma).

La forte diversification des investissements au Maroc contraste avec la baisse des IDE dans le reste de l'Afrique du Nord où les flux ont diminué de 4% pour atteindre 13 milliards de dollars », relève le rapport sur « l'investissement dans le monde » publié mercredi. Le royaume continue d'attirer des investissements considérables dans le secteur financier et surtout dans les technologies liées à l'industrie automobile (batterie, caméras, électricité). À la fin de 2017, le gouvernement a entériné 26 projets de 1,45 milliard de dollars dans cette branche, y compris un accord avec Renault visant à augmenter l'approvisionnement local en composants à 55%. L'envolée observée des IDE au Maroc intervient à un moment marqué par la chute des flux en Afrique de 21% par rapport à 2016 pour atteindre 42 milliards de dollars. En même temps, les investissements dans la sous-région d'Afrique du nord ont régressé de 4% à 13 milliards de dollars. En Égypte, ils ont reculé de 9% à 7,4 milliards de dollars.

Les Flux d'IDE par secteurs d'activité en 2015

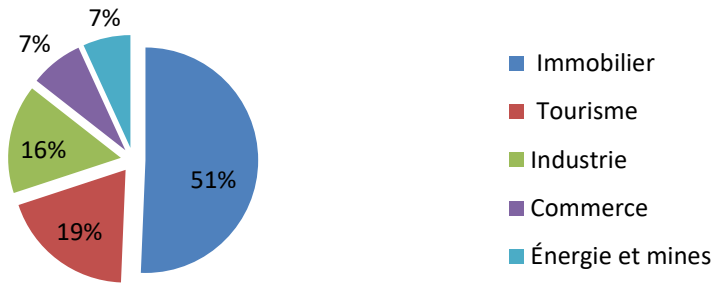

S'agissant de l'Algérie, les IDE y ont nettement reculé de 26% à 1,2 milliard USD, alors qu'ils ont baissé de 1% en Tunisie (0,9 milliard). D'après les auteurs du rapport, la faiblesse des prix du pétrole et les conséquences négatives de la récession du secteur des matières premières sur le plan macroéconomique ont contribué á la contraction des flux dans les économies africaines (https://www.challenge.ma).

4. Méthodologie : analyse comparative de l'évolution des IDE au Maroc par rapport à ses concurrents voisins

Pour bien cerner le sujet, nous avons procédé à une étude comparative traitant l'évolution et

réformes des IDE au Maroc par rapport à ses concurrents voisins.

Le Maroc est une destination par excellence des IDE par rapport à ses voisins en matière d'attractivité des investissements : Les flux d'investissements directs étrangers entrants au Maroc a été en 2015 un des plus élevés de la dernière décennie, selon les statistiques provisoires de l'Office des changes du Maroc. Un montant des IDE qui s'élève à 39,012 Milliards de dirhams, un chiffre en progression de 6,7 %. Il représente plus de 3,5% du PIB.

Dans un contexte qui était très difficile pour l'Afrique du nord et le monde Arabe « à cause des effets de l'instabilité dans ces régions », ces chiffres nous montre que l'attrait du Maroc en matière des IDE ne se réduit pas pour les investissements dans tous les secteurs confondus : Industrie, Services, Tourisme, Immobilier qui se présentent comme suit (https://www.diplomatie.ma) : On va remarquer par la suite que ce classement ne serait plus valide pour les années qui viennent.

Pour le secteur industriel, ces investissements restent en grande partie d'origine européenne et française en particulier. Le flux net des IDE au Maroc aura progressé de 4% à 31,1 milliards de dirhams pour la fin de l'année 2015.

4.1 L'évolution des IDE dans le Monde pour la période entre 2005 et 2017

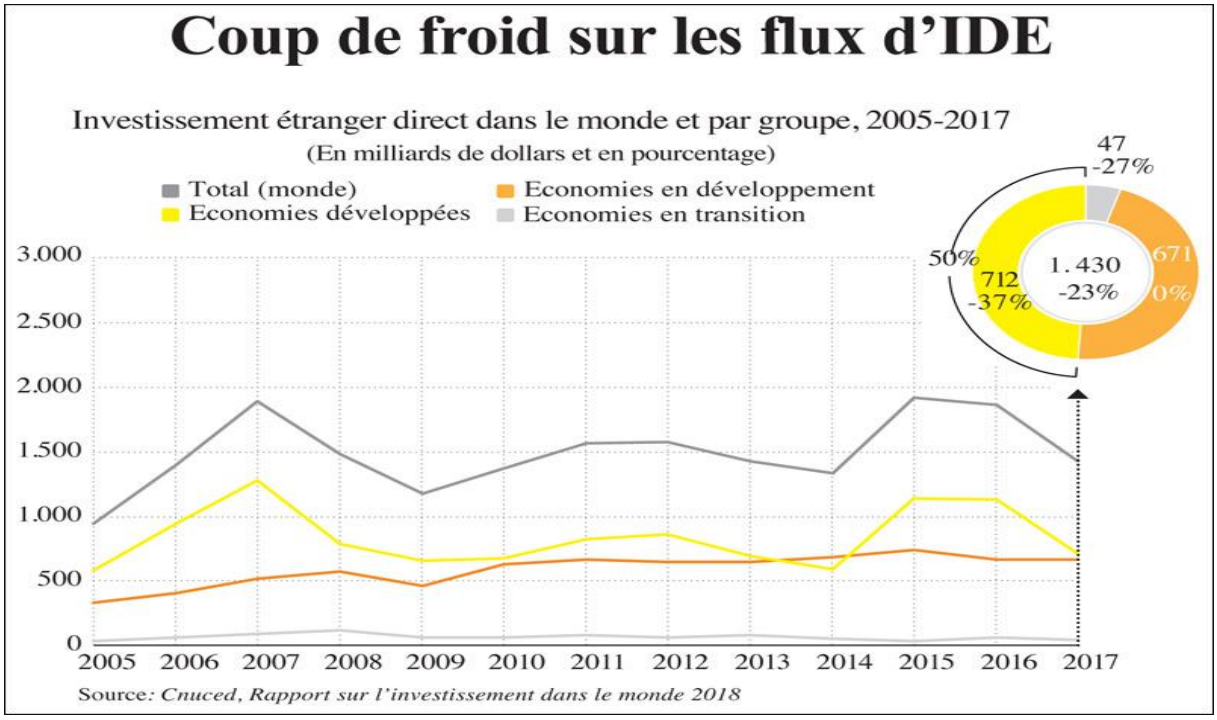

Source : Economiste (Edition N° :5290 Le 08/06/2018).

Selon le rapport sur l'investissement dans le monde 2018 de la Cnuced. En 2017, les IDE ont diminué de 23% pour atteindre seulement 1.430 milliards de dollars (contre 1.870 milliards de dollars en 2016). Cette descente généraleest en partie attribuable à une baisse de 22% de la valeur des fusions et acquisitions transfrontières.

Toutefois, même si en exclue des transactions d'ampleur exceptionnelle et des reconfigurations qui ont pu exacerber les IDE en 2016, la détérioration de l'état des IDE reste significative, selon les économistes. On peut ajouter que la valeur annoncée des investissements nouveaux (un indicateur de la tendance future) était également en baisse de 14% à 720 milliards de dollars.

De ce fait, les perspectives en 2018 étaient plus modestes par rapport à les années passées, alors que les flux mondiaux des IDE devraient accroître de manière marginale. Ils demeureront beaucoup inférieurs à ceux de la moyenne observée dans les dix dernières années. Il faut signaler que les tensions commerciales ont affecté négativement sur les investissements dans les chaines de valeur mondiales.

D'autre part, les réformes fiscales aux Etats-Unis ont pu affecter de manière vive les investissements dans le monde.

5. Etudes comparatives

Le Maroc a bien bénéficié de ses réformes en faveur des IDE par rapport à ses voisins. En 2017, le Maroc et l'Egypte figurent parmi les destinations africaines les plus attractives pour les IDE, ainsi que le Maroc a tous les atouts pour rentabiliser ses investissements. Si on veut parler et évaluer l'évolution des IDE au Maroc.

Pour l'année 2017, on remarque que les IDE étaient en hausse de 23% et atteignaient 2,7 Milliards de dollars, alors que pour la même période les IDE vivaient une chute remarquable avec (moins de 21%) dans le contexte plus général de l'Afrique du nord et surtout de l'Afrique.

Au Maroc, Cet accroissement des IDE était caractérisée par une économie davantage diversifie et pour une grande part, attribuable à des investissements harmonieux dans le secteur automobile. En particulier, dans la production des batteries ou de cameras (Fatim-Zahra TOHRY, 2018).

Pour l'année 2018, les IDE en remarquaient selon l'office des changesune hausse de 28,6% par rapport à 2017 avec un montant de 33,5 Milliard de dirhams, Ce résultat s'explique par la hausse des recettes (+11,6 MMDH) plus importante que celle des dépenses (+4,1 MMDH), explique l'Office des changes dans une note sur ses indicateurs préliminaires des échanges extérieurs au titre de l'année 2018.

Concernant les recettes des Marocains résidant à l'étranger, elles se sont établies à 64,8 MMDH au titre de l'année 2018 (-1,7%), indique l'Office des changes. (La Tribune, 23 janvier 2019). La balance Voyages fait, quant à elle, ressortir un excédent de 54,3 MMDH, contre 54,8 MMDH un an auparavant, selon la même source, qui précise que cette évolution est imputable à la progression des recettes de 1,1 MMDH, conjuguée toutefois à la hausse des dépenses de 1,6 MMDH. Toujours selon l'office des changes, ce résultat s'explique par la hausse des recettes (+11,6 MMDH) qui est supérieure à celle des dépenses (+4,1 MMDH).

6. Les axes d'amélioration en matière des IDE

Malgré les atouts et les améliorations réelles du cadre général de l'investissement, un certain nombre de contraintes structurelles poursuit de peser sur les recettes à Court et Moyen Terme des investissements et prétend l'attractivité du Royaume.

D'autre part, Bien que les réformes progressives de la justice, l'insécurité judiciaire reste forte. En conséquence, même si les procédures administratives ont évolué durant les dernières années, ces dernières doivent être constamment remises à niveau. L'insécurité juridique réside dans la multiplicité des régimes et la rigidité des textes qui engendrent délais et pluralité des intervenants pour l'obtention des autorisations freinant l'investissement tant national qu'étranger. Pour cela, il est donc important que les reformes administratives et juridiques se mette en cause.

L'aspect fiscal doit en effet être ajusté aux différents secteurs d'activité afin de permettre aux investisseurs de bien entourer les différentes composantes de financement de l'investissement. Le Maroc peut également faire plus d'efforts en matière de fiscalité.

La fiscalité est considérée comme un facteur essentiel à améliorer pour gagner en compétitivité, se différentier des concurrents et devenir ainsi plus attractif. Il serait donc sage de trouver un niveau d'imposition qui permettrait aux investisseurs et aux consommateurs de trouver un niveau raisonnable d'équilibre. Un niveau qui aiderait l'entrepreneur à investir plus et le consommateur à consommer davantage.

Il ne faut pas oublier le facteur clé de développement de n'importe quelle société, c'est l'éducation.

De manière générale, le niveau de scolarisation primaire, secondaire, et celui de la formation professionnelle sont des éléments facilitateurs de l'investissement. Lorsque les investissements éducatifs ne sont pas suffisamment massifs, ils ne parviennent pas à entraîner un processus de croissance soutenue. Ainsi que, le renforcement de la formation dans le domaine des nouvelles technologies est un facteur très important et supplémentaire qui pousse les investisseurs à se relier davantage aux secteurs des technologies de pointe comme l'aéronautique et l'automobile.

Mais un long chemin reste à parcourir par le Maroc en matière d'amélioration de son attractivité des IDE, un chemin nécessitant d'être fléché pour rendre l'investisseur confiant pour venir investir et injecter le capital, un capital qui calcule les risques avant de prendre toute décision. La réforme du système judiciaire est incontournable surtout au niveau de la qualification humaine, qui doit automatiquement se spécialiser dans le droit des affaires et le droit international. (Sara AITOUNI EMI 2007/2008).

7. Conclusion

Pour conclure notre travail, on peut dire que le gouvernement marocain n'est pas conscient et ne semble pas profiter pleinement des IDE attirés sur notre territoire. Par ailleurs, les études effectuées montrent que l'IDE n'engendre pas de retombées positives de manière systématique, cela veut bien dire que l'impact de l'IDE sur la croissance dépend

étroitement des variables liées les unes aux autres, complémentaires et qui doivent être étudié simultanément. Les conclusions issues des différents modèles empiriques indiquent que le capital humain et la politique commerciale, sont les deux facteurs les plus dynamiques dans la création des spillovers positifs pour la plupart des pays. Il faut aussi ajouter que les retombées des IDE ne parviennent pas à générer une croissance positive ou du moins compenser les effets négatifs de l'IDE. En analysant les différents résultats, il nous semble qu'il est difficile de mesurer l'impact des IDE sur la croissance économique car il dépend des capacités d'absorption et d'innovation des pays hôtes, de la coopération des FMN avec les acteurs locaux, du secteur d'activité, etc. De ce fait, le Maroc est face à un double challenge : accroître, d'une part, son flux d'investissement entrant et, d'autre part, promouvoir les IDE porteurs de croissance. Les mesures de la politique économique prise par le Maroc doivent être complétées par une politique volontariste des pays d'origine, qui visent à réduire sinon à supprimer le biais régional négatif pour instaurer un environnement politique et macroéconomique propice aux retombées positives. Sans oublier que l'ouverture économique à l'investissement international est aujourd'hui plus que jamais une condition si non suffisante du moins nécessaire, le Maroc comme étant un pays en voie de développement est appelé à relever le défi pour s'engager dans la voie la mondialisation. Au cœur du défi se situent la volonté et la capacité du pays d'instaurer un véritable processus de croissance facilitant l'attraction des investisseurs étrangers, et permettant de tirer profit des IDE en tant que modalité d'intégration de l'économie internationale (Laila MKIMER,2009).

Références

Mémoire, Saddek KHALFALLAH, L'impact des IDE (Investissement direct étranger) sur la croissance économique dans les pays Maroc, Algérie, Tunisie entre la période 1990- 2009.

Quatrième édition 2008 du Manuel de la Balance des paiements du FMI. Disponible sur ce site : http://mappemonde.mgm.fr/num3/articles/art04301.pdf

B. Hugonnier ; « Investissements directs, coopération internationale et FMN » ; Economica, 1984.

https://www.chefdentreprise.com/Definitions-Glossaire/Croissance-economique-245209.htm.

BOUZIDI, (Abdelmadjid) : Comprendre la mutation de l'économie algérienne, les mots-clés, Edition SOCIETE NATIONALE DE COMPTABILITE, Alger, 1992, p55, p56, p57.

L'ouverture améliore-t-elle les performances économiques des pays d'Afrique du Nord ? L'exemple du Maroc, Jamal Bouoiyour. P. 459-468.

Investissement Direct Etranger au Maroc et politique d'attractivité, Sanae MAHRAZ, 2008.

https://www.diplomatie.ma/Portals/0/Diplom_econo/localhost/localhost/diploslack/64.html.

https://www.h24info.ma/economie/hausse-de-12-flux-ide-maroc-2017/.

https://www.challenge.ma/ide-le-maroc-a-capte-27-milliards-de-dollars-en-2017-97025/.

https://www.diplomatie.ma/Portals/0/Diplom_econo/localhost/localhost/diploslack/64.html.

Economiste, Fatim-Zahra TOHRY, IDE : Le Maroc récolte le fruit des réformes, 08/06/2018.

La Tribune, Économie et Finance, Office des changes : Forte hausse des IDE en 2018, 23 janvier 2019.

Mémoire : Le MAROC : Aimant des Investissements Directs réalisé par Sara AITOUNI EMI 2007/2008.

Mémoire, Master 2 recherche Macroéconomie 2009, Les effets des investissements directs étrangers sur la croissance des pays méditerranéens, Laila MKIMER.

International Journal of Economic Studies ®

International scientific periodical journal

Nationales ISSN - Zentrum für Deutschland
ISSN (Online) 2569 – 7366
VR.3341. 6321.B

Volume (02) - Issue (07)
August (2019)

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكّمة

المجلّد (02) - العدد (07) – أوت/ أغسطس 2019

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا – برلين عن المركز الديمقراطي العربي تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية باللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

D.A.C ©

IJES ® Issue 07

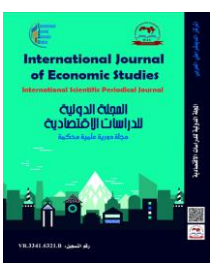

تستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies. Copyright 2019, All Rights Reserved ©

Copyright 2019, All Rights Reserved ©